بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

تعدي الفعل و لزومه في صحيح البخاري

دراسة وصفية تحليلية

إعداد الطالب

عونـي إدريس أبو لحية

إشراف الدكتور

أحمد إبراهيم الجدبة

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية قسم اللغة و النحو من كلّيّة الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين .

1432 هـ – 2011م

شكر و تقدير

اللهمّ لك الحمد حمدًا كثيرًا لا يعدّ و لا يحصى ، اللهمّ لك الشكر على ما أسبغت به عليَّ من نعمك الغزيرة ، أحمدك إلهي و أشكرك عدد ما تتنفّس الكائنات على ما يسّرت لي من إعداد هذه الرسالة .

كما أتوجّه بجزيل الشكر و الامتنان إلى أستاذي الدكتور / أحمد بن إبراهيم الجدبة ، الذي لم يتوانى لحظة في تقديم يد العون و المساعدة و الإرشاد لإخراج هذه الرسالة على أكمل وجه منذ أن كانت عنوانًا إلى الانتهاء من كتابتها .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتي في لجنة المناقشة ، و اللذَيْن تفضّلا بقبول مناقشة هذه الرسالة .

و ارتأيت أنّه من الواجب عليّ الاعتراف بالفضل إلى كلّ مَن وقف بجانبي لحظة بلحظة طيلة أيام دراستي في هذه المرحلة .

و أشكر جميع الأخوة العاملين في مكتبات الجامعات في غزة ، و التي كانت بمثابة منهل عذب أنهل أتجرّع منه المعلومات المفيدة .

الإهداء

* إلى التي كانت الجنة تحت قدميها – أمي الحنون –

* إلى الذي كانت طاعته عبادة أتقرب بها إلى الله تعالى – أبي العطوف –

* إلى الذين عشت معهم تحت سقف واحد – إخوتي الأعزاء –

* إلى شريكة الحياة في السراء و الضراء – زوجتي –

* إلى الذيْنِ حُرِمَا من حقوق الطفولة طيلة دراستي – يوسف ، إدريس –

* إلى جميع أصدقائي المخلصين .

* إلى كافة شهداء فلسطين المباركة و جرحاها و أسراها .

المقدمة

الحمد لله الذي جعل تعاقب الليل و النهار عبرة لأولي الأبصار ، أحمده سبحانه و أشكره على نعمه الغزيرة ، و أشهد أنّ لا إله إلاّ هو العزيز الغفار ، حكم بفناء هذه الدار ، و أمر بالتزوّد لدار القرار ، و أشهد أنّ سيدنا و إمامنا و حبيبنا محمدًا صلّى الله عليه وسلم ، إمام المتقين ، و قائد المجاهدين ، و أفصح من نطق بالضاد ، عَبَدَ الله فَأَحْسَنَ عِبَادته ، و جاهد في الله حق جهاده ، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله و أصحابه أهل البر و الوفى ، و الإحسان و التقى ، و بعد :

لقد نالت اللغة العربية اهتمامًا متزايدًا و عظيمًا في وقتنا الحاضر في جميع أنحاء العالم ، و هذا أمر جليّ ، و لا يستطيع أحد أن يشكك فيه ، و نظرًا لأنّ اللغة العربية العريقة لغة لها أهميّة بالغة في حياتنا اليومية ؛ لأنّها لغة القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى على حبيبنا محمدٍ – صلّى الله عليه وسلّم – من جهة و لأنّها أيضًا لغة الأمةّ العربية من جهة أخرى ، فإنّه

بإمكاننا ملاحظة أنّ هناك ثمة مجهودات بارزة قد بذلها أهل اللغة و محبوها ؛ لنشرها من خلال الوسائل المختلفة في العديد من المجالات ، و من تلك المجالات المجال العلمي ، و يكون عن طريق إعداد الكتب العلمية و البحوث و التقارير و المقالات و غيرها .

إنَّ ممّا لا شكّ فيه أنّ بحوث اللغة المتمثّلة في الجوانب النحوية و الصرفية و الصوتية التي تتخذ من القرآن الكريم العظيم و الحديث النبوي الشريف و الشعر العربي الرصين ميدانًا لها تعيد لها مكانتها و وجهها الناضر .

و يُعَدُّ هذا البحث من بحوث النحو و الصرف ، و قد جعلته بعنوان " تَعَدِّي الفِعْلِ و لُزُومِهِ في صحيح البخاري " .

إنّ لتعدّي الفعلً و لزومه في النحو العربي أهميّة كبيرة ، و ذلك لأنّها تعدّ أصلاً من

أصول اللغة ؛ لأنّها تختصّ بالفعلً بأنواعه ليأخذ فاعلًا و مفعولا بأنواعه ، فالفعل المتعدي هو الفعل المتعدي إلى مفعول واحد أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل ، و أمّا الفعل اللازم فهو الذي يكتفي برفع الفاعل .

و سوف يقوم الباحث بالتركيز من خلال هذه الدراسة على كلّ من الفعل اللازم و المتعدي في صحيح البخاري .

مشكلة البحث /

يعدّ كل من الفعل اللازم و المتعدي توأمان لا يتفرّقان في اللغة العربية ، فإذا ما ذكر الفعل المتعدي فإنّه لا بدّ من ذكر الفعل اللازم و ذلك في جميع كتب النحو و الصرف .

إن ّ الاهتمام بالفعل المتعدي و اللازم له دور في صياغة الجمل لفظا و كتابة ، فقد اهتم النحاة قديما و حديثا بهذا النوع من الأفعال .

إنّ الاختلافات بين الفعل المتعدي و اللازم بارزة في جوانب لغوية شتّى ، و من تلك الاختلافات البارزة في أقسام المتعدي و اللازم : البنية و الدلالة و الإعراب و الزمن و الوظيفة التركيبية ، لذلك يمكننا ملاحظة الصعوبات العديدة التي قد يواجهها دارس اللغة العربية .

و قد لاحظ الباحث أنّ الصعوبة لدى دارسي اللغة العربية في دباسة الفعل المتعدي و اللازم حيث لا يلمّون إلمامًا جيدًا بأحكام الأفعال و خاصة المتعدية و اللازمة ، من حيث صعوبة التفريق و الحكم على الفاعل إن كان متعديا أو لازما و يعتقدون أنّ صيغ الأفعال المتعدية و اللازمة تبقى كما هي لا تتغيّر ، كما يعتقد البعض أنّ جميع الأفعال المرتبطة بأحرف الجر هي أفعال لازمة مع أنّها في الحقيقة قد تكون أحيانا متعدّية بحرف الجر.

حدود البحث /

يدرس هذا البحث مفهوم الفعل المتعدي و اللازم في اللغة العربية ، كذلك يدرس صور استعمال كلّ من الفعل المتعدي و اللازم في الجملة لفظا و كتابة ، و ذلك من خلال ما قد تناوله النحاة القدامى في كتاباتهم ، كذلك قام الباحث باستعراض ما تناوله النحاة المحدثون . و في هذا الصدد يركز الباحث على ما تناوله النحاة قدامى و محدثون في مصنّفاتهم للفعل المتعدي و اللازم في العديد من الجوانب و تحليلها ، و من ثمّ يقوم الباحث بدراسة الفعل في صحيح البخاري من حيث التعدية و اللزوم ، و هي دراسة تطبيقية قائمة على إحصاء الأفعال بنوعيها .

أهداف البحث /

تهدف هذه الدراسة إلى :

أوّلاً / إظهار أقوال النبي – صلّى الله عليه و سلّم – في صحيح البخاري .

ثانيًا / الوقوف على مواضع تعدي الفعل و لزومه و بكل ما يتعلّق به من أحكام ، فهو موضوع يجده الدارسون في بحث واحد مستقلّ .

ثالثًا / محاولة وصف الفعلين المتعدي و اللازم وصفا دقيقا ، و بناء على ذلك يتم دراسة الفعل المتعدي و اللازم في صحيح البخاري .

رابعًا / توضيح الدلالة الصرفية و الأبنية التي تتأتّى عليها الأفعال اللازمة و المتعدية .

خامسًا / إيضاح الوسائل العديدة لتحويل الأفعال اللازمة إلى المتعدية و العكس أيضا .

منهجية البحث /

لقد قام الباحث باتباع منهجين في دراسته لهذا الموضوع ، و هذان المنهجان هما : المنهج الوصفي و المنهج التحليلي . حيث يقوم الباحث بدراسة تطبيقية تحليلية من خلال كتاب صحيح البخاري .

الدراسات السابقة /

لقد قام الباحث بالاطّلاع المستفيض على معظم الدراسات السابقة في موضوع تعدي الفعل و لزومه ، و وجد الباحث أنّ هذا الموضوع لم تعالجه أيّة أبحاث سابقة في صورة متفردة ، بيد أنّ هناك بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث ، و هذه الدراسات على النحو الآتي :

أوّلاً / تحدّث سيبويه في كتابه (الكتاب) عن قضية الفعل المتعدي و اللازم ، و من الجدير ذكره يعدّ كتاب (الكتاب) لسيبويه أوّل مصنّف كامل في النحو العربي ، كما يعدّ هذا الكتاب من أبرز و أهمّ كتب الدراسات المبكرة ، و سيبويه يعدّ من أوائل النحاة الذين تحدّثوا عن قضية الفعل من حيث تعديه و لزومه . كما أنّنا نلاحظ أنّ هذا الكتاب قد تناول الفعل المتعدي و أقسامه الثلاثة ، و تناول أيضا الفعل اللازم مع ذكر باب الفعل المبني للمجهول الذي يتعدى إلى مفعول أو مفعولين ، و هذا يدلّ دلالة واضحة على أنّ سيبويه قد انفرد و تفوّق على النحاة الآخرين في هذا الموضوع .

ثانيًا / تناول المبرّد قضية التعدي و اللزوم في كتابه (المقتضب) ، و قد قام بمعالجة الفعل المتعدي دون اللازم ، كذلك نلاحظ أنّ المبرد تحدّث عن الاكتفاء بأحد المفعولين دون الآخر ، فقد أجاز المبرد الاكتفاء بمفعول واحد دون الآخر إذا لم يكن أصلهما مبتدأ و خبر ، أمّا إذا كان أصلهما مبتدأ و خبر و ذلك مثل أفعال الشك و اليقين فنجده يمنع ذلك . كما أجاز المبرد إعمال الأفعال الناقصة عمل الفعل المتعدي ، و نلاحظ أنّ هذا الرأي قد نادى به النحاة

المعاصرون كأمثال شوقي ضيف و ذلك لتسهيل النحو و تيسيره .

ثالثًا / عالج ابن هشام قضية التعدي و اللزوم في كتابه (شرح شذور الذهب) ، حيث قام بالإشارة إلى تقسيمات الفعل حسب المفعول به .

و قد استفاد الباحث من هذا الكتاب في العديد من المجالات ، و من تلك المجالات ما يأتي : بيان أنواع الفعل المتعدي الذي يتعدى إلى مفعولين ، فقسّمه ابن هشام إلى قسمين ما يتعدى إليهما تارة ، و ما يتعدّى إليهما دائمًا ، و هذا الباب نادرا ما يتطرّق له النحاة القدامى .

و قد ارتأيت أن تكون هذه الدراسة في مقدمة و تمهيد و ثلاثة فصول و خاتمة و فهارس . أمّا المقدمة فسأتحدث فيها عن سبب اختيار الموضوع ، و عن مشكلة البحث و حدوده ، و عن الفائدة المرجوّة منه ، و عن منهجيّة البحث ، و عن الدراسات السابقة التي تحدّثت عن قضية التعدي و اللزوم في اللغة العربية . أمّا التمهيد فسأتحدّث فيه عن الأفعال التي وُصِفَتْ بأنّها غير متعدية و غير لازمة أيضًا ، كما تحدّثت فيها عن نبذة موجزة للإمام البخاري – رحمه الله تعالى – .

و أمّا الفصل الأوّل فجعلته بعنوان (الفعل اللازم) ، و فيه ثلاثة مباحث ، و هي : معنى الفعل اللازم و شروطه و صفاته ، و قد قام الباحث في المبحث الثاني بمناقشة الأفعال التي لزم ثبوتها في اللغة العربية ، و المبحث الثالث يبحث في مواضع الفعل اللازم في صحيح البخاري . أمّا بالنسبة للفصل الثاني فهو بعنوان (الفعل المتعدي) ، و قد قمت بتقسيمه إلى أربعة مباحث ، فالمبحث الأوّل تناول تعريف الفعل المتعدي ، و الفعل المتعدي لمفعول واحد ، أمّا المبحث الثاني فتحدّثت فيه عن الفعل المتعدي إلى مفعولين ، و في المبحث الثالث تناولت الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، أمّا المبحث الرابع فقد جعلته لبيان مواضع الفعل المتعدي في صحيح البخاري .

أمّا الفصل الثالث فهو بعنوان (لزوم الفعل المتعدي و تعدي الفعل اللازم) و فيه أربعة

مباحث ، أمّا المبحث الأوّل فتحدثت فيه عن تعدية الفعل اللازم في اللغة العربية ، و تحدثت في المبحث الثاني عن لزوم الفعل المتعدي في اللغة العربية ، والمبحث الثالث فقد كان عن مواضع تعدية الفعل اللازم في صحيح البخاري ، و المبحث الرابع تحدثت فيه عن مواضع لزوم الفعل المتعدي في صحيح البخاري .

أمّا الخاتمة فهي تتحدّث عن النتائج التي توصّلت إليها من خلال بحثي في الموضوع ، و من ثَمّ الخلاصة .

ثمّ تأتي الفهارس بأنواعها ، و هي : فهارس الآيات القرآنية ، و الأحاديث الشريفة ، والأبيات الشعرية ، و فهرس الموضوعات .

و أرجو من الله الذي قد جلّت قدرته و عزّ جاره أن يبارك هذا العمل ، و أن يعينني عليه فإنّه لا سهل إلاّ ما جعله الله سهلاً ، و أن يجعله خدمة للغتنا العزيزة التي نخدم بها كتاب الله تعالى ، و سنّة نبيّه عليه أفضل صلوات و أزكى تسليم .

ربّنا عليك توكّلنا و إليك أنبنا و أليك المرجع و المآب .

التمهيد

الحمد لله الذي أنزل القرآن الكريم فأعجز الإنس و الجانّ بفصاحة بيانه ، و صلوات الله و سلامه على من أعطي جوامع الكلم ، فأبهج القلوب بحلاوته بيانه سيّدنا محمد عليه أفضل صلوات و أزكى تسليم .

إنّ وظيفة الفعل هو التعبير عمّا يحدث أو يصدر من قِبَلِ الفاعل ، سواء كان هذا الفعل من الأفعال التي قام بفعلها الفاعل أم أسند إليه هذا الفعل دون أن يقوم بفعله .

إنّ الأفعال اللازمة تعبّر عن أنّ الفاعل قد اتصف بصفة معيّنة ، و ذلك مثل قولك ذَهَبَ مُحَمَّدٌ ، أمّا إذا اتسعت هذه الأفعال و تجاوزت في دلالتها الفاعل إلى ما يحيط به من الخارج فهي حينئذ تندرج تحت الأفعال المتعدية ، و ذلك مثل قولك : شَرِبَ المَرِيْضُ الدَّوَاءَ .

إنّ أفعال اللغة العربية يمكن تقسيمها إلى قسمين ، و هما : الأفعال التي تدخل على الجملة الاسمية ، و أما القسم الثاني فهي الأفعال التي تتدامج مع الفعل الرئيسي في الجملة و هذه الأفعال هي المسمّاة بأفعال الشروع و المقاربة . و إليك إيجاز ذلك .

القسم الأول / كان و أخواتها .

إنّ الأفعال كان و أخواتها تدخل على الجملة الاسمية ، و من ذلك ما يأتي :

أ – الفعل (كان) .

و من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَ ما كانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرى حَتَّى يَبْعَثَ في أُمِّها رَسُولاً يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آياتِنا وَ ما كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرى إِلاَّ وَ أَهْلُها ظالِمُونَ ﴾ ([1]) .

في الآية السابقة لا نستطيع أن نصف الفعل (كان) بأنّه فعل لازم ، و ذلك لوجود المنصوب و هو كلمة (مهلك) .

و منه قول الرسول – صلى الله عليه و سلم – : " إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ جَعَلَهُمُ اللهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ " ([1]) .

---

[1] – سورة القصص 28 / جزء من آية 59 .

ب – الفعل (ظَلَّ) .

قال تعالى : ﴿ وَ إِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلاً ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَ هُوَ كَظِيمٌ ﴾ ([2]) .

و منه قول الرسول – صلى الله عليه و سلم – : " حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى "([3]) .

ت – الفعل (لَيْسَ) .

و منه قوله تعالى : ﴿ ليس الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ ﴾ ([4]) .

و من ذلك أيضًا قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ شَيْءٌ " ([5]) .

ث – الفعل (أَصْبَحَ) .

و مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاء مَّعِينٍ ﴾ ([6]) .

و منه قول الرسول – صلى الله عليه و سلم – : " أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَ كَافِرٌ "([7]).

ج – الفعل (باتَ) .

قال تعالى : ﴿ وَ اللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَ كَفَى بِاللَّهِ وَكِيلا ﴾ ([8]) .

و من ذلك قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي شَنَّةٍ وَ إِلَّا كَرَعْنَا " ([9]) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 30 / 4 . كتاب : الإيمان ، باب : المعاصي من أمر الجاهلية و لا يكفّر صاحبها بارتكابها إلاّ بالشرك.

[2] – سورة الزخرف43 / 17 .

[3] – صحيح البخاري ، ح 608 / 49 . كتاب : الآذان ، باب : فضل التأذين .

[4] – سورة البقرة 2 / جزء من آية 177 .

[5] – صحيح البخاري ، ح 359 / 31 . كتاب : الصلاة ، باب : إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه .

[6] – سورة الملك 67 / 30 .

[7] – صحيح البخاري ح 846 / 67 . كتاب : الآذان ، باب : يستقبل الإمام الناس إذا سلّم .

[8] – سورة النساء 4 / جزء من آية 81 .

[9] – صحيح البخاري ح 5613 / 481 . كتاب : الأشربة ، باب : شرب اللبن بالماء .

ح – الفعل (لا يَفْتَأُ) .

قال تعالى : ﴿ قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ﴾ ([1]) .

و من خلال تفحصي لأحاديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – وجدت أنّ الفعل (يفتأ) لم يستخدمه – صلى الله عليه و سلم – في أيٍّ من أحاديثه .

خ – الفعل (ما دامَ) .

و منه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَ أَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَ الزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ ([2]) .

و من ذلك قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَبْصُقْ أَمَامَهُ فَإِنَّمَا يُنَاجِي اللهَ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ " ([3]) .

د – الفعل (لا يَبْرَحُ) .

قال تعالى : ﴿ وَ إِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا ﴾([4]) .

و منه قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَنْ يَبْرَحَ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يَقُولُوا هَذَا اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ " ([5]) .

ذ – الفعل (ما زالَ) .

قال تعالى : ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ ﴾ ([6]) .

و من ذلك أيضًا قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ " ([7]) .

إنّ الأفعال السابقة (كانَ ، ظَلَّ ، لَيْسَ ، أَصْبَحَ ، باتَ ، لا يَفْتَأُ ، ما دامَ ، لا يَبْرَحُ و

[1] – سورة يوسف 12 / جزء من آية 85 .
[2] – سورة مريم 19 / 31 .
[3] – صحيح البخاري ، ح 416 / 35 . كتاب : الصلاة ، باب : دفن النخامة في المسجد .
[4] – سورة الكهف 18 / 60 .
[5] – صحيح البخاري ح 7296 / 607 . كتاب : الاعتصام ، باب : ما يكره من كثرة السؤال و من تكلّف ما لا يعنيه .
[6] – سورة الأنبياء 21 / 15 .
[7] – صحيح البخاري ح 6015 / 509 . كتاب : الأدب ، باب : الوصاءة بالجار .

ما زالَ) هي أفعال لا يمكن وصفها بأنّها أفعال متعدية ، و ذلك لوجود المنصوب ، فهذا المنصوب لم يقع عليه الفعل .

القسم الثاني / أفعال الشروع و المقاربة .

و هذه الأفعال التي تسمّى بأفعال الشروع و المقاربة ، هي الأفعال الآتية :

أ – الفعل (كاد) .

و منه قوله تعالى : ﴿ لَقَد تَّابَ الله عَلَى النَّبِيِّ وَ الْمُهَاجِرِينَ وَ الأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ ([1]) .

و من ذلك قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " بَيْنَمَا كَلْبٌ يُطِيفُ بِرَكِيَّةٍ كَادَ يَقْتُلُهُ الْعَطَشُ إِذْ رَأَتْهُ بَغِيٌّ مِنْ بَغَايَا بَنِي إِسْرَائِيلَ فَنَزَعَتْ مُوقَهَا فَسَقَتْهُ فَغُفِرَ لَهَا بِهِ " ([2]) .

ب – الفعل (طفق) .

قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُما سَوْآتُهُما وَ طَفِقا يَخْصِفانِ عَلَيْهِما مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَ ناداهُما رَبُّهُما ألم أَنْهَكُما عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ ﴾ ([3]) .

ت – الفعل (عسى) .

و منه قوله تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَ آخَرَ سَيِّئاً عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ([4]) .

و من ذلك قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَإِنَّكَ عَسَى أَنْ يَطُولَ بِكَ عُمُرٌ " ([5]) .

من خلال الحديث السابق يتبيّن لنا أنّ الأفعال يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام ، و هذه الأقسام هي : الأفعال اللازمة ، الأفعال المتعدية و الأفعال التي لا توصف بأنّها لازمة أو

[1] – سورة التوبة 9 / جزء من آية 117 .
[2] – صحيح البخاري ، ح 3467 / 283 . كتاب : أحاديث الأنبياء .
[3] – سورة الأعراف 7 / جزء من آية 22 .
[4] – سورة التوبة 9 / 102 .
[5] – صحيح البخاري ، ح 6134 / 517 . كتاب : الأدب ، باب حق الضيف .

متعدية .

و قد تحدّثت بشكل موجز جدًّا عن الأفعال التي توصف بأنّها غير متعدية و غير لازمة أيضًا

أمّا الأفعال اللازمة و الأفعال المتعدية فهما موضوع البحث ، و سأتحدّث عنهما بالتفصيل

أثناء عرضي للبحث و فصوله و مطالبه .

نبذة عن كتاب صحيح البخاري

المؤلف /

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَة ([1]) الجُعْفِيّ البخاري و يكنّى أبا عبد الله ، و قد اختلف في اسم جدّه ، فقيل : إنّه يَزْدِبة بفتح الياء المثنّاة من تحتها و سكون الزاي و كسر الذال المعجمة و بعدها باء موحّدة ثمّ هاء ساكنة ، و قد قيل الجعفي ؛ لأنّ أبا جدّه أسلم على يدي أبي جدّ عبد الله المسندي و يمان جعفي فنسب إليه فهو مولاه من فوق ([2]) .

مولده /

ولد الإمام البخاري يوم الجمعة في الثالث عشر من شهر شوال من سنة أربع وتسعون ومائة من الهجرة ، في قرية خَرْتَنْكْ ، وهي قرية قريبة من بخارى ([3]) .

نشأته و حياته /

يعد الإمام البخاري إمام المسلمين ، و قد نشأ الإمام البخاري يتيمًا ثمَّ توجه إلى طلب العلم منذ صغره ، وقد كان ذكيًّا وبارعًا منذ طفولته ، فقد حفظ القرآن الكريم وهو صبي ، وقد كتب بخراسان والعراق والحجاز ومصر وغيرها ، وسمع من العديد من العلماء ، وانكب الناس عليه و لم تنبت لحيته بعد .

لقد كان البخاري غزير العلم واسع الاطلاع ، فقد قام بتخريج جامع صحيحه من زهاء ستمائة ألف حديث كان يحفظها ، و كان لا يضع حديثا إلا بعد أن يصلي ركعتين و يستخير الله – عز وجل – كذلك لم يقتصر البخاري في جمع صحيحه على موضوعات معينة ، بل

---

[1] – بردزبة لفظة بخارية ، و معناها الزراع ، و بردزبة مجوسي و قد مات على المجوسية . انظر : سير أعلام النبلاء 12 / 391 .

[2] – انظر : المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد 2 / 375 و سير أعلام النبلاء 12 / 391 و طبقات الحفّاظ للسيوطي 248 و معجم المؤلفين 9 / 52 و وفيات الأعيان 4 / 188 و تهذيب الكمال 1168– 1172 و الوافي بالوفيات 2 / 206 – 209 و النجوم الزاهرة 3 / 25 – 26 و شذرات الذهب 2 / 167 و مفتاح السعادة 2 / 130 و تذكرة الحفّاظ 2 / 555 – 557 و الأعلام للزركلي 6 / 34 .

[3] – انظر : سير أعلام النبلاء 12 / 392 و طبقات الحفّاظ 1 / 48 و الأعلام 1 / 51 و معجم المؤلفين 9 / 52 و موسوعة الإعلام 1 / 51 و شذرات الذهب 2 / 134 و مرآة الجنان 1 / 279 .

جمع الأحاديث في جميع الأبواب ، و قد نال من الشهرة و القبول درجة لا يرام فوقها ([1]) .

سبب تأليف صحيح البخاري /

قال البخاري كنا عند إسحاق بن راهويه ، فقال : لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة النبي – عليه السلام – قال : فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح ([2]) .

و هذا إن دل فإنه يدل على عزيمة هذا الإمام الجليل ، حيث تأثر بهذه الكلمات ، و بعثته للعمل على تأليف كتابه . وعندما أخرجه للناس ، و أخذ يحدث به ، هرع إليه الناس من كل حدب وصوب ، يتلقونه عنه ، حتى بلغ من أخذه قرابة مائة ألف شخص ، و قد انتشرت نسخه في الأمصار ، كما عكف الناس عليه حفظًا و دراسةً وشرحًا و تلخيصًا .

ألّف البخاري صحيحه في بضع عشرة سنة ، و قد بلغ عدد الأحاديث الواردة في صحيح البخاري قرابة سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثًا .

شيوخه /

لقد أخذ الإمام البخاري علمه عن العديد من الشيوخ ، و من هؤلاء : عبد الله بن محمد ابن جعفر بن اليمان الجعفي المسندي ، و محمد بن سلام البيكندي و قد سمع الإمام البخاري أيضًا بـــ (بلخ) من مكي بن إبراهيم و هو من عوالي شيوخه ، كما سمع بـــ (مرو) من عبدان بن عثمان و علي بن الحسن بن شقيق و صدقة بن الفضل ، كما سمع بـــ (نَيْسَابور) من يحيى بن يحيى ، و سمع أيضًا ببغداد إذ قدم العراق في آخر سنة عشر و مئتين من محمد ابن عيسى بن الطباع و سريح بن النعمان و محمد بن سابق ، و سمع بالبصرة من أبي عاصم النبيل و الأنصاري و عبد الرحمن بن حمّاد و من محمد بن عرعرة و حجاج بن منهال و عبد الله بن رجاء و غيرهم ، كما سمع بالكوفة من عبيد الله بن موسى و أبي نعيم و خالد بن مخلد

---

[1] – انظر : طبقات الحفّاظ 1 / 48 و سير أعلام النبلاء 12 / 392 و المقصد الأرشد 2 / 375 و شذرات الذهب 2 / 134 و الأعلام 6 / 34 و موسوعة الأعلام 51 .

[2] – انظر : تاريخ بغداد 2 / 9 و تهذيب الكمال 1169 و طبقات السبكي 2 / 221.

و طلق بن غنّام و خالد بن يزيد ، و سمع بمكة من أبي عبد الرحمن المقرئ و الحميدي و حسّان البصري و غيرهم . و يعدّ أعلى شيوخ البخاري الذين حدّثوه عن التابعين أبو عاصم الأنصاري و أبو المغيرة و غيرهم و من أوساط شيوخه الذين رووا له عن الأوزاعي و شعبة و الثوري ثمّ طبقة أخرى دونهم كأصحاب مالك و الليث و حمّاد بن يزيد ، و أمّا الطبقة الرابعة من شيوخه مثل : الوليد بن مسلم و ابن وهب و ابن عُيَيْنَة و غيرهم ، و من الطبقة الخامسة محمد الذُّهَلِيَ و محمد بن عبد الله المخرمي ([1]) .

تلاميذه الذين رووا عنه /

هناك العديد من الأشخاص الذين رووا عن الإمام البخاري ، و من هؤلاء : أبو عيسى الترمذي و أبو حاتم و إبراهيم بن إسحاق الحربي و أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم و صالح بن محمد جزرة و إبراهيم بن معقل النسفي و عبد الله بن ناجيه و أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة و عمر بن محمد بن بجير و أبو قريش محمد بن جمعة و محمد بن يوسف الفربري و أبو بكر بن أبي داود و قد روي عن الفربري قوله أنّه سمع كتاب الصحيح تسعون ألف رجل فما بقي أحد يرويه غيره ([2]) .

وصف الكتاب ومنهجه /

لقد قام البخاري بجمع كتاب مسند مختصر مشتمل على الصحيح المسند من أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه ، و لم يقتصر البخاري في جمع صحيحه على موضوعات معيّنة ، بل جمع الأحاديث في جميع الأبواب .

و قد اختار البخاري في كتابه أصح الأحاديث ، لأنه قد أضاف إلى ما اشترط العلماء في حد الصحيح تحقق اللقاء بين كل راو ومن فوقه ، كما اشترط البخاري في إخراجه الحديث أن يكون الراوي قد عاصر شيخه وثبت عنده سماعه منه .

[1] – انظر : سير أعلام النبلاء 12 / 394 – 396 .

[2] – انظر : سير أعلام النبلاء 12 / 397 – 398 و طبقات الحنابلة 1 / 274 و تاريخ بغداد 2 / 9 و وفيات الأعيان 4 / 190 .

و إذا ما أردنا وصف صحيح البخاري فسأذكر أنّ كتاب صحيح البخاري معنون بـــ (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلّى الله عليه و سلم – و سننه و أيّامه) و قد ألّفه الإمام الحافظ بن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَة البخاري رحمه الله تعالى . و قد جاء صحيح البخاري في ستمائة و سبعين صفحة .

لقد وضع الإمام البخاري صحيحه في سبعة و تسعين كتابًا ، و قد ابتدأها بكتاب بدء الوحي و أنهاها بكتاب التوحيد ، كما ابتدأ الإمام البخاري صحيحه بحديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – : " إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لامْرِئٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَ رَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ " ([1]) ، كما أنهى الإمام البخاري صحيحه بحديث الرسول – صلى الله عليه و سلّم – " كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ " ([2]) .

مؤلفات الإمام البخاري :

يعدّ الأمام البخاري من أعظم أئمّة عصره ، فقد كان عالمًا ، و قد قام بتخريج صحيحه من زهاء ستمائة ألف حديث كان يحفظها ، و قد كان لا يضع حديثًا إلاّ بعد أن يصلي ركعتين و يستخير الله تعالى ، و من المؤلفات التي قام البخاري بتأليفها ([3]) : خَلْقُ أَفْعالُ العبادِ والأَدَبُ المُفْرد و الجامعُ الصحيحُ و التاريخُ الكبيرُ و القِراءةُ خَلْفَ الإمامِ و السننُ في الفِقْهِ و الأَسماءِ و الكُنى .

---

[1] – صحيح البخاري 1 / 1 . كتاب : بدء الوحي ، باب : كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله – صلى الله عليه و سلم – .

[2] – صحيح البخاري 7563 / 631 . كتاب : التوحيد ، باب : قول الله تعالى : ﴿ و نضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ . سورة الأنبياء 21 / جزء من آية 47 .

[3] – انظر : طبقات الحفّاظ 1 / 48 و شذرات الذهب 2 / 134 و مرآة الجنان 279 و معجم المؤلفين 9 / 53 و الأعلام للزركلي 6 / 34 .

وفاته /

توفي الإمام البخاري – رحمه الله – ليلة السبت ليلة عيد الفطر المبارك ، و قد دفن يوم عيد الفطر بعد صلاة الظهر غرة شوال سنة ست و خمسين و مائتين ، و عمره آنذاك اثنتان و ستون سنة إلاّ ثلاثة عشر يوما ، و قيل إنّه دفن بخَرْتَنْكْ و هي قرية على فرسخين من سمرقند ([1]) .

و قد قيل في وفاة الإمام البخاري قد ذهب في ذات يوم إلى قرية خزتنك و كان له العديد من الأقارب في تلك القرية ، فقام بزيارتهم ، و في ذات ليلة دعا البخاري بعد فراغه من صلاة قيام الليل قائلا " اللهمَّ إِنُّه قد ضاقت عليّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك " فما تمّ الشهر حتى مات ، و قيل إنّ البخاري قد أصيب بمرض في تلك القرية و قد اشتدّ مرضه ثمّ همّ بالخروج من القرية ، و عندما تهيّأ للركوب إلى دابّته و لبس خفّيه سار مشيا ما يقارب من عشرين خطوة أو نحوها ليصل إلى دابّته ليركبها ، و هو يقول : " أرسلوني فقد ضعفت " فدعا بدعوات و من ثمّ فاضت روحه إلى بارئها – عزّ و جلّ – و عندها سال منه العرق شيئا كثيرا . و قد أوصى الإمام البخاري قبل موته أن يكفّن في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص و لا عمامة ، و عندما دفن البخاري في قبره فاح من قبره رائحة طيّبة أطيب من ريح المسك و قد دام ذلك عدّة أيّام ، كما رأى الناس سواري بيض في السماء بمحاذاة قبره فنال إعجاب الجميع ([2]) . رحم الله الإمام رحمة واسعة و أسكنه فسيح جنّاته مع النبيين و الصديقين و الشهداء و حسن أولئك رفيقا .

[1] – انظر : المقصد الأرشد 2 / 377 و طبقات الحفّاظ 48 و معجم المؤلفين 9 / 52 و طبقات الشافعية ، السبكي 2 / 2 ، 19 و شذرات الذهب 2 / 134 و مرآة الجنان 2 / 167 و سير أعلام النبلاء 12 / 466 و تاريخ بغداد 2 / 34 و وفيات الأعيان 4 / 191 و هدية العارفين للبغدادي 2 / 16 .

[2] – انظر : سير أعلام النبلاء 12 / 466 – 468 و طبقات الشافعية 2 / 233 – 234 و مقدّمة الفتح 494 .

الفصل الأول

الفعل اللازم

و يشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول :

تعريف الفعل

المبحث الثاني :

معنى الفعل اللازم و علاماته .

المبحث الثالث :

أبنية و دلالات الفعل اللازم .

المبحث الرابع :

مواضع الفعل اللازم في صحيح البخاري . (دراسة تطبيقية) .

المبحث الأوّل ّ / تعريف الفعل في اللغة و الاصطلاح و علاماته .

تعريف الفعل في اللغة :

ذكر ابن منظور في لسان العرب تعريف الفعل بأنّه : " كناية عن كلّ عمل متعدّ أو غير متعدّ ، فَعَلَ يَفْعَلُ فِعْلاً و فعْلاً ، فالاسم مكسور ، و المصدر مفتوح و الاسم (الفَعْلْ) و الجمع (الفِعَالْ) " ([1]) .

تعريف الفعل في الاصطلاح :

لقد تشّعبت أقوال النحاة في تعريف الفعل ، و قد اختلفت مذاهبهم أيضا في اعتماد الحدّ الذي يعقدون عليه تعريفهم للفعل ، و إذا ما أردنا الحديث عن تعريف الفعل في الاصطلاح فسنجد أنّ سيبويه قد قام بتعريف الفعل و يعدّ تعريف سيبويه أقدم تعريف وصل إلينا ، فقد عرّف سيبويه الفعل بقوله : " و أَمَّا الفِعْلُ فَأَمْثِلَةٌ أُخِذَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الأَسْماءِ ، و بُنِيَتْ لِمَا مَضَى ، و لِمَا يَكُونُ و لَمْ يَقَعْ ، و مَا هُوَ كَائِنٌ و لَمْ يَنْقَطِعْ . فَأَمَّا بِنَاءُ ما مَضَى : فَذَهَبَ ،سَمِعَ و مَكَثَ و حَمِدَ ، و أَمَّا بِناءُ ما لَمْ يَقَعْ فَإِنَّهُ قَوْلُكَ آثِرًا : اذْهَبْ و اقْتُلْ و اضْرِبْ و مُخْبِرًا : يَقْتُلُ و يَذْهَبُ و كذلكَ بِناءُ ما لَمْ يَنْقَطِعْ و هو كائِنٌ إذا أَخْبَرْتَ " ([2]) .

إذا أمعنّا النظر في تعريف سيبويه للفعل فسنرى أنّ الفعل عبارة عن لفظ يدل بمادّته على الحدث ، و بصيغته على زمان و وقوعه سواء في الماضي أو المضارع أو المستقبل و لذلك نرى أنّ تعريفات جميع النحاة بعد سيبويه تحوم حول دلالة تتضمّن الحدث و الزمن ([3]) .
إنّ الفعل عبارة عن أمثلة قد اشتقّت من لفظ أحداث الأسماء ، أي المصادر ، و من هذه الأمثلة ما اشتُقَّ لِمَا مَضَى ، و هو ما نُعَبِّرُ عنه بالفعل الماضي ، و ذلك مثل : شَرِبَ ، لَعِبَ ، نَامَ ، و ما اشْتُقَّ لمَا يكونُ و لَمْ يَقَعْ بَعْدْ ، و هو فعلُ الأمْرِ ، و ذلك مثل : اشْرَبْ ، الْعَبْ ، نَمْ و آخرَ قَدِ اشْتُقَّ لِمَا هو كائنٌ و لَمْ يَنْقَطِعْ و ذلك هو الفعل المضارع ، و منه : يَشْرَبُ ، يلْعَبُ

---

[1] – لسان العرب : ابن منظور 11 / 201 مادة (فعل) .

[2] – الكتاب : سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب 1 / 2 و انظر : مسائل خلافية في النحو للعكبري ص68 و دراسات في النحو لصلاح الدين الزعبلاوي ص 229 .

[3] – انظر : دراسات في الفعل : عبد الهادي الفضلي ، ص 8 – 19 ، طبعة دار القلم ، بيروت ، 1982م .

و يَنَامُ ، فَكُلٌّ مثال من الأمثلة السابقة قد تمّت صياغته لزمن من الأزمنة .

و من النحاة الذين ساروا على نهج سيبويه كبير نحاة الأندلسيين أبو بكر الزبيدي الاشبيلي ([1]) حيث قال في تعريف الفعل : " و الفِعْلُ قَوْلُكَ : ضَرَبَ و خَرَجَ و انْطَلَقَ و يَضْرِبُ و يَخْرُجُ و اضْرِبْ و اسْمَعْ و ما أشبه هذا " ([2]) .

كما أنّ هناك العديد من النحاة قد عرّفوا الفعل واتّخذوا حدّ الزمن وحده أساسا في تعريفهم ، و قد اعترض على هذا بأنّ الزمن واحد من دلالتي الفعل ، فقد وضع الفعل ليدلّ على معنى و الزمن جزء منه ، و أقدم من اتّخذ مثل هذا الحدّ في تعريف الفعل هو الكسائي (189 هـ) فقال : " الفِعْلُ ما دَلَّ على زَمَانٍ " ([3]) .

كما سار أبو الحسن بن كيسان (299هـ) على نهج الكسائي ، فقد عرّف الفعل بقوله : " الفِعْلُ ما كان مَذْكورًا لِأَحَدِ الزمانَيْنِ ، إِمَّا مَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ ، و الحَدُّ بَيْنَهُمَا " ([4]) .

و قد عرّف الزجاجي (337هـ) الفعل بقوله : " و الفِعْلُ ما دَلَّ على حَدَثٍ و زَمَانٍ مَاضٍ أو مُسْتَقْبَلٍ ، نَحْوَ : قَامَ و يَقُومُ ويَقْعُدُ و مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ " ([5]) .

نلاحظ أنّ الفعل عند الزجاجي ما هو إلاّ دلالة على الحدث و الزمن بأنواعه الثلاثة و هي: الماضي و المضارع و الأمر .

و قد عرّف الفارسي (377هـ) الفعل و سار أيضا على نهج الزجاجي ، فقال : " كُلُّ لَفْظَةٍ دلَّتْ عَلَى مَعْنَى مُقْتَرَنٍ بِزَمانٍ مُحَصَّلٍ " ([6]) .

و قد سار الزمخشري على نهج الفارسي فقد عرّف الزمخشري

---

[1] - هو أبو بكر محمد بن الحسن، أصله من زبيد "قبيلة يمنية" ولد في إشبيلية وتأدب على أبيه ثم سمع من أبي عليّ القالي ومحمد بن يحيى الرياحي وغيرهما في قرطبة حتى غدا أوحد زمانه في النحو وحفظ اللغة، فاختاره المستنصر بالله لتأديب ولده، وله مؤلفات: الواضح في النحو، وأبنية الأسماء في الصرف، وطبقات النحويين واللغويين، توفي في قرطبة سنة 379هـ انظر : توضيح المقاصد و المسالك 1 / 263 .

[2] – دراسات في النحو ، صلاح الدين الزعبلاوي ص 230 .

[3] – أقسام الكلام العربي ، الساقي ص 69 و دراسات في النحو ، صلاح الدين الزعبلاوي ص 230 .

[4] – أقسام الكلام العربي ، الساقي ص 69 و دراسات في النحو ص 230 .

[5] – الجمل ص 17 و شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور ، تحقيق صاحب أبو جناح 1 / 127 .

[6] – انظر : الايضاح للفارسي ص53 و دراسات في النحو ص 231 .

الفعل أيضًا بأنّه : " ما دَلَّ على اقْتِرانِ حَدَثٍ بِزَمَانٍ " ([1]) .

و عرّف ابن الحاجب (646هـ) الفعل بأنّه : " ما دَلَّ على مَعْنَى في نَفْسِهِ مُقْتَرَنٌ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثة " ([2]) .

كما عرّف ابن عقيل (769 هـ) الفِعْلُ بقوله : " الكَلِمَةُ إِمَّا اسْمٌ و إِمَّا فِعْلٌ و إِمَّا حَرْفٌ ؛ لأنَّها دَلَّت على مَعْنَى في نَفْسِها غَيْرَ مُقْتَرَنٍ بِزَمانٍ ، فَهِي الاسْمُ ، و إِنِ اقْتَرَنَ بِزَمانٍ فَهِيَ الفِعْلُ " ([3]) .

و لم يخرج السيوطي عن تعريف ابن الحاجب و ابن عقيل ، كما أنّ معظم المتأخرين ساروا على هذا النهج حتى القرن الرابع عشر هجري .

ممّا سبق يتبيّن أنّ علماء النحو و اللغة : قدامى و محدثين منذ القرن الرابع الهجري متفقون على أنّ الفعل يدل على الحدث و الزمن ، فهو يدل عند المحدثين على حدث و زمان و هذا ما أشار إليه النحاة و اللغويين المحدثين عندما رأوا أنّ الفعل مادة لغوية مهمّة في بناء الجملة ، و هو أيضا حدث يجري على أزمنة مختلفة ، فالفعل هو مصدر الاشتقاق ([4]) .

و هناك العديد من النحاة من عرّفوا الفعل بملاحظة ما له من شأن في الإسناد ، فالفعل ما يسند و ما لا يسند إليه ، أي : يخبر به و لا يخبر عنه ، و يعدّ أقدم تعريف اعتمد على هذا الحدّ هو ابن السراج (316 هـ) حيث يقول : " الكَلامُ كُلُّهُ اسْمٌ و فِعْلٌ و حَرْفٌ ، فالاسمُ مِثْلَ : رَجُلٍ و فَرَسٍ ، و الفِعْلُ مِثْلَ : جَلَسَ يَجْلِسُ " ([5]) .

كما سار شيخ نحاة الأندلس أبو علي الإشبيلي (645 هـ) على هذا النهج ، فقال : " و الفِعْلُ لا يَكُونُ إِلاَّ مُخْبِرًا بِهِ " ([6]) .

و عرّف ابن الناظم (686 هـ) الفعل بقوله : " الكَلِمَةُ إِنْ لَمْ تَكُنْ رُكْنُ الإسْنَادِ فَهِيَ

---

[1] – المفصل : الزمخشري ص 243 و دراسات في النحو ص 231 .

[2] – شرح الرضي على الكافية 1 / 38 و 4 / 5 و دراسات في النحو ص 231 .

[3] – شرح ابن عقيل 1 / 15 و دراسات في النحو ص 232 .

[4] – انظر : الفعل زمانه و أبنيته ، ص2 .

[5] – دراسات في النحو ص 235 .

[6] – انظر : الأشباه و الأمثال للسيوطي 1 \ 119.

الحَرْفُ ، و إِنْ كَانَتْ رُكْنًا فَإِنْ قَبِلَتْ الإِسْنَادُ بِطَرِيقَةٍ فَهِيَ اسْمٌ و إِلاَّ فَهِيَ فِعْلٌ " ([1]) .

كما عرّف الأشموني (900 هـ) الفعل بقوله : " إِنَّ الكَلِمَةَ إِمَّا أَنْ تَصْلُحُ رُكْنًا لَلإِسْنَادِ أَوْ لَا ، الثاني الحَرْفُ و الأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَقْبَلَ الإِسْنَادَ بِطَرَفَيْهِ أَوْ بِطَرَفِ الأَوَّل الاسم و الثاني الفعل "

و هناك من النحاة من عرّفوا الفعل بما يختصّ به من علامات ، و أقدم تعريف هو لابن جني (392 هـ) فقال : " و الفِعْلُ ما حَسُنَ فِيهِ قَدْ أو كَانَ أَمْرًا ، فَأَمَّا قَدْ فَنَحْوَ قَوْلِكَ : قَدْ قَامَ و قَدْ قَعَدَ و قَدْ يَقُومُ و قَدْ يَقْعُدُ ، و كَوْنِهِ أَمْرًا نَحْوَ : قُمْ و اقْعُدْ " ([2]) .

كما حذا ابن مالك (672 هـ) حذو ابن جني ، فقال في ألفيّته مميّزا الاسم من الفعل بعلامات :

بِتَا فَعَلْتَ وَ أَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَ نُونُ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي .

و قد اجتمعت أزمنة الفعل الماضي و المضارع و الأمر في قوله تعالى : ﴿ وَ لا تُطِعِ الْكافِرِينَ وَ الْمُنافِقِينَ وَ دَعْ أَذاهُمْ وَ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَ كَفى بِاللَّهِ وَكيلاً ﴾ ([3]) .

كما اجتمعت الأزمنة في قول الشاعر :

أَحْسِنْ إِلى الناسِ تَسْتَعْبِدْ قُلُوبَهُمُ فَطَالَمَا اسْتَعْبَدَ الإِنْسَانُ إِحْسَانُ ([4]) .

و خلاصة القول إن الفعل في اللغة هو : الحَدَثُ . أمّا الفِعْلُ في الاصطلاح فهو : هو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .

---

[1] – شرح التسهيل ،ابن مالك ص – و دراسات في النحو ص 235 .

[2] – اللمع : ابن جني ص 7– 8 .

[3] – سورة الأحزاب 33 / جزء من آية 48 .

[4] – البيت للشاعر أبي الفتح البستي ، انظر : الديوان ص 36 و النحو الوافي 1 / 17 و 4 / 373 .

علامات الفعل /

إنّ الفعل يتّضح من خلال علامات أربع ([1]) ، و أولى هذه العلامات الأربع هي : تاء الفاعل ([2]) ، و نقصد بتاء الفاعل أي : تاء الضمير التي تقع فاعلا في المعنى للفعل الذي قبله ، سواء كانت هذه التاء للمتكلّم ، و ذلك نحو : قمتُ ، لعبتُ ، قرأتُ ، كتبتُ ، شربتُ و نمتُ ، أو تكون هذه التاء للمخاطب ، و ذلك نحو : ذهبتَ ، شربتَ ، لعبتَ ، قرأتَ و صلّيتَ .

إنَّ ثاني هذه العلامات تاء التأنيث الساكنة ، و هي التي تكون في الأصل ساكنة ، و لا يضرّ تحرّكها لسبب ، و من ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَاْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ ([3]) ، و مثل ذلك أيضًا قولك : قامتْ و دَرَسَتْ نَجَحَتْ ، أمّا تاء التأنيث المتحرّكة فهي خاصّة بالاسم و من ذلك : قائِمَةٌ ، كاتِبَةٌ ، رائِعَةٌ و غيرها . و هناك من النحاة أمثال الفارسي من ذهب إلى أنّ (ليس) حرف و ليس فعل لأنّه يدلّ على النفي مثل ما النافية ، كما ذهب الكوفيّون إلى أنّ (عسى) حرف ؛ لأنّه يدلّ على النفي ، و الصحيح أنّهما فعلان بدليل أنّهما يقبلان تاء التأنيث ، و ذلك نحو : ليستِ الفتاةُ كسولةً ، و نحو : عَسَتِ الطالبةُ أَنْ تَنْجَحَ ، كما أنّ كلّ من (عسى ، ليس) يقبلان تاء الفاعل و من ذلك قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ﴾ ([4]) و قوله : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ وَ تُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ ([5]) ،

---

[1] – انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين الأنصاري تحقيق : يوسف البقاعي 1 / 47 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 1 / 290 و شرح ابن عقيل 1 / 9 و النحو الوافي 1 / 64 و المفتاح في الصرف 1 / 54 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله الفوزان ص 17 .

[2] – انظر : توضيح المقاصد و المسالك 1 / 289 و حاشية الأجروميّة ص 21 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 17 و دراسات في النحو ص 237 .

[3] – سورة يوسف 12 / جزء من آية 51 .

[4] – سورة الأنعام 6 / جزء من آية 159 .

[5] – سورة محمد 47 / جزء من آية 22 .

و ممّا يؤكد أنّهما فعلان أيضا أنّه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها ، أمّا (ما النافية) فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها ([1]) .

لقد زعم الفراء أيضا اسميّة كلّ من (نِعْمَ و بِئْسَ) بدليل دخول حرف الجرّ عليهما في بعض التراكيب ، و من ذلك قول بعض العرب و قد بشِّر بالأنثى : و اللهِ ما هِيَ بِنِعْمَ الولَدِ و قد رُدّ على زعم الفرّاء بالعلامة الثانية للأفعال ([2]) .

و أمّا بالنسبة إلى العلامة الثالثة من العلامات التي تخصّ الفعل عن غيره هي ياء المخاطبة ([3]) ، و ذلك نحو : قُومي ، اذهَبِي ، اشْرَبِي ، اسْمَعِي و غيرها من الأفعال .

و العلامة الرابعة من علامات الفعل هي قبول الفعل نون التوكيد الخفيفة و الثقيلة ([4]) و من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَ لَقَدْ راوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَ لَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَ لَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ ([5]) ، الشاهد في الآية السابقة هو اقتران الفعل يسجننّ بنون التوكيد الثقيلة ، و كذلك اقتران الفعل يكون بنون التوكيد الخفيفة ([6]) .

و قد ورد أنّ نون التوكيد قد تدخل على غير الفعل ، و ذلك للضرورة ، و من ذلك قول الشاعر :

أَرَيْتَ إنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودًا   أَقَائِلَنَّ أَحْضِروا الشهودا ([7]) .

الشاهد في البيت السابق هو : دخول نون التوكيد على اسم الفاعل قائل ، و ذلك للضرورة الشعرية ؛ لأنّ نون التوكيد لا تدخل إلاّ على الفعل المضارع و فعل الأمر ، و أمّا سبب دخول نون التوكيد على اسم الفاعل هو مشابهة اسم الفاعل المقترن بهمزة الاستفهام للفعل المضارع

---

[1] – انظر : التصريح 1 / 40 – 41 و مغني اللبيب 201 و 286 و الأصول في النحو 1 / 72 و شرح المفصل 7 / 115 .

[2] – انظر : معاني القرآن للفرّاء 2 / 141 و التصريح 1 / 41 و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1 / 48 .

[3] – انظر : شرح ابن عقيل 1 / 9 و توضيح المقاصد و المسالك 1 / 289 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 18 و النحو الوافي 1 / 64 .

[4] – انظر : أوضح المسالك 1 / 49 و المفتاح في الصرف ص54 و شرح ابن عقيل 1 / 39 و حاشية الأجرومية ص 21 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 18 و تعجيل الندى بشرح قطر الندى ص 17 و النحو الوافي 1 / 64 .

[5] – سورة يوسف 12 / جزء من آية 32 .

[6] – انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1 / 49 و شرح ابن عقيل 2 / 229 .

[7] – البيت للشاعر رؤبة بن العجاج ، انظر : ديوان رؤبة ص 173 و التصريح 1 / 42 و الأشموني 13 و المحتسب 1 / 193 و الخصائص 1 / 136 و خزانة الأدب 4 / 574 و مغني اللبيب 633 و همع الهوامع للسيوطي 3 / 78 .

بيد أنّ هناك من الرواة من رَوَوْا البيت بقولهم : أقائلون أحضروا الشهودا .

كما أنّ الفعل يُعرَف بعلامات أخرى ، منها ([1]) :

أ – دخول (قَدْ) على الفعل سواء أكانت قد للتقريب ، و ذلك نحو : قَدْ قَامَتِ الصلاةُ ، أو كانت قد للتحقيق ، نحو : قد قامَ محمدٌ .

ب – دخول السين على الفعل ، و السين حرف تنفيس ، و معناه الزمن القريب ، و ذلك نحو قولك : سَيَقْرَأُ محمدٌ .

ج – دخول سوف على الفعل ، و تُعَدُّ سوف حرف تسويف ، و معناه الزمن البعيد ، و منه قوله تعالى : ﴿ وَ يَا قَوْمِ اعْمَلُواْ عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَ مَنْ هُوَ كَاذِبٌ ﴾ ([2]) .

فالفعل (تعلمون) في الآية الكريمة السابقة جاءت بصيغة المستقبل ، و قد دخل على هذا الفعل كلمة (سوف) ، و التي هي من علامات الفعل .

---

[1] – انظر : حاشية الأجرومية ص 21 و الفوائد الضيائية ص 389 و المفصّل في صنعة الإعراب ص 319 و شرح الرضي على الكافية 4 / 5 و دراسات في النحو ص 238 و النحو الوافي 1 / 56 .

[2] – سورة هود 11 / جزء من آية 93 .

المبحث الثاني / معنى الفعل اللازم و علاماته .

مفهوم الفعل اللازم في اللغة و الاصطلاح :

تحدّث ابن منظور عن تعريف اللزوم ، فذكر اللزوم هو : " من لَزِمَ الشّيْءُ يَلْزَمُهُ لَزْمًا و لُزومًا ، و لازمَهُ مُلازَمَةً أيْ لا يُفَارِقَهُ " ([1]) .

و قد ورد في القاموس المحيط معنى اللازم " لَزِمَهُ لَزْمًا و لُزومًا و لِزَامًا و لِزامَةً و لَزْمَةً و لِزْمانًا و لازَمَهُ مُلازَمَةً و لِزامًا ، أي : لا يُفارِقَهُ " ([2]) .

و قيل اللازم بمعنى " من لَزِمَ الشَّيْء لُزُومًا ، أيْ : ثَبُتَ و دام ، و أَلْزَمَ الشّيْء ، أيْ : أَثْبَتَهُ و دامَهُ " ([3]) .

و قد عرّف النحاة الفعل اللازم في الاصطلاح بأنّه : " ما لا يَصِلُ إِلى مَفْعُولِهِ إلاّ بِحَرْفِ جَرٍّ ، مِثْلَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، أو لاَ مفعولَ لَهُ ، مثلَ : قامَ زَيْدٌ " ([4]) .

نلاحظ ممّا سبق : أنّ الفعل اللازم يدلّ على حدث مطلق ، و الثانية : حديث الفعل اللازم عن الفاعل وحده . و نورد على سبيل الذكر لا الحصر : قامَ أحمدٌ ، ذَهَبَ يوسُفٌ ، فكلّ من القيام و الذهاب هنا حديث عن الفاعل وحده ، و هي تعدّ أحداث مطلقة ، لكنّ هذا الإطلاق يزول بتقييدها بحرف الجرّ ، فإذا ما قلنا : قام أحمد مع خالد ، هذا القيام لا يعد قيامًا مطلقًا بل هو قيام أحمد مع خالد .

---

[1] – لسان العرب : ابن منظور ، مادة (لزم) 12 / 54 .

[2] – القاموس المحيط للفيروز أبادي ، مادة (لزم) 1044 .

[3] – المعجم الوسيط مادة (لزم) 2 / 823 .

[4] – شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبدالله بن عقيل 2 / 150 .و انظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم 2 / 145 و دراسات في النحو ص 494 و شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملاوي ص 50 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله الفوزان ص 202 و الهداية في النحو ص 128 .

و هناك من النحاة مَنْ قام بتسمية الفعل اللازم بالفعل القاصر ؛ و ذلك لقصوره عن المفعول به و اقتصاره على الفاعل ، و الفعل غير الواقع ؛ و ذلك لأنّه لا يقع على المفعول به و الفعل غير المجاوز أيضًا ؛ و ذلك لأنّه لا يجاوز فاعله ([1]) .

علامات الفعل اللازم /

لقد تحدّث النحاة كثيرا حول علامات الفعل اللازم ، و هناك العديد من العلامات التي من خلالها يعرف الفعل اللازم ، و من تلك العلامات التي أوردها النحاة ما يأتي :

أوّلاً / الفعل اللازم يعرف بقياسه على مثله . فمثلاً : الفعل (ذَهَبَ) يُعَدُّ فعلًا لازمًا ؛ لأنّ مثله لازم ، كذلك الفعل (دخل) فعل لازم ؛ و ذلك لأنّ مثله غير لازم ، و في هذا الصدد يقول ابن السراج : " و دَخَلْتُ مِثْلَ غِرْتُ إِذَا أَتَيْتَ الغَوْرَ فَإِنْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ دَخَلْتُ مُتَعَدِّيًا وَجَبَ أَنْ يَتَعَدَّى غِرْتُ " ([2]) .

ثانيًا / الفعل اللازم يتبيّن لنا من خلال السؤال عن الفعل ، فمثلا : الفعل (ذَهَبَ) ، نقول : مَنْ ذَهَبَ ؟ يُجَابُ : مُحَمَّدٌ .

ثالثًا / لاَ يجوز أَنْ يتصل بالفعل اللازم هاء الضمير ، كذلك لا يُبْنى منه اسمُ مفعولٍ تام ، مثلَ : زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو ، و لا نقول : مَخْروجٌ ، و إنَّما يُقالُ : زَيْدٌ خَرَجَ بِهِ عَمْرٌو أو خَرَّجَهُ أو مَخْروجٌ بِهِ ([3]) .

---

[1] – انظر : اللباب في علل البناء و الإعراب ص 47 و مغني اللبيب لابن هشام 2 / 113 و دراسات في النحو ص 173 و شرح ابن عقيل 2 / 197 و شرح الرضي على الكافية للاسترابادي 4 / 280 و نزع الخافض في الدرس النحوي ، حسين الحبشي ص 11 و شذا العرف في فن الصرف ص 49 و جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني 1 / 34 المطبعة العصرية ، بيروت ، 1973م و النحو الوافي ، عباس حسن2 / 151 دار المعارف ، مصر ، الطبعة 5 .

[2] – الأصول في النحو : ابن السراج 1 / 204 .

[3] – انظر : شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور 1 / 299 . الفرائد اللؤلؤية : السيد علوي الحسيني ، دار الحاوي ، الكويت ، ط1 ، 1994م ، ص44 و أوضح المسالك : 2 / 177 و شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك ، خالد الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية 1 / 309 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، بدر الدين المصري 2 / 620 .

و هناك أيضًا من علامات الفعل اللازم :

أَنْ يَدُلَّ الفِعْلُ اللازمِ على سَجِيَّةٍ أَيْ : على صفة ، و هي ما ليس بحركة جسم من وصفٍ ملازمٍ ، مثلَ : جَبُنَ ، شَجُعَ . و أَنْ يَدُلَّ الفِعْلُ على نظافةٍ ، مثلَ : طَهُرَ ، نَظُفَ .

و أَنْ يَدلَّ الفعلُ اللازم على دَنَسٍ ، و ذلك مثل : قَذُرَ ([1]) .

المبحث الثالث / أبنية الفعل اللازم و دلالاته .

أبنية الفعل اللازم .

لقد استفاض النحاة في الحديث عن الأبنية الصرفية التي تتأتّى عليها الأفعال ، و قد خلصوا إلى أنّ الأفعال يمكن تقسيمها من حيث البنية إلى ثلاثة أقسام ، و هي : أبنية خاصة بالفعل اللازم ، و منها ما هو خاص بالفعل المتعدي ، و منها ما هو مشترك بينهما .

و قد ذكر سيبويه من أبنية الفعل اللازم ما يأتي ([2]) :

– فَعُلَ : يَفْعُلُ . و هذه البنية خاصة بالفعل اللازم ، و في ذلك يقول سيبويه : " لَيْسَ في الكَلامِ فَعَلْتُهُ مُتَعَدِّيًا " ([3]) . و قد نلحظ أنّ هذا الوزن خاص بالفعل اللازم المجرّد فحسب أمّا الفعل اللازم المزيد فله أبنية أخرى ، و من ذلك :

– انْفَعَلَ . و ذلك مثل : انْطَلَقَ ، انْدَحَرَ ، امْتَحَنَ ، امْتَزَجَ ، انْكَسَرَ ، انْحَطَمَ ([4]) .

– افْعَلَّ . مثل : امْتَدَّ . قال المبرد : " و هو فِعْلٌ لا يَتَعَدَّى الفاعِلُ ؛ لأَنَّ أَصْلُ هذا الفِعْلُ هو لِمَا يَحْدُثُ في الفاعلِ ، مِثْلَ : ازْرَقَّ و اعْوَرَّ " ([5]) .

---

[1] – انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة 6 ، 1974م ، 2 / 177 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 2 / 622 و شرح ابن عقيل 2 / 148 و شرح شذور الذهب ص 352 و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ص 674– 675 و دروس في شرح الألفية ، عبده الراجحي ص 53 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 203 و شرح ألفية ابن مالك ، حسين آل علي ص 81 .

[2] – انظر : الكتاب 4 / 38 .

[3] – الكتاب : سيبويه 4 / 34 .

[4] – انظر : الشافية في علم التصريف جمال الدين الدويني ص21 و الصاحبي في فقه اللغة 1 / 56 و اللباب في علل البناء و الإعراب 2 / 215 و المفصل في صناعة الإعراب ص 275 و النحو الوافي ص 203 و شرح ابن عقيل 3 / 130 و شرح شذور الذهب 2 / 632 و نزهة الطرف ، الميداني ص 19 .

[5] – المقتضب : المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة1996 م ، 1 / 76 و انظر : الأصول في النحو ، ابن السراج ص 318 و نزهة الطرف ص 27 .

– افْعَالَّ . مثل : ابياضَّ ، اصفارَّ ، ازراقَّ ([1]) .

– افْعَلَلَّ . مثل : اطْمَأَنَّ و اقْشَعَرَّ و اشْمَأَزَّ و اكْفَهَرَّ و اضْمَحَلَّ ([2]) .

– افْعَنْلَلَ ، و ذلك بزيادة إحدى اللامين ، مثل : احْرَنْجَمَ ، أي : اجتمع ، اقْعَنْسَسَ الجمل ، أي : أبى أن ينقاد ([3]) .

– تَفَعْلَتَ . ومن ذلك : تَعَفْرَتَ ([4]) .

– تَفَعْلَلَ . مثل : تزلزل ، تململ . و في ذلك قال المبرد : " و ذلكَ نَحْوَ : تَدَحْرَجَ و تَسَرْهَفَ ، و هَذا مِثالٌ لا يَتَعَدَّى ، لِأَنَّهُ في مَعْنى الانْفِعالِ ، و ذلكَ قَوْلُكَ : دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ " ([5]) .

– افْعَنْلى . مثل : احْرَنْبَى ([6]) ، أَيْ : تَهَيَّأَ للغضب .

لقد تحدّث ابن عصفور و أسهب الحديث في ذكر الأبنية التي كثيرًا ما تأتي لازمة فقال : " تَفَعْلَلَ و تَفَيْعَلَ و تَفَعْلَى و تَفَعْنَلَ و تَفَوْعَلَ و تَمَفْعَلَ و تَفَعْوَلَ هذه الأبْنِيَةُ أَكْثَرَ ما تَجيءُ غَيْرَ مُتَعَدِّيَةٌ ؛ لأَنَّها مُطاوِعَةٌ للفِعْلِ الذي دَخَلَتْ عليهِ التاءُ في الغالِبِ ، مِثْلِ : دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ و مَدْرَعَتُهُ فَتَمَدْرَعَ و كذلك باقيها فكانَ الغالبُ عليها عَدَمُ التعدي حتى تَكونَ مِثْلَ انْفَعَلَ "([7]) .

و بنية تَفَيْعَلَ التي ذكرها ابن عصفور مثل : تَرَهْيَأَ ، تَسَيْطَرَ ، تَشَيْطَنَ ، تَبَيْطَرَ ، تَهَيْمَنَ ([8])

---

[1] – انظر : شرح ابن عقيل 4 / 289 و نزهة الطرف ص 20 .

[2] – انظر : الممتع في التصريف 1 / 197 و الأصول في النحو : ابن السراج 3 / 231 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي 1 / 203 ، تحقيق : عبدالرحمن سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة 1 ، 2008م و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله الفوزان ص 203 و الأفعال لأبي عثمان السرقسطي ص 2 / 204 و شرح شذور الذهب 2 / 633 و نزهة الطرف ص 42 .

ططططططط

[3] – انظر : الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، الطبعة 1 ، 1970م 1 / 185 و الأصول في النحو 3 / 129 و اللباب في علل البناء و الإعراب 2 / 218 و المفتاح في التصريف ، عبد القاهر الجرجاني تحقيق : علي الحمد ، مؤسسة بيروت ، ط1 ، 1987م ، ص 46 و المفصل في صنعة الإعراب ص 275 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، بدر الدين المالكي ، الطبعة 1 ، 2008م ، 2 / 622 و شرح ابن عقيل 2 / 149 و شرح شذور الذهب 2 / 633 و شرح الشافية 2 / 113 .

[4] – انظر : الممتع في التصريف : ابن عصفور 1 / 181 و النحو الوافي 203/3 و دراسات في النحو ص 373 .

[5] – المقتضب : المبرد 1 / 86 و انظر : اللباب في علل البناء و الإعراب 2 / 217 و المفتاح في التصريف ص 46 و صنعة الإعراب ص 277 و النحو الوافي 3 / 184 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 2 / 866 و شرح ابن عقيل 3 / 130 و الكتاب 4 / 66 و نزهة الطرف ص 43 و شرح ألفية ابن مالك ، حسين آل علي ، ص 63 .

[6] – انظر : الممتع في التصريف : ابن عصفور ، 1 / 185 و المنصف لابن جني 3 / 14 .

[7] – الممتع في التصريف 1 / 197 .

[8] – انظر : شرح ابن عقيل 4 / 261 و المفتاح في التصريف ص 46 و نزهة الطرف ص 45 .

و بنية تَفَعْلَى مثل : تَقَلْسَى ، أي : لَبِسَ القَلَنْسوَة ([1]) .

و بنية تَفَعْنَلَ مثل : تَقَلْنسَ ([2]) . و أمّا بنية تَفَوْعَلَ مثل : تَجَوْرَبَ و تَكَوْثَرَ و تَحَوْقَلَ ([3]) .

و بنية تَمَفْعَلَ مثل : تَمَنْدَلَ ، أيْ : تَمَسَّحَ بالمنديل ، تَمَدْرَعَ و تَمَسْكَنَ ([4]) .

و بنية تَفَعْوَلَ مثل : تَسَرْوَلَ ، تَرَهْوَكَ ، أَيْ : اضطَرَبَ في مشيه ، تَكَوْثَرَ و تَهَلْوَسَ ([5]) .

دلالات أبنية الفعل اللازم .

إنّ الفعل اللازم له العديد من المجالات الدلالية التي يعبّر عنها ، و لا يعبر عنها الفعل المتعدي ، و قد تحدث ابن السراج و غيره من النحاة في هذه القضية ، و من دلالات أبنية الفعل اللازم ما يأتي :

أ – الدلالة على حركة الجسم .

من المعلوم أنّ حركة الجسم إمّا أن تكون حركة أفقية ، و ذلك مثل : جاء و أَتى ، و إمّا أَنْ تَكونَ حَرَكَةٌ رَأْسِيَّةٌ ، مِثْلَ : سَقَطَ و نَزَلَ ، و إمّا أَنْ تَكونَ حركةُ الفاعلِ مضطربة ، و مِنْ ذلك الفِعْلُ : يَلْعَبُ .

ب – الدلالة على خِلْقَةٌ ([6]) .

و ذلك مثل : اسْوَدَّ ، احْمَرَّ ، ازْرَقَّ و غيرها العديد من الأفعال .

ج – الدلالة على أَفْعالِ النفسِ .

هناك العديد من الأفعال التي تدل على فعل النفس ، و في ذلك يقول ابن السراج : " و أَمَّا أَفْعالُ النفْسِ التي لا تَتَعَدَّاها فَنَحْوَ : كَرُمَ و ظَرُفَ و غَضِبَ و غَيْرُها " ([7]) .

---

[1] – انظر : شرح ابن عقيل 4 / 261 و النحو الوافي 3 / 203 و الأصول في النحو 3 / 230 و نزهة الطرف ص 45 .

[2] – انظر :النحو الوافي 3 / 203 .

[3] – انظر : المفتاح في الصرف ص 46 و شرح ابن عقيل 4 / 261 و شرح الرضي على الكافية 3 / 401 و الكتاب 4 / 282 و نزهة الطرف ص 45 .

[4] – انظر : الأصول في النحو 3 / 230 و اللباب في علل البناء و الإعراب 2 / 257 و المفتاح في الصرف ص 46 و شرح ابن عقيل 4 / 261 و النحو الوافي 3 / 203 و دراسات في النحو ص 598 و الكتاب 4 / 286 .

[5] – انظر : الكتاب 4 / 271 و شرح ابن عقيل 4 / 261 و الأصول في النحو 3 / 230 و نزهة الطرف ص 45 و النحو الوافي 3 / 203

[6] – انظر : اللباب في علل البناء و الإعراب ص 267 و نزهة الطرف ص 20 .

[7] – الأصول في النحو 1 / 203 .

لقد تحدّث ابن بابشاذ في مقدمته عن الدلالات التي تعبر فيها الأفعال اللازمة المجردة عن الفاعل ، و عدّ هذه الدلالات عشر ، و هي ([1]) :

أ – حركة انتقال الفاعل . و هذه الحركة لها العديد من الأنواع ، و منها :

– إيقاف الحركة ([2]) مثل : قَرَّ ، و منه قوله تعالى : ﴿ وَ قَرْنَ في بُيُوتِكُنَّ وَ لا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجاهِلِيَّةِ الْأُولى وَ أَقِمْنَ الصَّلاةَ وَ آتينَ الزَّكاةَ ﴾ ([3]) .

– عدم الحركة . مثل الفعل : مَكَثَ .

– زيادة الحركة . مثل : عَجِلَ .

– هدوء الحركة . مثل : سَكَنَ .

– حركة الميل . مثل : مالَ .

– حركة الدائرة . مثل : دَارَ .

– الحركة المضطربة . مثل : خَفِقَ .

– الحركة الأفقية . مثل : جاءَ .

ب – أفعال الظهور . و هذه الأفعال تعبّر عن ظهور و خروج الأشياء ، مثل : بَرَزَ .

ت – أفعال الدخول و الاختفاء . و هذه الأفعال تعبر عن الدخول في الشيء ، و ذلك مثل : ولَجَ .

ث – أفعال فراغ الفاعل . مثل : فرغ . و هذه الأفعال تدلّ على انتهاء الفاعل من القيام بفعل ما .

ج – أفعال القيم . و هي الأفعال الإيجابية التي يقوم الفاعل بفعلها ، و ذلك مثل : صلُحَ .

ح – الأفعال الحيوية . إنّ هذه الأفعال تشتمل على نوعين من الأفعال ، و هما :

1 – أفعال بيولوجية ، ومن ذلك : صَفُرَ .

2 – أفعال سيكولوجية مثل صَدُقَ .

كما أنّ للأفعال اللازمة المجرّدة دلالات ، فإنّه يوجد أيضا للأفعال اللازمة المزيدة

---

[1] – انظر : المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ ص 365 .

[2] – انظر : الشافية في علم التصريف ص 21 و شرح الشافية 1 / 110 و النحو الوافي 3 / 802 و دراسات في النحو ص 67.

[3] – سورة الأحزاب 33 / جزء من آية 33 .

دلالات عديدة أيضا ، و منها ([1]) :

أوّلاً / الصيرورة و الاستحقاق . أي أنّ الفعل صار ذو صفة مستحقة ([2]) ، مثل قولنا : أَثْمَرَ البُسْتانُ . أَيْ : صارَ ذا ثَمَرٍ .

ثانيًا / الدلالة على معنى مجرد . مثل : صلّى ، تَنَفَّس .

ثالثًا / المشابهة الحالية . و المقصود بالمشابهة الحالية أي أنّ الفعل أصبح مشابها لِمَا هو مشتق منه . مثل : أَبْلَسَ . أي صار مشابها لإبليس .

رابعًا / الدخول في الزمان أو المكان أو الانتهاء إليه . و من ذلك : أَصْبَحَ ، أَمسى و أَضحى.

خامسًا / صيرورة الانصاف . مثل : اسْتَغْلَظَ .

سادسًا / البلوغ للغاية . أَيْ وصول الفعل للقمة . و من ذلك : اسْتَعْظَمَ ، أَيْ صار ذو عَظَمَةٍ عَريقَةٍ ([3]) .

سابعًا / المطاوعة . و تسمى أيضا (الانعكاسية) ، و المقصود بالانعكاسية أَيْ: أَنَّ فِعْلَ الفاعِلِ يَنْعَكِسُ عليه هو نَفْسُهُ ، و كأنَّ الفاعلَ هو الذي يَفعلُ الفعل بنفسه دون غيره ، فهو يعدّ الفاعل و المفعول به من جهة واحدة .

و قد تأتي على دلالة المطاوعة أبنية عديدة ، و منها :

– تَفَعَّلَ . مثل : تَأَخَّرَ ، بمعنى : أخّر نفسه ، تَقَدَّمَ ، تَصَدَّعَ ، تَعَظَّمَ ، تَشَجَّعَ ، تَعَلَّمَ و تَكَسَّرَ و تكبّر ([4]) .

– اسْتَفْعَلَ . و هو طلب الفعل ، و يكون المطاوع فيه على مثاله قبل أن تلحقه الزيادة إذا كان المطلوب من فعله مثل : اسْتَقَرَّ ، بمعنى : أَقَرَّ نَفْسُهُ ([1]) .

---

[1] – انظر : المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : كاظم المرجان ، وزارة الثقافة العراقية ، بغداد ، 1982م ، 1 / 597 .

[2] – انظر : نزهة الطرف ص 22 و شرح الرضي على الكافية 4 / 182 و دراسات في النحو ص 671 .

[3] – انظر : كتاب الأفعال ، السعدي 2 / 380 و تهذيب كتاب الأفعال ، ابن القطاع 2 / 132 .

[4] – انظر : الأصول في النحو 3 / 122 و اللباب في علل البناء و الإعراب 2 / 216 و المفتاح في الصرف ص 50 و شرح الشافية 1 / 104 و النحو الوافي 3 / 203 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 2 / 865 و دراسات في النحو ص 93 .

– افْعَلَلَّ . مثل : اطْمَأَنَّ ، بمعنى : اطمأنّ نفسه ([2]) .

– انْفَعَلَ . مثل : انْكَسَرَ ، بمعنى : كَسَرَ نَفْسَه ، انْجَبَرَ ، شَوَيْتُ اللحمَ فانْشَوى ، غَمَمْتُهُ فاغْتَمَّ ، صَرَفْتَهُ فانصرفَ ، قطعتَهُ فانقطَعَ ([3]) ، و منه قول الشاعر :

قَدِ انْشَوى شِوَاؤُنا المُرَعْبَلُ   فاقْتَربوا من الغَدَاءِ فَكلُوا ([4]) .

– افْتَعَلَ . و يكون للمستقبل على وزن يفتعل ، مثل : جمعت القوم فاجتمعوا ، و قد يجيء للدلالة على المطاوعة ، و يطاوع الثلاثي نحو جمعته فاجتمع و مثل : اغْتَسَلَ ، بمعنى : غَسَلَ نفسه ([5]) .

– تَفَاعَلَ . و تدلّ على المطاوعة ، و هو يُطاوِعُ فَاعَلَ ، مثل : باعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ ، تَابَعْتُهُ فَتَتَابَعَ و مثل : تَكَاثَرَ ، بمعنى : كاثرَ نَفْسهُ ([6]) .

ثامنا / التفاعُلِيَّة . و هنا يكونُ الفاعلُ أكثرَ مِنْ واحِدٍ ، و الفِعْلُ صادرٌ مِنْ الفاعلِ إلى شَخْصٍ آخَرَ ، و هذا الآخر يصدر منه الفعل ، فأصبح كل منهما فاعلا و مفعولا في نفس الوقت ، ومن ذلك الفعل : تَعاوَنوا .

---

[1] – انظر : الأصول في النحو 3 / 127 و شرح الشافية 1 / 104 و المفصّل في صنعة الإعراب ص 374 و دراسات في النحو ص 672 .

[2] – انظر : اللباب في علل البناء و الإعراب 2 / 218 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 2 / 622 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 203 و شرح ألفية ابن مالك ، حسين آل علي ص 80 و شرح ابن عقيل 2 / 149 و نزهة الطرف ص 42 و مقصوصات صرفية و نحوية ، ثامر المصاورة ص 53 .

[3] – انظر : الكتاب 4 / 65 و شرح ابن عقيل 4 / 260 و شرح شذور الذهب 2 / 632 الأصول في النحو 3 / 126 و الشافية في علم التصريف ص 21 و المفصل في صنعة الإعراب ص 373 و دراسات في النحو ص 115 .

[4] – انظر : الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس ص 56 .

[5] – انظر : الشافية في علم التصريف ص 21 و اللباب في علل البناء و الإعراب 2 / 216 و المفصل في صنعة الإعراب ص 275 و شرح ابن عقيل 4 / 264 و نزهة الطرف ص 19 و دراسات في النحو ص 666 .

[6] – اللباب في علل البناء و الإعراب 2 / 216 و شرح ابن عقيل 4 / 264 و نزهة الطرف ص 20 و دراسات في النحو ص 685 و النحو الوافي 3 / 203 .

المبحث الرابع

مواضع الفعل اللازم في صحيح البخاري . (دراسة تطبيقية) .

لقد ورد في السنّة النبوية العديد من الأفعال اللازمة في مواطن عدّة من أحاديثه – صلى الله عليه و سلم – ، و قد أشار النحاة إلى ذلك ، و لتبيان ما سبق فقد أجريت الدراسات على عدد من أحاديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – ، و سوف أبيّن من خلال هذه العيّنة ظاهرة الأفعال اللازمة على نطاق واسع .

لقد حفلت أحاديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – بالعديد من الجمل ذات الأفعال التامة ، و فيما يأتي تفصيل ذلك :

*** الجملة ذات الفعل اللازم .**

لقد وقع اختيار الرسول – صلى الله عليه و سلم – على هذه الجمل لما رأى من أنّ للأفعال اللازمة امتيازا يساعده في مساحات شاسعة من حديثه ، حيث إن الجملة المشتملة على الفعل اللازم تمتاز بقصرها ، و هذا يؤدي إلى إعطاء مساحات شاسعة من أحاديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – أمام العديد من الأفكار أو الجمل الجديدة ، و من امتيازات الفعل اللازم أيضا تكثيف دلالته على المعنى ؛ و ذلك لأنّ الفعل اللازم لا يحتاج إلى غير الفاعل .

و كما أسلفت أنّ الفعل اللازم هو الفعل الذي يلزم فاعله و يكتفي به فلا ينصب مفعولًا به أو أكثر ، و قد ورد هذا النوع من الفعل في مواطن عدّة من أحاديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – و بصيغ زمنية مختلفة ، و من ذلك ما يأتي :

1 – الجملة ذات الفعل اللازم بصيغة الماضي .

إنّ أحاديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – قد حظيت بالعديد من الشواهد التي كان الفعل اللازم فيه بصيغة الماضي ، و سأذكر فيما يأتي بعض مواطن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر :

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّات وَ إِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى " ([1]) .

نلاحظ في الحديث السابق أن الفعل اللازم هو (نوى) و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) و قد ورد الفعل بصيغة الماضي .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " فَنَفَعَ اللهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرِبُوا وَ سَقَوْا وَ زَرَعُوا وَ أَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةً " ([2]) .

نلاحظ في الحديث السابق أنّ الرسول صلى الله عليه و سلم قد استعمل الأفعال (فشربوا و سقوا و زرعوا) و هي أفعال لازمة ماضية ، و فاعل هذه الأفعال على التوالي (واو الجماعة) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَ أَضَلُّوا " ([3]) .

ورد في الحديث السابق الفعلان (فضلّ ، أضلّ) ، و هما فعلان ماضيان لازمان و فاعلهما (واو الجماعة) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَ كَافِرٌ " ([4]) .
الفعل (أصبح) فعل لازم ، و جاء بصيغة الماضي ، و فاعله (مؤمن) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح1 / 1 . كتاب : بدء الوحي ، باب : كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله – صلى الله عليه و سلم – ، و قول الله عز و جل : ﴿ إنّا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح و النبيين من بعده ﴾ .

[2] – صحيح البخاري ، ح 79 / 9 . كتاب : العلم ، باب : فضل من علم و علّم .

[3] – صحيح البخاري ، ح 100 / 11 . كتاب : العلم ، باب : كيف يقبض العلم .

[4] – صحيح البخاري ، ح 846 / 67 . كتاب : الآذان ، باب : يستقبل الإمام الناس إذا سلّم .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " صَدَقَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ – كَانَ ذَلِكَ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ مَرَّتَيْنِ " ([1]) . فالفعل (بلّغ) لازم ، و قد جاء على صيغة الماضي و فاعله (تاء المتكلم) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَ لَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ وَ لَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ " ([2]) .

الفعل (أعطى) فعل ماض لازم ، و فاعله (تاء المتكلم) ، و قد اكتفى الفعل أعطى بفاعله هنا . كما أنّ الفعل (منع) فعل ماض ، و فاعله تاء المتكلم .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ وَ وَعَدَ فَأَخْلَفَ " ([3]) .

إنّ الفعل (غرم) فعل جاء بصيغة الماضي ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) كذلك الفعل (حدّث) ورد بصيغة الماضي ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) ، كذلك نلاحظ أنّ الأفعال (كذّب ، وعد ، أخلف) جاءت بصيغة الماضي ، و فاعل هذه الأفعال هو (ضمير مستتر تقديره هو) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ قَدِ امْتَحَشُوا " ([4]) . فالفعل (امتحش) فعل لازم جاء بصيغة الماضي ، و فاعله (واو الجماعة) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِنِّي أُرِيتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عُنْقُودًا وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا " ([5]) .

الفعل (بقيت) ورد بصيغة الماضي ، و فاعله كلمة (الدنيا) ، و قد اكتفى هذا الفعل بفاعله

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 105 / 12 . كتاب : العلم ، باب : ليبلّغ العلم الشاهد الغائب .

[2] – صحيح البخاري ، ح 844 / 67 . كتاب : الآذان ، باب : الذكر بعد الصلاة .

[3] – صحيح البخاري ، ح 832 / 66 . كتاب : الآذان ، باب : الدعاء قبل السلام .

[4] – صحيح البخاري ، ح 806 / 64 . كتاب : الآذان ، باب : فضل السجود .

[5] – صحيح البخاري ، ح 748 / 59 . كتاب : الآذان ، باب : رفع البصر إلى الإمام في الصلاة .

فلم يتعدّ إلى مفعول .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا (لَا يَجِدُونَ) إِلَّا أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا " ([1]) .

إنّ الفعل (استهم) فعل جاء بصيغة الماضي ، و فاعله (واو الجماعة) ، و اكتفى هذا الفعل بفاعله فلم يأخذ مفعولاً .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " قَدْ صَلَّى النَّاسُ وَ نَامُوا أَمَا إِنَّكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرْتُمُوهَا " ([2]) .

لقد ورد في الحديث السابق كلا من الفعلين (صلى ، نام) و هذان الفعلان وردا بصيغة الماضي ، و فاعلا هذين الفعلين على التوالي هما (الناس ، واو الجماعة) ، كما نلاحظ أنّ هذين الفعلين قد اكتفيا بفاعلهما فلم يتعدّيا إلى مفعول .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " وَ رَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ وَ رَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ " ([3]) .

لقد استخدم الرسول – صلى الله عليه و سلم – في الحديث السابق الفعل (فاضت) حيث جاء هذا الفعل بزمن قد مضى ، و فاعل هذا الفعل (عيناه) ، و لم يتخذ هذا الفعل مفعولا ، فنراه قد اكتفى بفاعله .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَ لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ فَإِذَا قَضَى النِّدَاءَ أَقْبَلَ " ([4]) .

في الحديث السابق ورد فعلان ماضيان لازمان ، و هذان الفعلان هما (أدبر ، أقبل) و فاعلا الفعلين السابقين هما (الشيطان ، ضمير مستتر تقديره هو) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ يُكَفِّرُ اللهُ عَنْهُ كُلَّ

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 721 / 57 . كتاب : الآذان ، باب : الصف الأول .

[2] – صحيح البخاري ، ح 661 / 53 . كتاب : الآذان ، باب : من جلس في المسجد ينتظر الصلاة و فضل المساجد .

[3] – صحيح البخاري ، ح 660 / 53 . كتاب : الآذان ، باب : من جلس في المسجد ينتظر الصلاة و فضل المساجد .

[4] – صحيح البخاري ، ح 608 / 49 . كتاب : الآذان ، باب : فضل التأذين .

سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا " ([1]) .

في الحديث السابق الفعل (أسلم) فعل جاء بصيغة الماضي ، و فاعله كلمة (العبد) و لم يأخذ هذا الفعل فاعلا ، كما ورد الفعل (حسن) و هو فعل ماض ، ورد بصيغة الماضي ، و فاعله كلمة (إسلامه) و كلا الفعلين لم يتعدّيا إلى مفعول ، فهما أفعال لازمة .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللهِ فَآوَاهُ اللهُ وَ أَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللهُ مِنْهُ وَ أَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللهُ عَنْهُ " ([2]) .

استخدم الرسول – صلى الله عليه و سلم – في الحديث السابق فعلان ماضيان لازمان و قد اكتفى هذان الفعلان بفاعلهما ، و أمّا هذين الفعلين فهما (فاستحيا – الفعل الأول – و فاعله : ضمير مستتر تقديره هو) و أمّا الفعل الثاني فهو (فأعرض – الفعل الأول – و فاعل هذا الفعل ضمير مستتر تقديره هو) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَ الْعِلْمِ كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ قَبِلَتِ الْمَاءَ فَأَنْبَتَتِ الْكَلَأَ وَ الْعُشْبَ الْكَثِيرَ وَ كَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ (إِخَاذَاتٌ) أَمْسَكَتِ الْمَاءَ فَنَفَعَ اللهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرِبُوا وَ سَقَوْا وَ زَرَعُوا " ([3]) .

في الحديث السابق هناك الأفعال (شرب ، سقى ، زرع) و هذه الأفعال وردت بصيغة الماضي ، و فاعل هذه الأفعال (واو الجماعة المتصل بالأفعال) ، و نلاحظ أنّ هذه الأفعال هي أفعال لازمة و ليست متعدية .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ تَطَهَّرَ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طُهْرٍ ثُمَّ ادَّهَنَ أَوْ مَسَّ مِنْ طِيبٍ ثُمَّ رَاحَ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ ثُمَّ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ أَنْصَتَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى " ([4]) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 41 / 5 . كتاب : الإيمان ، باب : حسن إسلام المرء .

[2] – صحيح البخاري ، ح 66 / 8 . كتاب : العلم ، باب : من قعد حيث ينتهي به المجلس ، و من رأى فرجة في الحلقة فجلس فيها .

[3] – صحيح البخاري ، ح 79 / 9 . كتاب : العلم ، باب : فضل من علم و علّم .

[4] – صحيح البخاري ، ح 910 / 71 . كتاب : الجمعة ، باب : لا يفرّق بين اثنين يوم الجمعة .

الأفعال في الحديث السابق (ادّهن ، راح ، خرج ، أنصت) هي أفعال وردت بصيغة الماضي ، و فاعل جميع هذه الأفعال (ضمير مستتر تقديره هو) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ قَدِ امْتَحَشُوا فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ " ([1]) .

فالفعل (امتحش) فعل ماض ، و فاعله (واو الجماعة) ، و هذا الفعل قد اكتفى بفاعله فهو فعل لازم .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " يَا فُلَانُ إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلِ اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ وَ وَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ وَ فَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ وَ أَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَ رَهْبَةً إِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ "([2]).

و رد في حديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – السابق الفعلين (أنزل ، أرسل) و تاء المخاطب في كلا الفعلين هو الفاعل ، و قد اكتفى الفعلان السابقان بفاعلهم ، و لم يتعدّيا إلى مفعول .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ قُلُوبُكُمْ فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ " ([3]) .

الفعل (ائتلفت) فعل ماض ، و فاعله كلمة (قلوبكم) ، و هذا الفعل اكتفى بفاعله .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُقْتُ الْهَدْيَ وَ لَحَلَلْتُ مَعَ النَّاسِ حِينَ حَلُّوا " ([4]) .

استخدم الرسول – صلى الله عليه و سلم – في الحديث السابق الفعل (حلّ) ، و هذا الفعل

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 806 / 64 . كتاب : الآذان ، باب : فضل السجود .

[2] – صحيح البخاري ، ح 7488 / 624 . كتاب : التوحيد ، باب : قوله ﴿ أنزله بعلمه و الملائكة يشهدون ﴾ . سورة النساء 4 / جزء من آية 166.

[3] – صحيح البخاري ، ح 7364 / 613 . كتاب : الاعتصام ، باب : كراهية الاختلاف .

[4] – صحيح البخاري ، ح 7229 / 602 . كتاب : التمني ، باب : قول النبي – صلى الله عليه و سلم – : " لو استقبلت من أمري ما استدبرت " .

ورد بصيغة الماضي ، و فاعله (واو الجماعة) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ مَا لَبِثَ يُوسُفُ ثُمَّ أَتَانِي الدَّاعِي لَأَجَبْتُهُ " ([1]) .

الفعل (لبث) في الحديث السابق فعل ماض لازم ، و فاعله (يوسف) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ وَ الدِّرْهَمِ وَالْقَطِيفَةِ وَ الْخَمِيصَةِ إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ وَ إِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ " ([2]) .

في الحديث السابق ورد الفعلان (أعطي ، رضي) ، و هما فعلان ماضيان ، و فاعلهما (ضمير مستتر تقديره هو) .

من خلال الأحاديث السابقة نلاحظ أنّ الأفعال في أحاديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – قد جاءت مختلفة فيما بينها في البعد الزمني ، و إن اتحدت هذه الأفعال في الزمن الماضي ، فهناك أفعال تدل على زمان ماض بعيد ، كما أنّ هناك العديد من الأفعال التي تدلّ على زمان ماض قريب .

و هناك العديد من الأفعال ظاهرة في الزمان الماضي البعيد ، و قد جاء توظيف الرسول – صلى الله عليه و سلم – للفعل الماضي اللازم مناسبا للمقام ، فقد أراد التعبير عن أحداث ذات واقع في ذلك الزمن .

[1] – صحيح البخاري ، ح 6992 / 584 . كتاب : التعبير ، باب : رؤيا أهل السجون و الفساد و الشرك .
[2] – صحيح البخاري ، ح 6435 / 540 . كتاب : الرقاق ، باب : ما يتّقى من فتنة المال .

ب – الجملة ذات الفعل اللازم بصيغة المضارع .

لقد شاع في أحاديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – استعمال الجمل ذات الفعل اللازم بصيغة المضارع ، و لعل سبب ذلك يكمن في رشاقة الجملة و تكثيف معناها ، كما أنّ دلالة الفعل المضارع تشير إلى الاستمرار أو الاستقبال ، و من تلك الأحاديث ما يأتي :

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَهْ عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ فَوَ اللهِ لَا يَمَلُّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا " ([1]) .

الفعل (تطيق) في الحديث السابق هو فعل لازم ، و فاعله (واو الجماعة) ، كما نلاحظ أنّ الفعل (تطيق) قد ورد بصيغة المضارع .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمُ الْمَرِيضَ وَ الضَّعِيفَ وَ ذَا الْحَاجَةِ " ([2]) .

* قال رسول الله – صلى اله عليه و سلم – : " مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ وَ يَظْهَرَ الْجَهْلُ وَ يَظْهَرَ الزِّنَا وَ تَكْثُرَ النِسَاءُ وَ يَقِلَّ الرِّجَالُ " ([3]) .

في الحديث السابق ذكر الرسول – صلى الله عليه و سلم – مجموعة من الأفعال اللازمة التي جاءت بصيغة المضارع ، و هذه الأفعال هي (يقل ، يظهر ، يظهر ، تكثر ، يقل) إنّ فاعل هذه الأفعال على التوالي هو (العلم ، الجهل ، الزنا ، النساء ، الرجال) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَ إِنَّهَا مَثَلُ الْمُسْلِمِ " ([4]) .

فالفعل (يسقط) فعل لازم ، و قد جاء بصيغة المضارع ، و فاعله (ورقها) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ " ([5]) .

[1] – صحيح البخاري ، ح 43 / 5 . كتاب : الإيمان ، باب : أحبّ الدين إلى الله أدومه .

[2] – صحيح البخاري ، ح 90 / 10 . كتاب : العلم ، باب : الغضب في الموعظة و التعليم إذا رأى ما يكره .

[3] – صحيح البخاري ، ح 81 / 9 . كتاب : العلم ، باب : رفع العلم و ظهور الجهل .

[4] – صحيح البخاري ، ح 131 / 14 . كتاب : العلم ، باب : الحياء في العلم .

[5] – صحيح البخاري ، ح 135 / 14 . كتاب : الوضوء ، باب : لا تقبل صلاة بغير طهور .

الفعل (يتوضأ) هنا جاء لازمًا بصيغة المضارع ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخِّرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَرْتَفِعَ وَ إِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخِّرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ " ([1]) .

لقد ورد في الحديث السابق فعلان و هما (ترتفع ، تغيب) و هما فعلان لازمان ، و قد وردا بصيغتا الزمن الماضي ، و فاعل كلّ من الفعلين السابقين هو (ضمير مستتر تقديره هي) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي فَيَقُولُونَ تَرَكْنَاهُمْ وَ هُمْ يُصَلُّونَ وَ أَتَيْنَاهُمْ وَ هُمْ يُصَلُّونَ " ([2]) .

إنّ الفعل (يصلّي) فعل ورد بصيغة المضارع ، و فاعل هذا الفعل هو (واو الجماعة) و نلاحظ أنّ هذا الفعل هو فعل لازم ، و لم يتعدّ إلى مفعول .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَمْ أَنْسَ وَ لَمْ تُقْصَرْ " ([3]) .

في الحديث السابق ورد فعلان و هما (أنس ، تقصر) ، و فاعل هذين الفعلين على التوالي (ضمير مستتر تقديره أنا ، ضمير مستتر تقديره هي) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ مَا لَمْ يُحْدِثْ " ([4]) .

الفعل (يحدث) فعل ورد بصيغة المضارع ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) و قد اكتفى هذا الفعل بفاعله ، و لم يتعدّ إلى مفعول .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَ لَمْ تَصُمْ " ([5]) .

إنّ الفعل (تصم) فعل مضارع ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هي) ، و لم يأخذ الفعل (تصم) مفعولاً ؛ لذلك عدّ فعلاً لازمًا .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 583 / 47 . كتاب : مواقيت الصلاة ، باب : الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس .

[2] – صحيح البخاري ، ح 555 / 45 . كتاب : مواقيت الصلاة ، باب : فضل صلاة العصر .

[3] – صحيح البخاري ، ح 482 / 41 . كتاب : الصلاة ، باب : تشبيك الأصابع في المسجد و غيره .

[4] – صحيح البخاري ، ح 445 / 38 . كتاب : الصلاة ، باب : الحدث في المسجد .

[5] – صحيح البخاري ، ح 304 / 26 . كتاب : الحيض ، باب : ترك الحائض الصوم .

* قال – عليه الصلاة و السلام – : " سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ الْمُسْلِمَ (الْمُؤْمِنَ) لَا يَنْجُسُ " ([1]) .

في الحديث السابق ورد الفعل (ينجس) ، حيث جاء بصيغة المضارع ، و قد اكتفى هذا الفعل بفاعله ، و هو (ضمير مستتر تقديره هو) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " وَ تُصَلِّي يَعْنِي عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ مَا لَمْ يُؤْذِ " ([2]) .

فالفعل (يؤذ) فعل مضارع مرفوع ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) ، و هذا الفعل لازم ؛ لأنه اكتفى بفاعله و لم يتعدّ إلى مفعول .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَنْ لَقِيَ اللهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ قَالَ أَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ قَالَ لَا إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَّكِلُوا " ([3]) .

ورد في الحديث السابق الفعل (يتكل) ، و هو فعل جاء بصيغة المضارع ، و (واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل) و نلاحظ أنّ هذا الفعل قد اكتفى بفاعله ، و لم يتعدّ إلى مفعول ، فهو فعل لازم .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " وَ صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ وَ لْيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ " ([4]) .

الفعل (يؤذن) فعل جاء بصيغة المضارع ، و فاعله (أحد) ، و لم يتّخذ هذا الفعل مفعولاً ، لذلك يعدّ من الأفعال اللازمة .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَهْ عَلَيْكُمْ بِمَا (مَا) تُطِيقُونَ فَوَ اللهِ لَا يَمَلُّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا " ([5]) .

فالفعل (تملّ) فعل مضارع ، و (واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل

[1] – صحيح البخاري ، ح 283 ،285 / 25 . كتاب : الغسل ، باب : عرق الجنب و أنّ المسلم لا ينجس ، و باب : الجنب يمشي و يخرج في السوق و غيره .

[2] – صحيح البخاري ، ح 477 / 40 . كتاب : الصلاة ، باب : الصلاة في مسجد السوق .

[3] – صحيح البخاري ، ح 129 / 14 . كتاب : العلم ، باب : من خصّ بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا .

[4] – صحيح البخاري ، ح 819 / 65 . كتاب : الآذان ، باب : المكث بين السجدتين .

[5] – صحيح البخاري ، ح 43 / 5 . كتاب : الإيمان ، باب : أحبّ الدين إلى الله أدومه .

رفع فاعل) ، و لا مفعول لهذا الفعل و فهو فعل لازم .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ وَ أَنْ يَسْتَنَّ وَ أَنْ يَمَسَّ طِيبًا إِنْ وَجَدَ " ([1]) .

في الحديث السابق ذكر رسول الله – صلى الله عليه و سلم – عدّة أفعال ، و من تلك الأفعال (يستنّ ، يمسّ) ، و فاعل هذين الفعلين هو (ضمير مستتر تقديره هو) .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " لَا تَحَاسُدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَ آنَاءَ النَّهَارِ فَهُوَ يَقُولُ لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا لَفَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ وَ رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ فِي حَقِّهِ فَيَقُولُ لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ عَمِلْتُ فِيهِ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ " ([2]) .

لقد ورد الفعلان (يفعل ، يعمل) في الحديث السابق بصيغة المضارع ، و فاعلهما (ضمير مستتر تقديره هو) ، و يعدّ هذان الفعلان لازمان ؛ لعدم تعدّيهما إلى مفعول .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " وَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ وَ النَّارُ آنِفًا فِي عُرْضِ هَذَا الْحَائِطِ وَ أَنَا أُصَلِّي فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَ الشَّرِّ " ([3]) .

الفعل (أصلي) فعل جاء بصيغة المضارع ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره أنا) ، و هذا فعل لازم لاكتفائه بفاعله دون مفعول .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكَدْ تَكْذِبُ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ (لَمْ تَكَدْ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ تَكْذِبُ) وَ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَ أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ "([4]) .

فالفعل (تكد) فعل مضارع ، و فاعله (ضمير مستتر تقدير هي) ، و لا مفعول لهذا الفعل ؛ لذلك يعدّ فعل لازم .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 880 / 69 . كتاب : الجمعة ، باب : الطيب للجمعة .

[2] – صحيح البخاري ، ح 7528 / 628 . كتاب : التوحيد ، باب : قول النبي صلى الله عليه و سلم : " رجل أتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل و آناء النهار ، و رجل يقول : لو أوتيت مثل ما أوتي هذا فعلت كما يفعل " .

[3] – صحيح البخاري ، ح 7294 / 607 . كتاب : الاعتصام ، باب : ما يكره من كثرة السؤال و من تكلّف ما لا يعنيه .

[4] – صحيح البخاري ، ح 7017 / 586 . كتاب : التعبير ، باب : القيد في المنام .

وَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَ الثَّيِّبُ الزَّانِي وَ الْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ (وَ الْمُفَارِقُ لِدِينِهِ) التَّارِكُ الْجَمَاعَةَ (لِلْجَمَاعَةِ) " ([1]) .

ورد في حديث رسول الله – عليه أفضل صلوات و أزكى تسليم – الفعل (يحلّ) و هو ورد بصيغة المضارع ، و فاعل هذا الفعل كلمة (دم) ، و نلاحظ أنّ هذا الفعل قد اكتفى بفاعله ، و لم يتعدّ إلى مفعول ؛ لذلك يعدّ فعلا لازمًا .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " يَكْبَرُ ابْنُ آدَمَ وَ يَكْبَرُ مَعَهُ اثْنَانِ حُبُّ الْمَالِ و طُولُ الْعُمُرِ " ([2]) .

فالفعل (يكبر) فعل ورد بصيغة المضارع ، و فاعل هذا الفعل هو كلمة (ابن) و اكتفاء هذا الفعل بفاعله يدلّ على لزومية هذا الفعل دون تعديه .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلِفِهِ بِاللَّاتِ وَ الْعُزَّى فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَ مَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ تَعَالَ أُقَامِرْكَ فَلْيَتَصَدَّقْ " ([3]) .

فالفعل (يتصدّق) فعل جاء بصيغة المضارع ، و فاعل هذا الفعل (ضمير مستتر تقديره هو) ، و لم يتعدّ هذا الفعل إلى مفعول ؛ لذلك يعدّ هذا الفعل فعلًا لازمًا .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ وَ يَنْقُصُ الْعَمَلُ (الْعِلْمُ) وَ يُلْقَى الشُّحُّ وَ يَكْثُرُ الْهَرْجُ قَالُوا وَ مَا الْهَرْجُ قَالَ الْقَتْلُ الْقَتْلُ " ([4]) .

ورد في حديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – السابق عدّة أفعال ، و منها : (يتقارب ينقص ، يكثر) ، و فاعل هذه الأفعال على التوالي هو (الزمان ، العمل ، الهرج) و نلاحظ أنّ هذه الأفعال قد اكتفت بفاعلها دون المفعول ؛ لذلك عدّت من الأفعال اللازمة .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " يَجِيءُ نُوحٌ وَ أُمَّتُهُ فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى هَلْ بَلَّغْتَ

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 6878 / 573 . كتاب : الديات ، باب : قول الله تعالى : ﴿أنّ النفس بالنفس و العين بالعين﴾ سورة المائدة 5 / جزء من آية 45 .

[2] – صحيح البخاري ، ح 6421 / 539 . كتاب : الرقاق ، باب : من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر لقوله تعالى : ﴿ أولم نعمّركم ما يتذكّر فيه من تذكّر و جاءكم النذير ﴾ سورة : فاطر 35 / جزء من آية 37 .

[3] – صحيح البخاري ، ح 6301 / 530 . كتاب : الاستئذان ، باب : كلّ لهو باطل إذا شغله عن طاعة الله .

[4] – صحيح البخاري ، ح 6037 / 510 . كتاب : الأدب ، باب : حسن الخلق و السخاء و ما يكره من البخل .

فَيَقُولُ نَعَمْ أَيْ رَبِّ فَيَقُولُ لِأُمَّتِهِ هَلْ بَلَّغَكُمْ فَيَقُولُونَ لَا مَا جَاءَنَا مِنْ نَبِيٍّ فَيَقُولُ لِنُوحٍ مَنْ يَشْهَدُ لَكَ فَيَقُولُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَ أُمَّتُهُ فَنَشْهَدُ أَنَّهُ قَدْ بَلَّغَ " ([1]) .

فالفعل (يجيء) فعل جاء بصيغة المضارع ، و فاعله كلمة (نوح) ، و هذا فعل لازم ؛ لاكتفائه بفاعله دون مفعوله .

ج – الجملة ذات الفعل اللازم بصيغة الأمر .

* قال – صلى الله عليه و سلم – : " يَسِّرُوا وَ لَا تُعَسِّرُوا وَ بَشِّرُوا وَ لَا تُنَفِّرُوا " ([2]) .

في الحديث السابق ذكر رسول الله – صلى الله عليه و سلم – الفعلين (يسّر ، بشّر) و هذان الفعلان وردا بصيغة الأمر ، و (واو الجماعة في كلا الفعلين) ضمير متصل في محل رفع فاعل ، و يعد هذان الفعلان لازمان ؛ لاكتفائهما بذكر فاعليهما .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ و أْتُوهَا تَمْشُونَ عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ (السَّكِينَةَ) فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا و مَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا " ([3]) .

ذكر رسول الله – صلى الله عليه و سلم – العديد من الأفعال في الحديث السابق ، و من تلك الأفعال : (فصلّ ، فأتمّ) ، فكلا الفعلان السابقان وردا بصيغة المضارع ، و فاعل هذين الفعلين (واو الجماعة) ، و قد اكتفى هذان الفعلان بفاعلهما ، فهما فعلان لازمان .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 3339 / 269 . كتاب : أحاديث الأنبياء ، باب : قول الله عز و جل : ﴿ و لقد أرسلنا نوحا إلى قومه ﴾ سورة هود 11 / جزء من آية 25 .

[2] – صحيح البخاري ، ح 69 / 8 . كتاب : العلم ، باب : ما كان النبي – صلى الله عليه و سلم – يتخوّلهم بالموعظة و العلم كي لا ينفروا .

[3] – صحيح البخاري ، ح 908 / 71 . كتاب : الجمعة ، باب : المشي إلى الجمعة .

الفصل الثاني

الفعل المتعـــدي

و فيه أربعة مباحث ، و هي :

- المبحث الأول :

مفهوم و أبنية الفعل المتعدي و دلالاته

و فيه مطلبان :

المطلب الأول / مفهوم الفعل المتعدي و الفعل المتعدي إلى مفعول واحد .

المطلب الثاني / أبنية و دلالات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد .

- المبحث الثاني :

الفعل المتعدي إلى مفعولين

- المبحث الثالث :

الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل .

- المبحث الرابع :

مواضع الفعل المتعدي في صحيح البخاري . (دراسة تطبيقية)

المبحث الأول /

مفهوم و أبنية الفعل المتعدي و دلالاته

المطلب الأول /

مفهوم الفعل المتعدي و الفعل المتعدي إلى مفعول واحد :

أولاً : التعدي في اللغة .

عرّف ابن منظور التعدي في اللغة بأنّه : " مُجَاوَزَةُ الشَّيْءِ غَيْرُهُ ، يُقَالُ : عَدَّيْتُهُ فَتَعَدَّى أَيْ : تَجَاوَزَ " ([1]) . و من ذلك قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوها وَ مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ([2]) أي : لا تتجاوزوا حدود الله .

ثانيًا : الفعل المتعدي في الاصطلاح .

لقد قام العديد من النحاة بتعريف الفعل المتعدي ، فقد ذكر ابن السراج أنّ الفعل المتعدي هو : " مَا افْتَقَرَ إِلى فَاعِلِهِ إلى مَحَلٍّ مَخْصوصٍ يَحْفَظُهُ " ([3]) .

و يقصد ابن السراج أنّ الفاعل محتاج لمفعول لإتمام المعنى ، و من ذلك : أَكَلَ الوَلَدُ التفاحَةَ .

كما تتطرّق ابن عقيل للفعل المتعدي كثيرا ، و قد عرّفه بأنّه : " هُوَ الذِي يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِغَيْرِ حَرْفِ جَرٍّ ، مثلَ : ضَرَبت زَيْدًا " ([4]) .

---

[1] – لسان العرب ، مادة (عدّى) . 15 / 33 .

[2] – سورة البقرة 2 / جزء من آية 229 .

[3] – الأصول في النحو ص 267 و انظر : اللباب في علل البناء و الإعراب ص 267 و الهداية في النحو ، تحقيق : علي الشحوذ ص 128 .

[4] – شرح ابن عقيل : 2 / 145 و انظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 202 .

أقسام الفعل المتعدي

تحدّث النحاة عن قضية الفعل المتعدي و أقسامه ، و قد قاموا بتقسيم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام ، و هي : الفعل المتعدي إلى مفعول واحد ، و الفعل المتعدي إلى مفعولين ، كذلك الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ([1]) .

و فيما يأتي تفصيل هذه الأقسام .

الفعل المتعدي إلى مفعول واحد .

إنّ الفعل المتعدي إلى مفعول واحد عبارة عن الفعل الذي يتطلب مفعولاً به واحدًا فقط ([2]) و من ذلك قولنا : فهم الطالب الدرس ، كرّم المعلم المجتهد ، كافأ الأب ابنه على تفوقه.

وقد تحدّث الجرجاني عن قضية الفعل المتعدي إلى مفعول واحد ، و أسهب الحديث في ذلك ، فنراه يقول : " إنَّ الفِعْلَ المُتَعَدِّي يَكونُ على ضَرْبَيْنِ ، أَنْ يَكونَ مَصوغًا عَلَيْهِ ، و ذلكَ نَحْوَ : ضَرَبْتَ و قَتَلْتَ و عَلِمْتَ و ظَنَنْتَ ، و الثاني أَلاَّ يكونَ ذلك ، و يكونَ مَنْقولاً إلى المُتَعَدِّي بِزِيادَةٍ ، و ذلك ما تَقَدَّمَ مِنْ نَحْوِ : أَذْهَبْتَهُ و فَرِحْتَهُ " ([3]) .

لقد أشار الجرجاني أثناء حديثه السابق إلى بعض وسائل النقل عند حديثه عمّا يتعدى بالنقل ، و المقصود بها الأفعال المتحوّلة من اللزوم بطرق النقل و التعدية .

إنّ النحاة اختلفوا في تحديد ما يندرج و لا يندرج تحت هذا الباب ، فقد يتسع إلى أن يدخل تحته الفعل المتعدي بحرف الجر ، كذلك نراه يضيق حتى لا يضم غير المتعدي إلى مفعول واحد بنفسه ([4]) .

---

[1] – انظر : المفصل في صناعة الإعراب ص 341 و شرح الرضي على الكافية 1 / 333 و كتاب الأفعال ، السعدي 1 / 20 و اللمع في العربية ، ابن جني ص 51 و شرح ابن عقيل 2 / 148 و شرح شذور الذهب 1 / 28 و شرح ألفية ابن مالك ، حسين آل علي ص 80 .

[2] – انظر : أسرار العربية ، الأنباري ص 87 و الأصول في النحو 1 / 172 و اللمع في العربية ص 51 و الهداية في النحو ص 128 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي 1 / 568 و شرح ابن عقيل 2 / 148 و شرح شذور الذهب 1 / 28 .

[3] – المقتصد : الجرجاني 1 / 595 و انظر : اللباب في علل البناء و الإعراب 1 / 270 و المفصّل في صنعة الإعراب ص 373 و المفتاح في الصرف ص 49 و الأصول في النحو 1 / 181 و اللمع في العربية ص 51 و الشافية في علم التصريف 1 / 20 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 2 / 626 و شرح ابن عقيل 2 / 145 .

[4] – انظر : شرح المقدمة المحسبة : ص 367 .

إنّ لدلالة الفعل أثر كبير في تحديد الفعل هل هو متعدّ إلى مفعول واحد أو أكثر ؟ فمثلاً : الفعلُ (رَأى) إذا قصدنا به رؤية العين فالفعل يكون متعديًا إلى مفعول واحد ، أمّا إذا قصدنا به رؤية القلب فإنه يتعدّى إلى مفعولين ، و من ذلك قولك : رَأَيْتُ الحَقَّ مُنْتَصِرًا .

كذلك نلحظ أيضا أنّ الفعل (دَعا) يستعمل استعمالين ، و هما : إمّا أن يتعدى إلى مفعول واحد ، و ذلك إذا قصدنا به الدعوة لأمر ما ، و من ذلك قولك : دَعَا أَحْمَد صَدِيْقَهُ لِتَنَاوُلِ الطعامِ . و إما أن يتعدى إلى مفعولين ، و ذلك إذا استعمل استعمال الفعل (سَمَّى) ، فنقول : دَعَوْتُهُ مُحَمَّدًا ، أَيْ : سَمَّيْتُهُ مُحَمَّدًا ، و الأصل في هذا الفعل تعديه للمفعول الأول بنفسه تعديا مباشرا ، و إلى الثاني بوساطة حرف الجر ، فنقول : دَعَوْتُهُ بِعَبْدِ الله ، فحذف حرف الجر و نصب الاسم ([1]) .

إنّ عدد المفاعيل مرهون بما يقتضيه الفعل من ذلك ، و قد وضّح ابن بابشاذ سبب تعدي الفعل إلى مفعول واحد ، فقال في ذلك : " أَنَّ مَعْنَاهُ لا يَقْتَضِي إلاّ مَفْعُولاً واحِدًا ألاَ تَرى أَنَّ الإِبْصَارَ يَقْتَضِي مُبْصِرًا " ([2]) . إنّ علاقة الفعل مع المفعول لا تتوقف و تنتهي عند عدد المفاعيل ، بل تمتدّ أيضا إلى نوعية المفعول ، فالفعل الذي يتعدى إلى مفعول نجده لا يتعدى إلى مفعول آخر ، فمثلا الفعل : سَمِعَ ، نجده يتعدى إلى مسموع ، و لا يصح أَنْ يُقال : سَمِعْتُ زَيْدًا ، لأنّ زيدًا ليس مما يسمع ، فيجب علينا أن نقول : سَمِعْتُ قِراءَةَ زَيْدٍ ، لأنّ القراءة هي المسموعة و ليس زيد .

لقد دفع التلازم بين الفعل و مفعوله المبرّد إلى أن يقسم الفعل تقسيما يعتمد على درجة تأثير الفعل في المفعول في الحقيقة ، و في ذلك قال المبرّد : " مِنَ الأَفْعالِ ما يَتَعَدَّى الفاعِلَ إلى مَفْعولٍ واحدٍ و فِعْلُهُ واصِلٌ مُؤَثِّرٌ كقولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ... و مِنْ هذه المُتَعدِّيَةُ إلى

---

[1] – انظر : الكتاب 1 / 37 و الأصول في النحو 1 / 21 و شرح شذور الذهب 2 / 638 و تحقيق كتاب شرح شذور الذهب 8 / 15 .

[2] – شرح المقدمة المحسبة ص 366 .

مَفْعول مَا يَكُونُ غَيْرَ واصِلٍ نَحْوَ : ذَكَرْتُ زيدًا و شَتَمْتُ عُمَرًا و أَضْحَكْتُ خَالدًا " ([1]) .

إنّ هذا التقسيم لا يقفُ عند حدود الدلالة على نحو ما رأينا عند المبرد ، فقد انتقل إلى مستوى اللفظ ، كذلك يمكننا ملاحظة أنّ ابن عصفور قد قام بالتفريق بين هذين النوعين ليس على مستوى الدلالة فقط ، و إنّما على مستوى التركيب أيضا ، و في ذلك قال ابن عصفور : " فَالذي يَتَعَدَّى إلى واحدٍ بِنَفْسِهِ هُوَ الذي يَطْلُبُ مَفْعُولاً بِهِ واحِدًا ، و يَكُونُ ذلِكَ المَفْعُولُ يَحِلُّ بهِ الفِعْلُ ، نَحْوَ : ضَرَبْتُ زيدًا ، أَلاَ تَرى أنَّ ضَرَبْتُ تَطْلُبُ مَضْروبًا زيدًا أو غَيْرُهُ و يَكونَ ذلكَ المَضْروبُ قَدْ حَلَّ بِهِ الضربُ ، فَإِنْ قيلَ : فَإِنَّكَ تقولُ : ذَكَرْتُ زيدًا ، و تُوصِلُ ذَكَرْتُ إلى زيدٍ بنفسِهِ و الذكرُ لا يَحِلُّ بِزَيْدٍ ، فالجوابُ : أَنَّ الأَشْخاصَ لا تُذْكَرْ ، فَإِذا قُلْتَ : ذَكَرْتُ زيدًا ، فَإِنَّما هُوَ على حَذْفِ مُضافٍ تقديرهُ : ذَكَرْتُ أَمْرَ زَيْدٍ أو شَأْنَهُ أو قِصَّتَهُ " ([2]) .

تحدّث النحاة عن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد ، قال سيبويه : " لَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ يَتَعدّى الفَاعِلَ و لا يَتَعدّى إلى مَفْعُولَيْن " ([3]) .

و قد شرح السيرافي الجملة السابقة قائلا : " الفِعْلُ في الأَصْلِ على ضَرْبَيْنِ : مِنْهُ ما يَتَعَدَّى ، نَحْوَ : جَلَسَ وقامَ ، و هذا معنى قولُهُ : كما أَنَّهُ ليسَ كُلُّ فِعْلٍ يَتَعَدَّى الفاعِلَ ، و قَوْلُهُ : و لا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْن ، كأنّه قالَ : و لاَ كُلُّ فِعْلٍ يَتَعَدَّى إلى مفعولين ، بَلْ مِنْهُ ما يَتَعَدَّى إلى مَفْعولٍ و مِنْهُ ما يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْن " ([4]) .

---

1 – المقتضب : المبرد 3 / 188 و انظر : اللمع في العربية ص 51 و المفصّل ص341 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 2 / 626 .

[2] – شرح جمل الزجاجي 1 / 299

[3] – الكتاب 1 / 39 .

[4] – شرح الكتاب : السيرافي 3 / 259 .

المطلب الثاني /

أبنية الفعل المتعدي إلى مفعول واحد و دلالاته :

إنّ الفعل إمّا أن يكون مجردًا أو يكون مزيدًا ، و لكل من المجرد و المزيد أبنية و دلالات عدّة ، فالفعل المجرد المتعدي له أبنية كثيرة ، و هي :

أ – فَعَلَ : يَفْعَلُ ([1]) . و لهذا البناء دلالات عدّة كما ذكر النحاة ، و من تلك الدلالات :

– التناولُ . أي : احتواء الفاعلَ للمفعولِ . و من ذلك قوله تعالى : ﴿ قالُوا يا أَبانا ما نَبْغي هذِهِ بِضاعَتُنا رُدَّتْ إِلَيْنا وَ نَميرُ أَهْلَنا وَ نَحْفَظُ أَخانا وَ نَزْدادُ كَيْلَ بَعيرٍ ذلِكَ كَيْلٌ يَسيرٌ ﴾ ([2]) .

– المنح . و هنا يكون مضمون الفعل منتقل من الفاعل نحو المفعول به . و من ذلك قوله تعالى : ﴿ مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ ﴾ ([3]) .

– الترك و الابتعاد . و تكون حركة الفاعل هنا بعيدة كل البعد عن المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُواْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ وَ مِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي ﴾ ([4]) .

ب – فَعَلَ : يَفْعَلْ ([5]) . و من دلالات هذه البنية :

الإخراجُ ، الإظهارُ ، الإنتاجُ ، التناولُ ، و الإدخالُ و غيرُ ذلك .

ج – فَعَلَ : يَفْعِلْ . و تدلّ هذه البنية على المصادمة و التجزئة أيضا و كذلك تدل على النشر و التوزيع .

د – فَعَلَ : يفعل . و تدل على المصادمة و التتابع و التناول ([6]) .

أمّا إذا ما أردنا إيضاح أبنية و دلالات الفعل المزيد المتعدي فهي كالآتي ([7]) :

---

[1] – انظر : الأصول في النحو 3 / 86 و المفتاح في الصرف ص 36 .

[2] – سورة يوسف 12 / جزء من آية 65 .

[3] – سورة الأنعام 6 / جزء من آية 16 .

[4] – سورة يوسف 12 / جزء من آية 80 .

[5] – انظر : الأصول في النحو 3 / 87 و المفتاح في الصرف ص 37 .

[6] – انظر : المفتاح في التصريف ص36 و شرح الشافية 1 / 35 و الممتع في التصريف 1 / 176 – 177 و المزهر 2 / 37 – 38 و دراسات في النحو ص 264 و الأصول في النحو 3 / 86 .

[7] – انظر : المقدمة المحسبة ص 365 .

أ – أَفْعَلَ : يَفْعُلُ . و هذه البنية تدل على ([1]) الاشتقاق من الاسم . و من ذلك قول الشاعر الأعشى :

و لَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى   و إِنَّما العِزَّةُ لِلْكاثِرِ ([2]) .

إنّه من الملاحظ أنّ المعاجم العربية درست الفعل (حصى) ، لكنها لا تربط بين جمع حصاة و هذا الفعل (حصى) ، و نعتقد أنّ الحصى مستخدم للعدّ .

ب – تَفَعَّلَ : يَتَفَعَّلُ . إنّ هذه الصيغة مرتبطة بصيغة (فعل) ؛ لأنّ معظم الأفعال على هذه الصيغة انعكاسية للأفعال على فعل ، مثل الفعل : يتدبر ([3]) ، و من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ ([4]) .

ج – فاعَل : يُفَاعِلُ . و من دلالاته المشاركة ([5]) ، و من ذلك قوله تعالى : ﴿ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَ الْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ ([6]) .
د – افتَعَل : يَفْتَعِلُ . و تدل على الانعكاسية ، و منه قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ([7]) .

هـ – تَفاعَلَ : يَتَفاعَلُ ([8]) .

و – اسْتَفْعَلَ : يَسْتَفْعِلُ . و هذه البنية لها دلالات عديدة ، و منها :

أولاً : الطلب . و من ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ

---

[1] – انظر : الأصول في النحو 3 / 86 .
[2] - البيت للشاعر الأعشى ، انظر البيت في النحو الوافي 3 / 412 .
[3] – انظر : الكتاب 4 / 66 .
[4] – سورة النساء 4 / جزء من آية 82 .
[5] – انظر : نزهة الطرف ص 24 .
[6] – سورة الأحزاب 33 / جزء من آية 60 .
[7] – سورة الجاثية 45 / جزء من آية 21 .
[8] – انظر : المفتاح في التصريف ص 44 .

اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ ﴾ ([1]) . قال الفراء في تفسير قوله (استأجره) : " أَنْ تَجْعَلَ ثَوابِي أَنْ تَرْعَى عَلَى غَنَمَي ثَمَانِيَ حِجَجٍ " ([2]) . إنّه من الملاحظ على الآية السابقة أنّ الفعل (تأجرني) هو استجابة لمطلب سابق و هو استأجره ، و الصواب أنّه مقابل التزويج ، و هو مفهوم من الشرط على أن تأجرني .

ثانيًا : الوجدان . و من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَ أَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَ كَادُواْ يَقْتُلُونَنِي فَلاَ تُشْمِتْ بِيَ الأَعْدَاء ﴾ ([3]) . فالفعل استضعف في الآية السابقة المقصود به ، أيْ : وَجَدَهُ ضَعيفاً .

ثالثًا : الجَعْلُ . و منه قوله تعالى : ﴿ وَ أَمَّا الْجِدارُ فَكانَ لِغُلامَيْن يَتيمَيْنِ فِي الْمَدينَةِ وَ كانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُما وَ كانَ أَبُوهُما صالحاً فأَرادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغا أَشُدَّهُما وَ يَسْتَخْرِجا كَنزَهُما رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ﴾ ([4]) . إنّ المقصود بقوله يستخرجا أي : جعله يخرج .

لقد تحدّث ابن السراج أيضا عن دلالات الفعل المجرد المتعدي ، فقد ذكر من ذلك ما يأتي ([5]) :

- الدلالة على المصادمة ، ومن ذلك : طَمَسَ ، ضَرَبَ ، صَدَمَ .
- الدلالة على التتابع و التوالي ، ومن ذلك : تَلا ، قَرَأَ ، تَبِعَ .
- الدلالة على الإنتاج ، مثل : ذَرَأَ ، غَرَسَ ، وَضَعَ .
- الدلالة على المنح ، مثل : رَحِمَ ، مَنَحَ ، وَعَظَ .
- الدلالة على الظهور و الإخراج ، مثل : بَعَثَ ، فَضَحَ .

---

[1] – سورة القصص 28 / جزء من آية 26 .
[2] – معاني القرآن : الفراء 2 / 305 .
[3] – سورة الأعراف 7 / جزء من آية 150 .
[4] – سورة الكهف 18 / جزء من آية 82 .
[5] – انظر : الأصول في النحو 1 / 203 .

المبحث الثاني

الفعل المتعدي إلى مفعولين

لقد قسّم النحاة الأفعال المتعدية إلى ثلاثة أقسام ، و قد سبق الإشارة إلى ذلك ، و سوف أتحدّث في هذا المبحث عن الفعل المتعدي إلى مفعولين .

تحدّث سيبويه عن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ، فقال في ذلك : " هَذا بَابُ الفَاعِلُ الذِي يَتَعَدَّاهُ فِعْلُهُ إِلى مَفْعُولَيْن ، فَإِنْ شِئْتَ اقْتَصَرْتَ عَلى المَفْعُولِ الأَوّلِ ، و إِنْ شِئْتَ تَعَدَّى إِلى الثانِي كَمَا تَعَدَّى إِلى الأَوّلِ " ([1]) و مِنْ ذلك : أَعْطَى عَبْدُ اللهِ زَيْدًا دِرْهَمًا .

إنّ الفعل إمّا أن يتعدى إلى مفعول واحد و يقتصر على ذلك ، و إمّا أن يتعدى إلى مفعولين ، و كلا الأمرين قد أجازه النحاة .

تحدّث النحاة عن الأفعال المتعدية قد أسهبوا الحديث في ذلك ، فقاموا بتقسيم الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين إلى قسمين ، و هما ([2]) :

القسم الأوّل / أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ و خبر .

القسم الثاني / أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ و خبر .

و فيما يأتي تفصيل ذلك .

القسم الأوّل /

لم يشر سيبويه في كتابه أو في أثناء حديثه إلى الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر ، بيد أنّ هذه الأفعال تختلف بعضها عن بعض ، فمثلا الأفعال : اختارَ ، استَغْفَرَ تتعدى إلى المفعول الثاني بوساطة حذف حرف الجر .

كما نلاحظ أنّ السيرافي تطرّق أثناء حديثه عن الفعل المتعدي إلى أنّ الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين أنّهما يشتملان على وجهين من التعدي ، و قال في ذلك : " الأَوّلُ : أَنْ يَتَعَدَّى

---

[1] – الكتاب 1 / 37 و انظر : الأصول في النحو 1 / 177 نزع الخافض في الدرس النحوي ص 21 .

[2] – انظر : شرح ابن عقيل 2 / 184 و شرح ألفية ابن مالك ، حسين آل علي ص 80 .

الفِعْلُ إِلى مَفْعُولَيْنِ و أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ فاعِلٌ ، و الآخَرُ يَكُونُ مَفْعُولاً يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَوَسُّطِ حَرْفِ جَرٍّ ، و ذَلِكَ قَوْلُكَ : أَعْطَى عَبْدُ اللهِ زَيْدًا دِرْهَمًا ، و ذَلِكَ أَنَّ زَيْدًا قَدْ أَخَذَ الدِّرْهَمَ و هُوَ فَاعِلٌ بِهِ الأَخْذَ " ([1]) .

القسم الثاني /

إنّ من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ و خبر ،

و هنا لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر ([2]) ، وهذه الأفعال هي أفعال القلوب ، و من ذلك قولك : عَلِمْتُ زَيْدًا ذاهِبًا .

و قد سُمِّيَتْ هذه الأفعال بأفعالِ القلوبِ لأَنَّ مَعْناها يَقومُ بالقَلْبِ و سُمِّيَتْ أَفْعالُ الرُّجْحانِ لَأَنَّها تفيد التردد بين نسبة المفعول الثاني للمفعول الأوّل و عدم نسبته إليه ، كذلك سُمِّيَتْ أفعالُ اليقينِ بذلكَ لأَنَّها تُفيدُ التحَقُّق ، ([3]) و هذه الأفعال منها ما قد يكون معناه العلم أي الدلالة على اليقين و القطع ، و منها ما قد يكون معناه الرجحان .

و جميع هذه الأفعال متصرّفة ما عدا هَبْ و تَعَلَّمْ ، و من هذه الأفعال ([4]) :

– رَأَى ، بمعنى : عَلِمَ ، و من ذلك قولك : رأيتُ الحَقَّ مُنْتَصِرًا .

– خَالَ ، بمعنى ظَنَّ .

– عَلِمَ ، بمعنى : تَيَقَّنَ ([5]) ، و منه قوله تعالى : ﴿ وَ اللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوُهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ ([6]) أي : تيقّن أنّهم لن يحصوه ، و منه قوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَ اسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَ

---

[1] – شرح الكتاب : السيرافي 3 / 250 و انظر : الأصول في النحو 1 / 177 و نزع الخافض في الدرس النحوي ص21 و الكتاب 1 / 37 .

[2] – انظر : أسرار العربية ص 94 و شرح شذور الذهب 2 / 640 .

[3] – انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام 2 / 31 و شرح شذور الذهب 2 / 640 و شرح الأشموني 2 / 19 و حاشية العدوي على الشذور ، 2 / 130 و شرح قطر الندى ، ابن هشام ص 15 .

[4] – انظر : المفصّل في صنعة الإعراب ص 345 و الهداية في النحو ص 129 و شرح شذور الذهب 2 / 639 و النحو الوافي 2 / 5 و شرح الأجرومية ، حسن حفظي 1 / 179 و موسوعة النحو و الإعراب 1 / 35 و قاموس النحو 1 / 16 و تعجيل الندى بشرح قطر الندى ، عبد الله الفوزان ص 137 .

[5] – انظر : شرح شذور الذهب 2 / 632 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله الفوزان ص 159 .

[6] – سورة المزمل 73 / جزء من آية 20 .

الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ([1]) .
فالشاهد في الآية السابقة مجيء فعل " اعلم " بمعنى تيقن واعتقد؛ و أن و صِلَتُها سدت مسد

مفعولي " اعلم " .

و قد يأتي الفعل (علم) بمعنى ظننت أيضا ، و منه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ ([2]) .

– وَجَدَ ، تأتي بمعنى عَلِمَ .

– ظَنَّ ، و قد تأتي بمعنى الرجحان ([3]) ، و من ذلك قوله تعالى ﴿ وَ ما أَظُنُّ السَّاعَةَ قائِمَةً وَ لَئِنْ رُدِدْتُ إِلى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْراً مِنْها مُنْقَلَباً ﴾ ([4]) .

قال سيبويه : " أَنْ يَتَعَدَّى الفِعْلُ إلى مَفْعولٍ بِغَيْرِ حَرْفِ جَرٍّ و يَتَّصِلُ بِآخَرٍ و لَمْ يَكُنِ المَفْعولُ في الأَصْلِ فَاعِلاً بِالذي فِيهِ حَرْفُ الجَرِّ مِنَ الثاني فَيَصِلُ الفِعْلُ إِلَيه ، و ذَلِكَ كَقَوْلِكَ : اخْتَرْتُ الرِّجَالَ عَبْدُ اللهِ " ([5]) .

و هناك أفعال تتعدى إلى مفعولين ، و من ذلك الفعل : اسْتَغْفَرَ ، و هذا الفعل يتعدى إلى المفعول الثاني بنزع الخافض ([6]) ، و من ذلك قول الشاعر :

أستغفرُ اللَه ذَنْباً لَسْتُ مُحصيهُ   رَبَّ العبادِ إليهِ الوجهُ و العَملُ ([7]) .

و المقصود أي : أستغفر الله من ذلك الذنب ، فعندما حذف حرف الجر عمل الفعل وتعدى

---

[1] – سورة محمد 47 / جزء من آية 19 .

[2] سورة الممتحنة 60 / جزء من آية 10 .

[3] – انظر : النحو الوافي ، 4 / 292 و الهداية في النحو ص 129 و تعجيل الندى بشرح قطر الندى ص 137

[4] – سورة الكهف 18 / جزء من آية 36 .

[5] – الكتاب 1 / 37 و شرح الكتاب 3 / 251 و انظر : نزع الخافض في الدرس النحوي ص 21 .

[6] – انظر : الأصول في النحو 1 / 178 و الجمل في النحو ، الفراهيدي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ص 122 و الإيضاح في علل النحو ص 139 و شرح الرضي على الكافية 1/ 484 و شرح شذور الذهب 2 / 638 و المقتضب 4 / 331 و المسائل البغداديات ص 112 و شرح المقدمة المحسبة 2 / 360 – 361 و شرح كتاب سيبويه 2 / 304 و شرح أبيات سيبويه 1 /279 .

[7] – البيت بلا نسبة في : الكتاب 1 / 37 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 3 / 1675 و الجمل في النحو ، الفراهيدي ص122 و الأصول في النحو 1 / 178 و معاني القرآن ، الفراء 2 / 314 و أدب الكاتب ، ابن قتيبة ص 347 و المقتضب ، المبرّد 2 / 321 و تحصيل عين الذهب ص67 و شرح المفصّل 7 / 63 و 8 / 51 و التصريح 1 / 394 و همع الهوامع 2 / 82 و الخصائص 3 / 247 و شذور الذهب ص 190 ، 489 .

إلى مفعولين ، و هما : لفظ الجلالة الله ، و لفظ ذنبا .

و قد خالف الجرجاني سيبويه و العديد من النحاة الذين أيّدوه في هذه المسألة ، فنراه يقول : " و هَذَا قَوْلُ صَاحِبُ الكِتَابِ و جَمِيعُ العُلماءِ بَعْدَهُ في اسْتَغْفَرْتُ ، و الأَمْرُ فيهِ لَعَمْرِيْ عَجِيبٌ ، فَإذا تَأَمَّلْنَا ما عَلَيْهِ الكَلام وَجَدْنَا اسْتَغْفَرْتَ عَلى غَيْرِ مَا أَصَّلُوهُ ، و هُوَ أَنَّ اسْتَغْفَرْتَ أَيْ : سَأَلْتَ اللهَ أَنْ يَغْفِرَ ، و السِّينُ و التاءُ إِذَا كَانَتَا بِمَعْنَى الطلَبِ و السُّؤالِ كَانَ مَجْراهُمَا مَجْرَى هَمْزَةِ النَّقْلِ في إِفَادَةِ الفِعْلِ مَفْعُولاً ، تَقُولُ : نَطَقَ زَيْدٌ ، فَتَراهُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ ، فَإِذَا قُلْنَا : اسْتَنْطَقْتُ زَيْدًا ، حَصَلَ مَفْعُولٌ كَمَا يَحْصُلُ إِذَا قُلْتَ أَنْطَقْتُ زَيْدًا " ([1]) و المقصود تضمين ما يتعدى إلى مفعولين بنفسه ما يتعدى إلى مفعوله الثاني بحرف الجرّ ، فمثلا : استَغْفَرْتُ اللهَ مِنْ ذَنْبٍ ، أصل استَغْفَرْتُ هُنَا الفعل غَفَرَ و هذا الفعل متعدي إلى مفعول واحد فصار بالسين و التاء متعديا إلى مفعولين ، و عندما تضمّن معنى استتبت تعدّى إلى الثاني بحرف الجرّ .

و قد قام ابن أبي الربيع بالردّ على القول السابق ، فقد ذكر أنّ سيبويه قال : إنَّ استفعل تكون على معان عدّة ، و منها : طلب الفعل ، و من ذلك استفهمت عن المسألة ، فمعنى استفهمت أي : طلبت أن يفهمني ، و أنت تقول : فهمتك المسألة ، فالمسألة هنا منصوبة مع فهّم ، و نراها مجرورة بـــ (عن) مع استفهم ، فقد أكسر ما ذكره الجرجاني و غيره ([2]) .

إنّ النحاة تطرقوا لمسألة هامة ، و هي ترتيب المفعولات المباشرة و غير المباشرة ، و قد اختلفوا في ذلك أيضا ، فقد ذهب الفارسي و السيرافي إلى تقديم المفعول المباشر ، و من ثمّ يأتي المفعول غير المباشر، وفي ذلك يقول السيرافي : "و ذَلِكَ قَوْلُكَ: اخْتَرْتُ الرِّجالَ

---

[1] – المقتصد : الجرجاني 1 / 614 و انظر : مغني اللبيب ص 679 و شرح ابن عقيل 4 / 264 و شرح الرضي على الكافية 2 / 190 و ارتشاف الضرب 3 / 52 – 53 و البحر المحيط 2 / 304 – 305 و بدائع الفوائد 2 / 292 – 293 و شرح الأشموني 2 / 96 و حاشية ياسين على التصريح 1 / 394 و نتائج الفكر ، السهيلي ص332 .

[2] – انظر : الكتاب 4 / 70 و حاشية الصبّان 2 / 97 .

عَبْدَ اللهِ ، و الأصلُ : اخْتَرْتُ عبدَ اللهِ مِنَ الرِّجالِ " ([1]) .

كما تحدث الجرجاني أيضا عن رتبة المفعولات ، فيقول : " فَالمُتَقَدِّمُ فِي الرُّتْبَةِ هُو المَنْصوبُ ، كَقَوْلِكَ : أَخْرَجْتُ زَيْدًا مِنَ الرِّجَالِ ، و مَيَّزْتُ زَيْدًا مِنَ الرجالِ " ([2]) ،

فالجرجاني يقدم المنصوب على غيره .

كما نلاحظ أنّ الجرجاني قام بتقديم المفعول غير المباشر و هو المجرور قدّمه لفظًا ، و في ذلك يقول : " فَإِنْ قَدَّمْتَ مِنَ الرِّجالِ كَانَ النيَّةُ التأْخِيرَ ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَخَذْتَ مِنْكَ دِرْهَمًا ، كَانَ مَرْتَبَةُ الدِّرْهَمِ قَبْلَ مَرْتَبَةٍ مِنْكَ ، و إِنَّمَا يُقَدَّمُ (مِنْ) فِي نَحْوِ هَذَا لِأَنَّ البَيَانَ فِيهِ فَيُعْنَى بِهِ " ([3]) ، فإذا ما أردنا حذف حرف الجر من مثل : اخترت الأبناء خمسة ، فإنّه من الواجب تقديم الاسم المنصوب على نزع الخافض ، فلا نقول : اخترت خمسة أبناء .

و قد علّل سيبويه ذلك بقوله : " و الحِكْمَةُ فِيْ ذَلِكَ أَنَّ المَعْنَى الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ هُوَ مَعْنًى غَيْرُ لَفْظٍ ، فَلَمْ يَقْوَ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ إِلاَّ بَعْدَ اتِّصَالِهِ بِهِ و قُرْبِهِ مِنْهُ ، و لِوَجْهٍ آخَرَ أَيْضًا و هُوَ أَنَّ القَلِيْلَ الذي اخْتِيْرَ مِنَ الكَثِيْرِ إِذَا كَانَ مِمَّا يَتَبَعَّضُ ثُمَّ وُلِيَ الفِعْلُ الذي هُوَ (اخْتَرْتُ) يُوْهِمُ أَنَّهُ مُخْتَارٌ مِنْهُ أَيْضًا ؛ لأَنَّ كُلَّ مَا يَتَبَعَّضُ يَجُوزُ أَنْ يُخْتَارَ مِنْهُ فَأَلْزَمُوهُ التأْخِيْرَ و قَدَّمُوا الاسْمَ المُخْتَارَ مِنْهُ " ([4])

إنّ الاختيار تقديم المجرور بالحرف و تأخير المفعول ، فتقول : اخترت من الرجال زيد ا ، كذلك لا يجوز فيه التأخير ، أمّا إذا أسقط حرف الجرّ لم يحسن تأخير ما كان مجرورا ، فيقبح أن تقول : اخترت زيدا الرجال ، أي : من الرجال ، و سبب ذلك أنّ المعنى الذي من أجله نزع حرف الجرّ هو تضمين الفعل معنى فعل آخر فلم يقو على نزع حرف الجرّ إلاّ مع اتصاله به و قربه منه .

---

[1] – شرح الكتاب 3 / 251 و انظر : نزع الخافض في الدرس النحوي ص 21 و الكتاب 1 / 37 .

[2] – المقتصد : الجرجاني 1 / 613 و انظر : المسائل العضديات ، أبي علي الفارسي ص112 و نزع الخافض في الدرس النحوي ص 155 .

[3] – المقتصد : الجرجاني 1 / 613 .

[4] – نتائج الفكر ص 331 .

تعدّ قضية رتبة المفعولين المنصوبين عند ابن مالك قضية ذات أهمية بالغة جدًّا ، كما قد تحدّث ابن مالك عن هذه القضية بإسهاب ، فترتيب المفعولين يكون بكون الأصل في التقديم للفاعل في المعنى لكنّ هذا الأصل يجوز لنا العدول عنه ، و يجب التزام الأصل إذا خشي اللبس ، و من ذلك : أَعْطَيْتُ زيدًا عُمَرًا ([1]) . فالأصل تقديم الفاعل في المعنى إذا طرأ ما يوجب ذلك و هو خوف اللبس .

كذلك يجب التزام الأصل و ذلك إذا كان المفعول الثاني محصورًا ، أي : أن يكون الحصر واقعا عليه ، و منه : ما أعطيت زيدا إلاّ درهما ، و كذلك إذا كان المفعول الأول ضميرًا و المفعول الثاني ظاهرًا ([2]) ، و منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ ([3]) ، و مثل : أعطيتك درهما .

إنّ هناك العديد من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين قد يحذف أحد مفعوليها أو كليهما ، و قد سميت هذه الأفعال بأفعال القلوب ، و قد أشرت فيما سبق إلى هذه الأفعال و هي كما ذكرها سيبويه ([4]) : ظَنَّ ، خَالَ ،رَأَى ، عَلِمَ ، زَعِمَ و حَسِبَ .

كما أضاف ابن بابشاذ على هذه الأفعال أفعالًا أخرى ، فقال : " نُبِّئْتُ ، أَنْبَئْتُ ، أَرَيْتُ ، أَعْلَمْتُ ، حَدَّثْتُ ، أَخْبَرْتُ ، خَبَّرْتُ " ([5]) .

إنَّ هذه الأفعال تمتاز بأمرين ، و هما :

أوّلاً : أنّ هذين المفعولين عبارة عن المبتدأ و الخبر .

ثانيًا : لا يجوز لنا الاقتصار على أحد المفعولين ، و في هذا نرى أنّ سيبويه يقول : " هَذَا

---

[1] – انظر : شرح ابن عقيل 2 / 154 و شرح الرضي على الكافية 2 / 430 و الأصول في النحو 2 / 246 و اللباب في علل البناء و الإعراب 1 / 269 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 2 / 626 و شرح ألفية ابن مالك ، حسين آل علي ص 84 .

[2] – انظر : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : الأشموني 1 / 198 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 2 / 626 و شرح ابن عقيل 2 / 155 .

[3] – سورة الكوثر 108/ 1 .

[4] – انظر : شرح الكتاب 3 / 262 .

[5] – الكتاب 1 / 43 و شرح المقدمة المحسبة ص 355 و انظر : اللباب في علل البناء و الإعراب 1 / 256 و التسهيل ، المرادي 1 / 220 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 1 / 167 و شرح ابن عقيل 2 / 66 و شرح الرضي على الكافية 4 / 149 و شرح شذور الذهب 2 / 668 .

بَابُ الفَاعِلُ الذِي يَتَعَدَّاهُ فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، و لَيْسَ لَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ دُونَ الآخَرَ " ([1]) فكما أنّه لا يجوز أن يكون المبتدأ بدون خبر كذلك هذه الأفعال لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثان .

إنّ هذه الأفعال تنقسم إلى قسمين ، و هما : أفعال تدلّ على اليقين ، و هذه الأفعال هي التي تفيد التحقق من نسبة المفعول الثاني إلى المفعول الأول ، و هي : رَأَى ، عَلِمَ ، وَجَدَ ، دَرَى ، تَعَلَّمَ و أَلْفَى ([2]) .

و إليك تفصيلًا لهذه الأفعال .

أولاً / رَأَى . و تأتي بمعنى عَلِمَ و اعتَقَدَ ([3]) و منه قول الشاعر :

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ   مُحَاوَلَةً ، وَ أَكْثَرَهُمْ جُنُودَا ([4]) .

فرأيت : فعل و فاعل ، والاسم الشريف مفعولها الأول ، و (أكبر) : مفعولها الثاني و كل : مضاف إليه و (شيء) مضاف إلى كل .

و لا يوجد فرق بين أن يكون اليقين بحسب الواقع أو بحسب الاعتقاد الجازم ؛ لأنّه يقين بالنسبة إلى المعتقد ، و قد اجتمع الأمران في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً ، وَ نَرَاهُ قَرِيباً ﴾ ([5]) ، أي : إنّهم يعتقدون أنّ البعث ممتنع و نعلمه واقعا .

---

[1] – الكتاب 1 / 39 و انظر : الأصول في النحو 1 / 180 و معاني القرآن : الأخفش 1 / 137 ، 221 و ارتشاف الضرب 3 / 56 و شرح شذور الذهب 2 / 670 و شرح الرضي على الكافية 3 / 466 .

[2] – انظر : شرح التسهيل 2 / 79 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 165 و شرح ألفية ابن مالك ، حسين آل علي ص 13 و النحو الوافي 2 / 6 .

[3] – انظر : شرح ابن عقيل 2 / 29 و حاشية الأجرومية ص 77 و شرح متن الأجرومية ، محمد الفاضل ص 243 و تعجيل الندى بشرح قطر الندى ص 137 .

[4] – البيت بلا نسبة في : شرح ابن عقيل 2 / 29 و شرح قطر الندى 1 / 170 و تعجيل الندى بشرح قطر الندى 1 / 137 .

[5] – سورة المعارج 70 / 6 – 7 .

و قد تفيد رأى أيضًا اليقين ([1]) و تسمّى رأى اليقينية ، و هي الرؤيا المنامية ، أي : الحلمية ، و منه قوله تعالى : ﴿ وَ دَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانَ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ ([2]) ، فياء المتكلم هي المفعول الأول و جملة أعصر خمرا هي المفعول الثاني .

تحدّث النحاة عن رأى البصرية و قالوا إنّها متعدية إلى مفعول واحد ([3]) ، و منه قوله تعالى : ﴿ وَ إِذْ قُلْنا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحاطَ بِالنَّاسِ وَ ما جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتي أَرَيْناكَ إلاَّ فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَ الشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ ﴾ ([4]) .

و قد أجاز النحاة في رأى البصرية ما أجاوزوا في رأى القلبية و ذلك من كون فاعلهما و مفعولهما ضميرين لشيء واحد ([5]) ، و منه قول الشاعر :

فَلَقَدْ أُرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيَّةً　　　مِنْ عَنْ يَمِيْنِي تَارَةً وَ أَمَامِي ([6]) .

ثانيًا / عَلِمَ بمعنى اعتَقَدَ ، و منه قول الشاعر :

عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المعروفَ فَانْبَعَثَتْ　　　إِلَيْكَ بِى وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ و الأَمَلِ ([7]) .

ثالثًا / **دَرَى** . بمعنى عَلِمَ عِلْمَ اعتِقادٍ ([8])

و منه قول الشاعر :

---

[1] – انظر : الهداية في النحو ص 129 – 130 .

[2] – سورة يوسف12 / جزء من آية 36 .

[3] – انظر : شرح متن الأجرومية ص 241 و شرح التصريح 1 / 251 و شرح التسهيل 2 / 81 و شرح الأشموني 2 / 19 .

[4] – سورة الإسراء 17 / جزء من آية 60 .

[5] – انظر : الفوائد الضيائية ، نور الدين الجامي ص 415 .

[6] – البيت لِقَطَرِيِّ بن الفُجَاءَةِ انظر البيت في : الكتاب 2 / 229 ، 254 و التصريح 2 / 19 و شرح الأشموني 2 / 296 و شرح ابن عقيل 3 / 29 و شرح المفصل 8 / 40 و الخزانة 4 / 258 و همع الهوامع 1 / 156 و 2 / 36 و شرح الحماسة للمرزوقي ص 136

[7] – لم ينسب البيت لقائل و انظر البيت في : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 1 / 159 و شرح ابن عقيل 2 / 30 .

[8] – انظر : شرح ابن عقيل 2 / 28 و شرح شذور الذهب 2 / 646 تعجيل الندى بشرح قطر الندى ص 138 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 1 / 557 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 157 .

دُرِيتَ الوَفِيَّ العهدَ ياعُرْوَ فَاغْتَبِطْ   فإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالوَفَاءِ حَمِيدُ ([1]) .

و موطن الشاهد : " دُرِيْتَ الوَفِيَّ العَهْدَ " ، و وجه الاستشهاد: جاء فعل " دَرَى " قلبيا يفيد اليقين ، و نصب مفعولين اثنين ، الأول : التاء المتحولة نائب فاعل ؛ لبناء الفعل المجهول ، و الثاني : الوفي ؛ و نصب فعل درى لمفعولين قليل ، و الأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء ، نحو: دريت بكذا .

رابعًا / تَعَلَّمْ . بمعنى اعلَمْ و اعْتَقِدْ ([2]) و من ذلك قول الشاعر :

تَعَلَّمْ شفاءَ النَّفسِ قَهرَ عَدُوِّها   فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحيُّلِ و الْمَكْرِ ([3]) .

موطن الشاهد : " تَعَلَّمْ شفاءَ النَّفسِ قَهرَ عَدُوِّها " .

وجه الاستشهاد : مجيء " تعلم " فعلا قلبيًا بمعنى " اعلم " مفيدًا اليقين ؛ و قد نُصِبَ به مفعولان اثنان أصلهما مبتدأ أو خبر .

خامسًا / وَجَدَ . بمعنى عَلِم و اعتقدَ ، و منه قوله تعالى : ﴿ وَ ما وَجَدْنا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَ إِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ ﴾ ([4]) .

و قد ذكر النحاة أنّ الفعل وجد إذا جاءت بمعنى أصاب تعدّت إلى مفعول واحد و مصدرها الوجدان ، و إن كانت بمعنى حزن فتعدّ لازمة ([5]) .

سادسًا / أَلْفَى . و تأتي بمعنى اعْتَقَدَ و عَلِمَ ، و ذلك مِثْلُ : أَلْفَيْتُ قَوْلُكَ صَوابًا ، و إن كانت بمعنى أصاب الشيء و ظفر به كانت متعدية إلى مفعول واحد ، و من ذلك : أَلْفَيْتُ الكِتابَ ([6]) .

---

[1] – لم ينسب البيت لقائل و انظر البيت في : الكتاب 1 / 238 و التصريح 1 / 247 و شرح ابن عقيل 2 / 31 و شرح الأشموني 1 / 157 و همع الهوامع 1 / 149 و الدرر اللوامع 1 / 132 و قطر الندى ص68 و 228 و شذور الذهب ص181 و 475 .

7 – انظر : شرح ابن عقيل 2 / 32 و 44 و شرح شذور الذهب 2 / 647 ، و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 157 .

[3] – البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر انظر : التصريح 1 / 247 و شرح ابن عقيل 2 / 32 و شرح الأشموني 1 / 158 و همع الهوامع 1 / 149 و الدرر اللوامع 1 / 123 و شذور الذهب ص183 و 477.

[4] – سورة الأعراف 7 / جزء من آية 102 .

[5] – انظر : شرح التسهيل 2 / 78 و شرح الأشموني 2 / 22 .

[6] – انظر : النحو الوافي 2 / 6 و شرح التسهيل 2 / 79 .

أمّا القسم الثاني : فهو أفعالُ الرُّجْحانِ ، و الرُّجْحانُ : ما ينشأ من تَغَلُّبِ أَحَدُ الدليلينِ المتعارضين في أمر من الأمور على الآخر؛ بحيث يصير أقرب إلى اليقين من الشك .

و هذه الأفعال تفيد التردد بين نسبة المفعول الثاني إلى المفعول الأول و عدم نسبته إليه أيضا ، و هذه الأفعال هي : خَالَ ، ظَنَّ ، حَسِبَ ، زَعِمَ ، عَدَّ ، حَجَا ، جَعَلَ ، وَهَبَ ([1]) .

و إليك هذه الأفعال بالتفصيل .

أوّلاً / ظَنَّ . مثل : ظَنَنْتُ زَيْدًا صاحِبَكَ . كما تستعمل (ظَنَّ) لليقين ، و منه قوله تعالى : ﴿ الَّذينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ وَ أَنَّهُمْ إِلَيْهِ راجِعُونَ ﴾ ([2]) أي : تيقّنوا و علموا ، و قد ذهب جمهور النحاة إلى أنّ أصل مفعولي ظنّ و أخواتها مبتدأ و خبر ، كما ذهب الفرّاء إلى أنّ المنصوب الأول مفعول و المنصوب الثاني يأتي جملة ، و ذلك مثل : ظَنَنْتُ زَيْدًا يُؤَدِّي واجِبَهُ ([3]) . و منه قول الشاعر :

ظَنَنْتُكَ إنْ شَبَّتْ لَظَى الحربِ صالِياً فَعَرَّدْتَ فيمن كانَ فيها مُعرَّدا ([4]) .

و الشاهد فيه استعمال الفعل (ظَنَّ) للرجحان ، و هو الأصل فيها ، و قد نصبت مفعولين الأول (الكاف) و الثاني (صاليًا) .

و إذا كانت ظنّ بمعنى اتّهم تعدّت إلى مفعول واحد ، مثل : ظَنَنْتُ زَيْدًا ، أَيْ : اتهمته ([5]) .

[1] – انظر : التصريح 1 / 247 و الأشموني 2 / 20 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 165 و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1 / 294 ، 297 ، 304 .

[2] – سورة البقرة ، جزء من آية 46 .

[3] – انظر : شرح التصريح 1 / 246 – 247 و الإنصاف 2 / 821 و همع الهوامع 1 / 111 و الدرر السنيّة في دراسة المقدمة الأجرومية ، ماهر علوش ص 83 و النحو الوافي 2 / 3 و تعجيل الندى بشرح قطر الندى ص 137 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 159 .

[4] – لم ينسب البيت إلى قائله ، و هو من شواهد التصريح 1 / 248 و شرح الأشموني 1 / 156 و المقاصد النحوية 2 / 381 .

[5] – انظر : شرح ابن عقيل 2 / 52 .

ثانيًا / خَالَ . و هو فعل قلبي يفيد الرجحان ، و قد ينصب بهذا الفعل مفعولان ، و ذلك مثل : خِلْتُ الدراسةَ مُتْعَةً ([1]) . كما تأتي خال أيضا بمعنى ظنّ و تكون لليقين ، و منه قول الشاعر :

دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ و خِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَ هْوَ أَوَّلُ ([2]) .

في البيت السابق جاء الفعل خلتني بمعنى اليقين و ليس الظن ؛ لأنّ الشاعر لا يظنّ أنّ لنفسه اسما بل هو على يقين من ذلك .

كما تفيد خال في الخبر الرجحان ، و منه قول الشاعر :

إِخَالكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوى يَسُومُكَ مَا لاَ يُسْتَطاعُ مِنَ الوَجْدِ ([3]) .

الشاهد في البيت السابق هو أنّ الفعل (خَالَ) أفاد الرجحان و قد نصب مفعولين و هما : كاف المخاطب و المفعول الثاني ذا هوى .

ثالثًا / حَسِبَ . و تفيد الرجحان و تنصب مفعولين أيضًا ، و من ذلك قول الشاعر :

وَ كُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّةَ لاَقَيْنَا جُذَامَ وَ حِمْيَرَا ([4]) .

الشاهد في البيت السابق : جاء الفعل حسيب بمعنى الرجحان ، و قد نصب مفعولين و هما كلّ و شحمة .

كما يأتي الفعل (حسب) أيضا لليقين ([5]) ، و منه قول الشاعر :

حَسِبْتُ التُّقَى و الْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً ([6]) .

[1] – انظر : شرح ابن عقيل 2 / 28 ، 29 و شرح شذور الذهب ص 2 / 645 ، 649 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك و النحو الوافي 2 / 7 و تعجيل الندى بشرح قطر الندى ص 138 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 160 و شرح ألفية ابن مالك ، حسين آل علي ص 15 .

[2] – البيت للنمر بن تولب العكلي و انظر : شرح ابن عقيل 2 / 33 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 160 .

[3] – لم ينسب البيت لقائل و انظر إلى البيت في : التصريح 1 / 249 و شرح الأشموني 1 / 155 و همع الهوامع 1 / 150 و الدرر اللوامع 1 / 133 .

[4] – البيت لزفر بن الحارث الكلبي و انظر البيت في : ديوان الحماسة ، التبريزي 1 / 41 و أوضح المسالك 1 / 309 و تخليص الشواهد ص 435 و المغني ص 833 و المقاصد النحوية 2 / 382 و التصريح 1 / 249 .

[5] – انظر : شرح شذور الذهب 2 / 643 .

[6] – البيت للبيد بن ربيعة العامري ، انظر البيت في : البحر المحيط 2 / 134 و الأضداد ، ابن الأنباري ص 21 و ارتشاف الضرب 3 / 59 و التصريح 1 / 249 و همع الهوامع 1 / 149 و شرح الأشموني 2 / 21 .

رابعًا / زَعَمَ . بالحركات الثلاثة ، تتعدى لمفعولين ، فهي تنصب مفعولين ([1]) ، و تستعمل زَعَمَ بمعنى ظَنَّ أيضًا ، و منه قول الشاعر :

زَعَمَتْنِي شَيْخًا ، وَ لَسْتُ بِشَيْخٍ   إنَّما الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيْبَا ([2]) .

و قد يتعدى الفعل زعم بكثرة إلى معموليه بوساطة (أَنْ) المؤكدة ، سواء المشددة أو المخففة

من الثقيلة ([3]) ، و ذلك مثل : مَنْ زَعَمَ أَنْ يَخْدَعَ الناسَ فَهُوَ المَخْدوعُ ، و منه قوله تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذينَ كفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلى وَ رَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِما عَمِلْتُمْ وَ ذلِكَ عَلَى اللَّهِ

يَسيرٌ ﴾ ([4]) ، و منه قول الشاعر :

وَ قَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَها   و مَنْ ذَا يا عَزَّ لا يَتَغَيَّرُ ([5]) .

---

[1] – انظر : شرح ابن عقيل 2 / 35 و شرح شذور الذهب 2 /644 و 649 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 1 / 556 و مختار الصحاح ص 293 و النحو الوافي 2 / 7 و تعجيل الندى بشرح قطر الندى ص 138 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 158 .

[2] – البيت لأبي أمية الحنفي و انظر البيت في : التصريح 1 / 248 و شرح الأشموني 1 / 156 و مغني اللبيب 10 / 775 و شذور الذهب ص 179 و 473 و تعجيل الندى بشرح قطر الندى ص 70 ، 231 .

[3] – انظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 159 و شرح ألفية ابن مالك ، حسين آل علي ص 15 و شرح ابن عقيل 2 / 36 و المغني ، ابن هشام ص 774 و شرح شذور الذهب 2 / 645 .

[4] – سورة التغابن 64 / 7 .

[5] – البيت للشاعر كثير عزّة ، انظر البيت في : الديوان 328 و شرح الأشموني 2 / 22 شرح شذور الذهب ص 359 و التصريح 1 / 248 و تخليص الشواهد ص 428 .

خامسًا / عَدَّ . تنصب مفعولين ، و قد تأتي عدّ بمعنى ظنّ ([1]) ، و من ذلك قول الشاعر :

فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ في الغِنَى   وَ لكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ في العُدْمِ ([2]) .

و قد يأتي الفعل عَدَّ بمعنى حَسِبَ ، و هنا يتعدّى الفعل عدّ إلى مفعول واحد فقط ([3]) .

سادسًا / حَجَا . لم ينقل أحد من النحاة أنّ حجا تنصب مفعولين غير ابن مالك ، و الفعل (

حَجا) له العديد من المعاني ، و منها الغلبة في المحاجاة ، كما تأتي بمعنى قصد ([4]) ، و من ذلك قول الشاعر :

حَجَوْنا بنِي النُّعمانَ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ   وَ قَبْلَ بَنِي النَّعْمانِ حَارَبَنَا عَمْرو ([5]) .

فالفعل (حجا) هنا جاء بمعنى قصد .

كما يأتي الفعل (حجا) بمعنى أقام أو بخل أو ظنّ و عندئذ تكون لازمة ([6]) ، و منه قول الشاعر :

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخاً ثِقَةٍ   حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ ([7]) .

و المعنى : قد كنت أظنّ أبا عمر أخا ثقة ، فقد استعمل الشاعر الفعل المضارع من حجا

بمعنى ظنّ فنصب مفعولين و هما : أبا عمرٍو ، أَخا ثِقَةٍ .

---

[1] – انظر : توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 1 / 556 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 158 و شرح ابن عقيل 2 / 28 و شرح ألفية ابن مالك ، حسين آل علي ص 13 .

[2] – البيت للنعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي و انظر البيت في : التصريح 1 / 248 و شرح ابن عقيل 2 / 37 و شرح الأشموني 1 / 157 و همع الهوامع 1 / 148 و الدرر اللوامع 1 / 130 و المقاصد النحوية 2 / 377 .

[3] – انظر : توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 1 / 556 و شرح شذور الذهب 2 / 650 و شرح الأشموني 2 / 23 .

[4] – انظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 1 / 158 و شرح ابن عقيل 2 / 38 و شرح الرضي على الكافية 4 / 149 و التصريح 1 / 250 و شرح شذور الذهب 2 / 649 .

[5] – انظر : ديوان الأخطل 99 و شرح ابن عقيل 2 / 39 .

[6] – انظر : توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 1 / 556 و شرح التسهيل 2 / 77 و المساعد 1 / 355 و شرح الأشموني 2 / 23 .

[7] البيت لأبي شبل الأعرابي ، انظر البيت في : شرح الكافية الشافية 2 / 543 و شرح الألفية ، ابن الناظم ص 199 و تخليص الشواهد ص 440 و التصريح 1 / 248 و شرح الأشموني 2 / 23 و الدرر اللوامع 2 / 237 .

و قد يكون الفعل حجا بمعنى غلب في المحاجات أو قصد أو رَدَّ فعندئذ تكون قد تعدّت

إلى مفعول واحد كما يأتي بمعنى أقام ؛ نحو: " حَجَا مُحَمَّدٌ بِمَكَّةَ " ؛ أَيْ : أقام بها.

و يأتي بمعنى " رَدّ " نَحْوَ: حَجَوْتُ السائِلَ ؛ أَيْ : رَدَدْتُهُ.

و يأتي بمعنى " ساقَ " نحو : حَجَوْتُ الإبلُ ، أَيْ : سُقْتُهَا .
و يأتي بمعنى " حَفِظَ و كَتَمَ " نحو: حَجَوْتَ الحَدِيْثَ ، أَيْ : حَفِظْتُهُ أو كَتَمْتُهُ .

و يتضح مِن الأمثلةِ السابقة أنِ " حَجا " لمَا يكونُ بمعنى غَلَبَ في المُحاجاة ، أو قَصَدَ ، أَوْ رَدَّ ، أو ساقَ ، أو كَتَمَ ، أو حَفِظَ ، تتعدى إلى مفعول واحد . و إذا كان بمعنى أقام في المكان ، أو وَقِفَ فإنه لا يتعدى بنفسه ، و إنما يتعدى بحرف الجر ([1]) .

سابعًا / جَعَلَ . يأتي الفعل (جَعَلَ) بمعنى الرجحان ، و يُعَدُّ الفعل جَعَلَ مِنْ أفعالِ القلوب ،

كما يأتي الفعل جَعَلَ بمعنى ظَنَّ ، مثل : أَجَعَلْتَنِيْ مُدِيْرًا ؟ أَيْ : أَظَنَنْتَنِيْ .

كما تأتي جعل بمعنى أوجد و هنا تكون متعدية إلى مفعول واحد ، و إن كانت بمعنى أنشأ فتعدّ

ناقصة و من أفعال الشروع ، و تعمل عمل كان ، و من ذلك : جعل المدرس بشرح الدرس ([2]) ، و منه أيضًا قوله تعالى : ﴿ وَ جَعَلُوا الْمَلائكةَ الَّذينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمنِ إناثاً أَ شهِدُوا خلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهادَتُهُمْ وَ يُسْئَلُونَ ﴾ ([3]) الشاهد هنا جاَء الفعل جعلوا بمعنى اعتقدوا .

ثامنًا / وَهَبَ . و هو فعل ينصب مفعولين ، و ذلك مثل : وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ ، أَيْ : صَيَّرَنِيْ

فِدَاكَ . و منه قول الشاعر :

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَ إِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً ([4]) .

الشاهد في البيت السابق : (هَبْنِي امْرَأً) حيث جاء الفعل هبني بمعنى الظنّ فنصب مفعولين و هما ياء المتكلم و امرأ . و من الواضح أنّ هب بهذا المعنى فعل جامد لا يتصرّف

[1] – انظر : شرح التسهيل 2 / 77 و شرح الأشموني 2 / 23 .

[2] – شرح ألفية ابن مالك ، حسين آل علي ص 16 .

[3] – سورة الزخرف43 / جزء من آية 19 .

[4] – البيت لعبد الله بن همام السلولي و انظر البيت في : شرح ألفية ابن مالك ، ابن الناظم ص 79 و شرح الأشموني 1 / 157 و المغني 2 / 152 .

، فلا يأتي منه مضارع و لا ماض بل هو ملازم لصيغة الأمر .

إنّ الغالب على هذا الفعل وهب أن يتعدّى إلى مفعولين صريحين ، كما قد يدخل على أن المؤكدة و معموليها خلافا لما ذكره ابن سيده و الجرمي و الجوهري حيث عدّوا دخوله عليها من قبيل اللحن ، غير أنّ العديد من النحاة و المحققين أثبتوا أنّه ليس لحنا ، و قد استشهدوا بحديث عمر : (هَبْ أَنَّ أَبَانَا كانَ حِمَارًا) ([1]) ، لكنّ هذا الاستعمال قليل و الأفضل عدم السير إلى استعماله ، فالفعل هب ينصب مفعولين . كما يجب أن نفرّق أيضا بين هب الفعل الجامد و بين هب الفعل الأمر من وهب يهب المتصرّف ، فالفعل هب الجامد يتعدّى إلى مفعول واحد بنفسه ، و منه قوله تعالى : ﴿ وَ وَهَبْنا لَهُ إِسْحاقَ وَ يَعْقُوبَ كُلاًّ هَدَيْنا وَ نُوحاً هَدَيْنا مِنْ قَبْلُ ﴾ ([2]) و منه أيضًا : ﴿ رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ ([3]) ، فالفعل (هب) جاءت بمعنى الهبة و هي التفضل بما ينفع الموهوب ([4]) .

و هناك أفعال أيضًا يطلق عليها أفعال التحويل ، و هذه الأفعال تدل على تحوّل الشيء و انتقاله من حالة إلى أخرى ، و تسمّى أيضا أفعال الصيرورة ؛ لأنّ كل فعل منها يأتي صيّر و هو التحويل ، و هذه

---

[1] – انظر : شرح ابن عقيل 2 / 40 .

[2] – سورة مريم 19 / جزء من آية 49 .

[3] – سورة الشعراء 26 / جزء من آية 83 .

[4] – انظر : شرح ابن عقيل 2 / 29 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 1 / 558 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 1 / 161 و شرح ألفية ابن مالك ، حسين آل علي 1 / 16 .

الأفعال : صَيَّرَ ، جَعَلَ ، وَهَبَ ، اتَّخَذَ ، تَخِذَ ، تَرَكَ و رَدَّ ([1]) .

أوّلاً / جَعَلَ . و منه قوله تعالى : ﴿ وَ قَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاء مَّنثُورًا ﴾ ([2]) ، فالشاهد في الآية السابقة أنّ الفعل جعل جاء دالا على التحويلٍ و الانتقال من حالة إلى أخرى ، فنراه قد نصب مفعولين ، و هما : هاء الضمير العائد إلى عمل الكفار و المفعول الثاني هباء . و قد يأتي الفعل جعل بمعنى صيّر ، و منه قوله تعالى : ﴿ وَ كَذَلِكَ جَعَلْنا في كُلِّ قَرْيَةٍ أَكابِرَ مُجْرِميها لِيَمْكُرُوا فيها ﴾ ([3]) ، فالشاهد في الآية السابقة مجيءَ الفعل (جعل) بمعنى صيّر ، و قد نصب مفعولين ، و هما : مجرميه و المفعول الثاني شبه جملة الجار و المجرور (في كل قرية) .

ثانيًا / اتَّخَذَ . و منه قوله تعالى : ﴿ وَ مَنْ أَحْسَنُ ديناً مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَ هُوَ مُحْسِنٌ وَ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْراهيمَ حَنيفاً وَ اتَّخَذَ اللَّهُ إِبْراهيمَ خَليلاً ﴾ ([4]) ، و الشاهد في الآية السابقة أنّ الفعل اتخذ قد نصب مفعولين أصلهما مبتدأ و خبر ، و المفعول الأول إبراهيم و المفعول الثاني خليلاً .

ثالثًا / تَرَكَ . و منه قوله تعالى : ﴿ وَ تَرَكْنا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ في بَعْضٍ وَ نُفِخَ فِي الصُّورِ

فَجَمَعْناهُمْ جَمْعاً ﴾ ([5]) الشاهد في الآية السابقة أنّ الفعل ترك قد جاء دالاّ على التصير فنصب مفعولين ، و هما بعضهم و المفعول الثاني جملة يموج .

---

[1] – انظر : شرح ابن عقيل 1 / 416 و تعجيل الندى بشرح قطر الندى 1 / 137 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 1 / 158 .

[2] – سورة الفرقان 25 / جزء من آية 23 .

[3] - سورة الأنعام 6 / جزء من آية 123 .

[4] – سورة النساء 4 / جزء من آية 125 .

[5] – سورة الكهف 18 / جزء من آية 99 .

رابعًا / تَخِذَ . و منه قول الشاعر :

تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرِهِمْ دَلِيلاَ   وَ فَرُّوا فِي الحِجَازِ لِيُعْجِزونِي ([1]) .

الشاهد في البيت السابق أنّ الفعل تخذ جاء دالاً على التصيّر ، فقد نصب مفعولين ، و هما غراز و دليل .

خامسًا / صَيَّرَ .

ينصب الفعل صيّر مفعولين أصلهما مبتدأ و خبر ، و من ذلك : صيّرت القمح خبزا . و منه قول الشاعر :

وَ لَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيْلٌ   فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ ([2]) .

الشاهد في البيت السابق أنّ الفعل (صَيَّر) قد جاء حاملا معنى التحويل و ذلك من حالة إلى أخرى ، فنصب مفعولين ، و هما : واو الجماعة و المفعول الثاني مِثْلَ .

سادسًا / وَهَبَ . يُعَدُّ الفِعْلُ (وَهَبَ) من الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما مبتدأ و خبر ، و لا يُسْتَعْمَلُ الفِعْلُ وَهَبَ إلاّ بصيغة الماضي ([3]) ، و من ذلك قولك : وَهَبَنِيَ اللهُ أَمِيْرًا ، و المقصود : جَعَلَنِي أميرا .

و هناك فرق بين الفعل (وَهَبَ) و بين (هَبْ) ، فالفعل هبْ ملازم لصيغة الأمر ، فلا يأتي منه ماض و لا مضارع و لا اسم فاعل و لا اسم مفعول و لا أيّ مشتق من المشتقات ، و ذلك بخلاف الفعل (وهب) .

سابعًا / رَدَّ . ينصب الفعل ردّ مفعولين أصلهما مبتدأ و خبر و من ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوَاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ ﴾ ([4]) ، الشاهد في هذه الآية : أنَّ الفعل (رَدَّ) قد نصب مفعولين ، و هما : كمْ و المفعول الثاني كافرين .

---

[1] – البيت لأبي جندب بن مرة الهذلي ، أخو أبي خراش الهذلي و انظر البيت في : ديوان الهذليين 3 / 90 و التصريح 1 / 252 و شرح الأشموني 1 / 158 .

[2] – البيت لرؤبة بن العجاج ، و انظر البيت في : ملحقات ديوان رؤبة ص 181 و الكتاب 1 / 203 و همع الهوامع 1 / 150 و خزانة الأدب 4 / 270 و سيرة ابن هشام ، تحقيق : محمد عبد الحميد 1 / 56 و التصريح 1 / 252 و 2 / 172 .

[3] – انظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 161 و شرح ألفية ابن مالك ، حسين آل علي ص 18 .

[4] – سورة آل عمران 3 / 100 .

و من ذلك أيضًا قولك : ردّت الأمانة الإنسان الخائن مفلحا ، و منه أيضا قول الشاعر :

فَرَدَّ شُعُوْرَهنَّ السُّودَ بِيضاً   و رَدَّ وُجوهَهُنَّ البِيضَ سُودًا ([1]) .

الشاهد في قول الشاعر أنّ الفعل (ردّ) قد نصب مفعولين أصلهما مبتدأ و خبر ، و المقصود أي : صَيَّرَ شْعُورهُنَّ بيضاً ، وصَيَّر وجوهَهُنّ سوداً .

إنّ أفعال التحويل جميعها متصرّفة ما عدا الفعل وهب ، فهو ملازم لصيغة الماضي ، و يثبت أيضا لغير الماضي و المضارع و الأمر و اسم الفاعل أيضا ، فمثلا تقول : ظَنَنْتُ خَالِدًا مُسَافِرًا ، و المضارع مثل : أَظُنُّ خالدًا مُسَافِرًا ، و اسم الفاعل مثل : أَنا ظانٌّ خالدًا مسافرًا ، و اسم المفعول مثل : خَالدٌ مَظْنونٌ أَبوهُ مسافرًا و هنا نائب فاعل لاسم المفعول مظنون و مسافرا مفعول ثاني ، و المصدر مثل : عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ خالدًا مُسَافِرًا ([2]) .

و قد وصف ابن السراج الأفعال السابقة بأنّها أفعال غير مؤثّرة ، و هذه الأفعال تعمل في المفعول الثاني و ذلك كما أشار النحاة ، و قد علّل ابن السراج ذلك بقوله أَنَّ : " المُخَاطِبُ و المُخَاطَبُ في المَفْعولِ الأَوَّلِ سَواءٌ ، و إِنَّما الفَائدَةُ في المَفْعُولِ الثانِيْ " ([3]) ، و ذلك مثل قولك : عَلِمْتُ زَيْدًا قَائمًا ، فَالمُخَاطَبُ هُنا قد استفاد قيام زيد و ليس زيد ؛ لأنّه يعرف زيدًا كما يعرفه الآخرون ، و كلّ من المخاطب و المخاطب في المفعول الأوّل سواء ، لكنّ الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ و الخبر ، حيث الفائدة تكمن في الخبر و ليس المبتدأ ، و عندما كانت هذه الأفعال تدخل على المبتدأ و الخبر و الفائدة في الخبر و المفعول الأوّل هو المبتدأ و المفعول الثاني الخبر بقي موضع الفائدة على حاله .

لقد كان الاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني و الذي هو خبر للمفعول الأول ،

---

[1] – البيت لعبد الله بن الزبير بفتح الزاي وكسر الباء الاسدي هذا ما أورده أبو تمام وقد رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه ص 151 ولكنه نسبها إلى الكميت بن معروف الاسدي و روى ابن قتيبة في عيون الأخبار 2 / 676 البيت و نسبه إلى فضالة ابن شريك والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر شرح ديوان الحماسة 2 / 494) و انظر البيت في : شرح ابن عقيل 2 / 42 ، 43 و شرح ألفية ابن مالك ، حسين آل علي ص 17 .

[2] – انظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 161 .

[3] – الأصول في النحو 1 / 216 .

فقولنا : حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، هنا لم يتأتّ الشكّ لنفوسنا في أنّ المنطلق زيد ، و إنّما الشك وقع في انطلاق زيد ، هل انطلق زيد أم لم ينطلق بعد ؟ ([1]) .

إنّ النحاة لم يجيزوا الاقتصار على أحد مفعولي الأفعال السابقة ، و قد علل سيبويه ذلك بقوله : " و إِنَّمَا مَنَعَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ هُنَا أَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تُبَيِّنَ مَا اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ مِنْ حَالِ المَفْعُولِ الأَوَّلِ يَقِينًا كَانَ أَوْ شَكًّا ، و ذَكَرْتَ الأَوَّلَ لِتَعْلَمَ الذي تُضِيفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ لَهُ عِنْدَكَ مَنْ هُوَ ؟ فَإِنَّمَا ذَكَرْتَ ظَنَنْتَ و نَحْوَهُ لِتَجْعَلَ خَبَرَ المَفْعُولِ الأَوَّلِ يَقِينًا أَوْ شَكًّا و لَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ الأَوَّلَ فِيهِ الشَّكَّ أَوْ تُقِيمَ عَلَيْهُ اليَقِيْنَ " ([2]) ، فأفعال الرجحان لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر ؛ لأنّ هذه الأفعال تدخل على المبتدأ و الخبر ، و كما أنّ لكل مبتدأٍ خبرًا و لكل خبرٍ مبتدأً فكذلك لا بدّ لأحد المفعولين من الآخر .

لقد أجاز الفراء أن يقوم كلّ من الضمير واسم الإشارة مقام مفعولي ظنّ ، فيجوز لنا أن نقول : أظنّ هذا ذاهبا ، و في ذلك يقول الفراء : " تَقُولُ لِمَنْ قَالَ : أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، أَنَا أَيْضًا أَظُنُّهُ أَوْ أَظُنُّ هَذا ، و قَدْ وَرَدَ ذَلِكَ بِأَنَّ الضَّمِيْرَ واسْمَ الإِشَارَةِ بِمَعْنَى المَصْدَرِ ، أَيْ : ظَنَنْتُ الظَّنَّ ، و هُوَ مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ " ([3]) ، و قد أجاز الأندلسي ذلك أيضًا و وافق الفراء في رأيه ، فكلّ من الضمير و اسم الإشارة بمعنى المصدر ، فيجوز لنا أن نقول : ظَنَنْتُ بِهِ ، إذًا جَعَلْتُهُ مَوْضِعَ ظَنِّكَ ، و منه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ و طَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ ([4]) أَيْ : يظنون ظنًّا غير الحق ، فهو مفعول مطلق ، فلا مانع من كونه مفعولا به و نقصد شيئا غير الحق ، مثل : فلا تظني غيره .

[1] – انظر : شرح الكتاب 3 / 262 و الأصول في النحو 1 / 181 .

[2] – الكتاب 1 / 40 و انظر : أسرار العربية ص 152 و شرح الرضي على الكافية 3 / 466 و التصريح 1 / 260 .

[3] – الكتاب 1 / 40 .

[4] – سورة آل عمران 3 / جزء من آية 154 .

إنّ النحاة أجازوا حذف المفعول في أمرين ، و هذان الأمران هما :

الأول : أن يحذف المفعول و هو معروف ، فيكون حذفه للتخفيف ، و هو في حكم المنطوق به ، و هذا الحذف يسمى حذف اختصار ، و المقصود بحذف الاختصار أي : حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه ، و هذا الحذف أجازه النحاة بشرط وجود دليل على المحذوف ، و بشرط ألاّ يفسد المعنى أو تختلّ الصياغة اللفظية بسبب الحذف ([1]) ، و من ذلك قول الشاعر :

بأَيِّ كِتابٍ ، أَم بأَيَّةِ سُنَّةٍ   تَرَى حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ وَ تَحْسَبُ ([2]) .

الشاهد في البيت السابق أنّ الشاعر قد حذف مفعولي الفعل تحسب و التقدير : تحسب حبّهم عارًا عليّ ؛ و ذلك لدلالة الكلام عليهما في السابق ، و قد تمّ حذف المفعولين حذف اختصار لدليل يدلّ عليهما قد أجازه النحاة .

الثاني : أن يحذف المفعول معرضا عنه البتة ، و يكون الغرض هو الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرّض لمن وقع به الفعل ، فيصبح حينئذ من قبيل الأفعال اللازمة ، مثل : ذَهَبَ ، قَامَ ، جَاءَ .

و قد تحدّث ابن عصفور أيضا عن النوعين السابقين ، فقام بتسمية النوع الأول حذف اختصار ، و سمّى النوع الثاني حذف اقتصار .

كما أجاز ابن عصفور حذف مفعولي الأفعال غير الناصبة لما أصله مبتدأ و خبر ، كما أجاز النحاة حذف إحداهما و إبقاء الآخر حذف اختصار و اقتصار أيضًا ([3]) .

و المقصود بالحذف عند ابن عصفور : أي حذف المفعولين اختصارًا ، و من ذلك :

قولك في جواب لِمَنْ سَأَلَ : هَلْ أَعْطَيْتَ زَيْدًا دِرْهَمًا ؟ فتجيب : أَعْطَيْتُ . هنا قد تمّ حذف المفعولين اختصارا.أمّا بالنسبة لحذف المفعولين اقتصارًا، فمثل قولك: أَعْطَيْتُ، و هنا لا تريد

---

[1] – انظر : شرح جمل الزجاجي 1 / 310 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 167 .

[2] – البيت للكميت بن زيد الأسدي و انظر البيت في : التصريح 1 / 259 و شرح ابن عقيل 2 / 55 و همع الهوامع 1 / 152 و الدرر اللوامع 1 / 134 و المحتسب 1 / 173 و الخزانة 4 / 5 و شرح الأشموني 1 / 164 .

[3] – انظر : توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 1 / 227 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 1 / 167 .

الأخبار أكثر من أنّه وقع مثل هذا الفعل .

تحدّث سيبويه عن حذف المفعولين حذف اقتصار ، أي : لغير دليل ، فقال في ذلك : " وَ أَمَّا ظَنَنْتُ ذَاكَ فَإِنَّما جَازَ السكُوتُ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّكَ قَدْ تَقُولُ : ظَنَنْتُ ، فَتَقْتَصِرَ ، كَمَا تَقُولُ : ذَهَبْتُ ، ثُمَّ تُعْمِلُهُ فِيْ الظَّنِّ كَمَا تَعْمَلُ ذَهَبْتَ فِيْ الذَّهابِ فَذَاكَ هَهُنا هُوَ الظَّنُّ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : ظَنَنْتُ ذَاكَ الظَّنِّ ، و كَذَلِكَ خِلْتُ و حَسِبْتُ " ([1]) ، و قد رجّح ابن عصفور هذا الرأي . كما تحدّث الجرجاني أيضا عن حذف المفعولين اقتصارًا ، و في ذلك قال : " و ذَهَبَ أَبُو الحَسَنُ إِلَى امْتِنَاعِ جَوَازِ السُّكُوتُ عَلَى الفَاعِلِ فِيْ بَابِ ظَنَنْتُ و عَلِمْتُ ، و كَمَا أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى القَسَمِ و يَسْكُتُ عَنِ المُقْسَمِ عَلَيْهِ فَكَذَلِكَ لاَ يَسُوَّغُ أَنْ يُذْكَرَ الفَاعِلُ فِي هَذِهِ الأَفْعَالِ مِنْ غَيْرِ المَفْعُولِ فَهَذَا تَقْرِيْبٌ " ([2]) .

لقد أجاز الجرجاني كما رأينا من خلال حديثه السابق السكوت على الفاعل و ذلك ليس من جهة إجازته في وضع واستعمال ، و إنّما ذلك شيء أجازته الحقيقة من حيث أنّ الفائدة تحصل بالخبر و المخبر عنه أيضا ، فما تجاوز ذلك فهو زيادة ، كما نلاحظ أنّ هذه الأفعال السكوت على فاعلها أمر مستعمل ، و قد يسمى هذا الحذف أيضا حذف اقتصار ، أي : حذف لغير دليل ، و قد منع هذا الحذف العديد من النحاة ، و منهم سيبويه و الأخفش ، و ذلك بسبب ذهاب الفائدة بحذفهما ، كما أجازه ابن الناظمِ و العديد من النحاة ، و منه قوله تعالى : ﴿ وَ عَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَ عَسى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَ هُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَ اللَّهُ يَعْلَمُ وَ أَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ ([3]) ،

فقد استدلّ بعض النحاة على جواز حذف مفعولي تعلمون اقتصارا من غير دليل يدلّ على المفعولين المحذوفين ، و التقدير : و الله يعلم الأشياء كائنة ،
و من ذلك قول الشاعر الحمداني :

وَ لَقَدْ ظَنَنْتُ بِكَ الظُّنُو   نَ لِأَنَّهُ مَنْ ظَنَّ ظُنَّا ([4]) .

---

[1] – المقتصد : الجرجاني ، 1 / 609 و انظر : الكتاب 1 / 40 و الأصول في النحو 1 / 181 .

[2] – المقتصد : الجرجاني 1 / 609 و انظر : معاني القرآن الأخفش 1 / 137 و الارتشاف 3 / 56 .

[3] – سورة البقرة 2 / جزء من آية 216 .

[4] – البيت لأبي فراس الحمداني ، و انظر : قرى الضيف ، عبدالله بن قيس ، تحقيق : عبد الله المنصور 1 / 72 .

كما تحدّث ابن عصفور أيضا عن قضية حذف أحد المفعولين ، فأمّا حذف الاختصار فهو جائز عنده على قلّة ، و قد استشهد بقول عنترة ([1]) :

وَ لَقَدْ نَزَلتِ ، فَلا تَظُني غَيْرَهُ   مِنِّي بِمَنْزِلةِ المُحَبِّ المُكْرَم ([2]) .

و التقدير : فلا تظنّي غيره كائنًا أو واقعًا ، فقد تمّ حذف مفعول ظنّ الثاني اختصارا لدلالة السياق عليه .

و قد منع ابن ملكون حذف أحد المفعولين اختصارًا ، و قد علّل ذلك بأنّ المفعول هو أحد جزأي الجملة و قد أجاز الجمهور حذف أحد المفعولين اختصارًا ([3]) .

أمّا حذف أحد المفعولين اقتصارا فلم نر أحد من النحاة قد أجازه على البتة ([4]) . و عن سبب امتناع حذف أحد المفعولين اقتصارا قال سيبويه : " أَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تُبَيِّنَ مَا اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ مِنْ حَالِ المَفْعُولِ الأَوَّلِ يَقِيْنا كَانَ أَوْ شَكًّا ، و ذَكَرْتَ الأَوَّلَ لِتَعْلَمَ الذي تُضِيْفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ لَهُ عِنْدَكَ مَنْ هُوَ ؟ " ([5]) .

---

[1] – عنترة بن عمرو بن شداد العبسي ، من نجد ، شاعر جاهلي ، توفي سنة 22 ق هـــ .

[2] – البيت لعنترة العبسي و انظر : البيت السابق في : ديوان عنترة 191 و شرح ابن عقيل 2 / 56 و التصريح 1 / 260 و شرح الأشموني 1 / 164 و همع الهوامع 1 / 152 و الدرر اللوامع 1 / 134 و الخصائص 2 / 216 و المحتسب 1 / 78 و شذور الذهب ص 498 و أوضح المسالك 1 / 324 .

[3] – انظر : توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 1 / 220 .

[4] – انظر : شرح جمل الزجاجي 1 / 311 .

[5] – الكتاب 1 / 40 .

المبحث الثالث

الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل

الفعل إمّا أن يتعدى إلى مفعول واحد أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل ، و الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كما ذكرها النحاة هي : أَرَى ، أَعْلَمَ ، أَنْبَأَ ، نَبَّأَ ، أَخْبَرَ ، خَبَّرَ ، و حَدَّثَ ([1]) .

و هذه الأفعال كما نراها هي سبعة أفعال ، منها أربعة أفعال معها همزة النقل ، و ثلاثة أفعال جاءت بتضعيف العين . و أصل هذه الأفعال : أَعْلَمَ و أَرَى ، و ذلك لأنّ أصلهما ثلاثي مستعمل في العلم ، ثمّ نقل بالهمزة بخلاف الأفعال الخمسة الباقية فليس لها ثلاثي مستعمل في العلم إلاّ الفعل خبر ، فأصل هذه الأفعال الخمسة أن تتعدى إلى مفعولين ، المفعول الأوّل بنفسها و المفعول الثاني بحرف الجر ثمّ ضمنت معنى أعلم و أرى فعملت عملها ([2]) .

هناك العديد من النحاة الذين تطرّقوا للحديث عن الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، و من هؤلاء سيبويه ، فقد قال سيبويه : " هَذَا بَابُ الفَاعِلِ الذي يَتَعَدَّاهُ فِعْلُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيْلٍ ، وَ لاَ يَجُوزُ أَنْ نَقْتَصِرَ عَلَى مَفْعُولٍ مِنْهُم وَاحِدٌ دُونَ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّ المَفْعُولَ هُنَا كَالفَاعِلِ فِيْ بَابِ الأَوَّلِ الذِي قَبْلَهُ فِيْ المَعْنَى ، و ذَلِكَ قَوْلُكَ : أَرَى اللهُ زَيْدًا عُمَرًا خَيْرًا مِنْكَ " ([3]) . إنّه ليس من الجواز الاقتصار على مفعول واحد دون المفاعيل الباقية ؛ لأنّ المفعول كالفاعل ، و من ذلك قولنا : أَرَى اللهُ زَيْدًا عُمَرًا أَفْضَلَ مِنْكَ .

تحدّث المبرد عن المفعول المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، فقال في ذلك : " و هُوَ مِنْ بَابِ الفِعْلِ المُتَعَدِّيْ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، و لَكِنَّكَ جَعَلْتَ الفَاعِلَ فِيْ ذَلِكَ الفِعْل مَفْعُولًا ، بِأَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ

---

[1] – انظر : شرح ابن عقيل 2 / 64 و شرح شذور الذهب 1 / 29 و كشف المشكل 1 / 406 و الأصول في النحو 1 / 172 و الفوائد الضيائية ، نور الدين الجامي ، تحقيق : أسامة الرفاعي ص411 و الهداية في النحو ص 129 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 169 .

[2] – انظر : التصريح 1 / 264 و كشف المشكل 1 / 406 و شرح ألفية ابن معط 1 / 519 .

[3] – الكتاب 1 / 41 و انظر : توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 1 / 573 و توضيح المقاصد و المسالك بشرح قطر الندى 1 / 573 .

فَجَعَلَ غَيْرُهُ أَعْلَمَهُ " ([1]) .

أقسام الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل /

لقد قسّم النحاة الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل قسّموه إلى ثلاثة أقسام ، و هي :

أوّلًا / الفعل المنقول بالهمزة عن المتعدي إلى مفعولين ، و هذا القسم يشتمل على فعلين ، و هما : أَعْلَمَ و أَرَى . و أصل هذين الفعلين رأى و علم المتعديين إلى مفعولين اثنين ، و عندما دخلت عليهما همزة التعدية فنراهما قد تعديا إلى ثلاثة مفاعيل ([2]) ، و من ذلك : عَلِمَ الشبابُ الاسْتِقَامَةَ طَرِيْقَ النَّجَاةِ ، فنقول : أَعْلَمْتُ الشَّبابَ الاسْتِقَامَةَ طَرِيْقَ النَّجَاةِ ، فكلمة الشباب هنا جاءت مفعولًا به أولًا ، و قد قبل دخول همزة التعدية فاعلا ، و الاستقامة مفعولًا ثانيًا ، و طريق النجاة مفعولا ثالثًا . و الفعل (رأى) فهو من أرى ، و من ذلك : أريت زيدًا محمدًا بطلًا .

إنّ المفعول الأول للفعلين أعلم و أرى يعدّ كسائر المفاعيل ليس له حكم خاص به ، و أمّا المفعولين الثاني و الثالث فلهما من الأحكام ما للفعلين عَلِمَ و رَأَى ، و من تلك الأحكام : أنّ أصل هذين المفعولين مبتدأ و خبر ، فمثلا : أَعْلَمْتُ الولدَ الصّدقَ وَاجِبًا ، الأصل هنا أن نقول : الصدقُ واجبٌ ، و هما مبتدأ و خبر .

و من الأحكام أيضًا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما بدليل ، فمثال حذفهما تقول : هَلْ أَعْلَمْتَ أَحَدًا خَالِدًا قَادِمًا ؟ فتجيب : أَعْلَمْتُ مُحَمَّدًا ، و أَمَّا حذف أحدهما فمثل : أَعْلَمْتُ مُحَمَّدًا قَادِمًا .

و إذا تعدّ الفعل علم و أرى قبل الهمزة لمفعول واحد فهما بعد الهمزة يتعديان لمفعولين ، و ذلك إذا كانت عَلِمَ بمعنى عَرِفَ ، و أَرَى بمعنى أَبْصَرَ ، و ذلك مثل : عَلِمْتُ الطريقَ إلى النَّجَاحِ ، و مثلُ : رَأَى خَالِدٌ الكَعْبَةَ ([3]) .

و قد أجاز الأخفش بعض الأفعال قياسًا على أَعْلَمَ و أَرَى ، و هي : أَحْسَبُ ، أَزْعُمُ

---

[1] – المقتضب : المبرد 3 / 189 .

[2] – انظر : شرح شذور الذهب 1 / 29 و المفصّل في صنعة الإعراب ص 341 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 169.

[3] – انظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 169 و شرح الكافية 2 / 285 و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1 / 333 .

، أظنُّ و أَخَالُ ([1]) ، و قد ألحق ابن مالك الفعل أري الحلمية سماعًا ([2]) و منه قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَ لَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَ لَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ ﴾ ([3]) .

ثانيًا / فعل متعدّ إلى مفعول واحد و أجري مجراه لموافقته له في معناه ، و من هذه الأفعال :

أَنْبَأَ ، نبأ ، أَخْبَرَ ، خَبرَ و حَدثَ ([4]) .

ثالثًا / فعل متعدّ إلى مفعولين ، و كذلك إلى الظرف المتسع فيه ، و منه قولنا : أَعْطَيْتُ مُحَمَّدًا دِرْهَمًا اليَومَ . فالفعل (أَعْطَى) تعدّى إلى مفعولين و هما : محمدًا و دِرْهَمًا ، كذلك تعدّى إلى الظرف اليوم .

و هناك العديد من النحاة أيضًا الذين لم يجيزوا الاتساع في الظرف و ذلك في الأفعال التي تنصب مفعولين ([5]) .

---

[1] – انظر : المفصّل في صنعة الإعراب ص 341 و همع الهوامع 1 / 159 .

[2] – انظر : همع الهوامع 1 / 159 .

[3] – سورة الأنفال 8 / جزء من آية 43 .

[4] – انظر : الفوائد الضيائية 1 / 411 و شرح شذور الذهب 2 / 668 دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 171 .

[5] – انظر : شرح المفصل ص 257 .

حذف مفعول الأفعال المتعدية و أنواعه /

تحدّث ابن عصفور عن مسألة هامّة ، و هي حذف المفعول من الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، و قد أورد أنّه يجوز لك أن تحذف مفعولاته الثلاثة ، و يجوز أيضًا حذف مفعولين و إبقاء مفعولا واحدا ، كما و يجوز حذف مفعول واحد و إبقاء مفعولين ([1]) .

و قد أجاز بعض النحاة حذف المفعول الأول و الاقتصار عليه ، و ذلك لأنّ الفائدة لا تنعدم بحذفه أو

بالاقتصار عليه ، إذ قد يراد الإخبار بمجرد العلم به و بمجرّد إعلام الشخص المذكور ، و ذلك مثل : أعلمت كبشك سميناً ، فعند الحذف نقول : أَعْلَمْتُ زَيْدًا . و بالنسبة لحذف المفاعيل الثلاثة نرى أنّ ابن مالك قد أجازه سواء لدليل أم لغير دليل ، كما يجوز حذف المفعول الثاني و الثالث اختصارًا و لا يجوز حذفهما اقتصارًا ([2]) .

فإذا ما أردت أن تحذف حذف اختصار فذلك كقولك : أَعْلَمْتُ ، و ذلك جوابًا لِمَنْ سَأَلَ : هَلْ أَعْلَمْتَ مُحَمَّدًا أَحْمَدًا نَاجِحًا ؟

و أمّا مثال حذف الاقتصار فذلك كقولك : أَعْلَمْتَ ، و ذلك عندما تريد الإخبار بمطلق الإعلام منك . كما قد أجاز ابن عصفور حذف مفعولين أو مفعولًا واحدًا ، و ذلك حذف اختصار ، و لم يجز حذف مفعول أو مفعولين على الاقتصار ، و ذلك خشية من التباس (أَعْلَمْتَ) المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل ، فأعلمت المتعدية إلى مفعولين المنقلة من (عَلِمَ) بمعنى عرف ، فإذا حذفت مفعولا واحدا لم تعلم هل هي أعلمت المنقولة فلا خشية من الالتباس وقتئذ أم المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل و يكون حذف هناك ، و هذا مذهب سيبويه ([3]) .

---

[1] – انظر : شرح جمل الزجاجي 1 / 313 .

[2] – انظر : شرح التصريح 1 / 265 و الارتشاف 3 / 84 .

[3] – انظر : شرح جمل الزجاجي 1 / 313 .

الأفعال المتعدية من حيث الإعمال و الإلغاء و التعليق /

قبل الحديث عن أقسام الفعل المتعدي من حيث العمل من عدمه لابدّ أن نفرّق بين الإلغاء و التعليق ، و هنا فرقان بينهما ، و هما ([1]) :

الأول : أنّ العامل الملغي لا عمل له على الإطلاق ، أمّا العامل المعلّق فله عمل في المحلِّ .

الثاني : أنّ سبب التعليق موجب ، فلا يصح لنا أن نقول : ظننت ما محمدًا ناجحًا ، و سبب الإلغاء هنا مجوّز ، أيْ : أنّه يجوز أن نقول : محمدًا ظننت ناجحًا و محمدًا ناجحًا ظننت .

الأفعال المتعدية مثل ظنّ و أخواتها تنقسم إلى ثلاثة أقسام ([2]) ، و هذه الأقسام هي :

أولا / الإعمال . و المقصود به : أن ينصب الفعل كلّ من المبتدأ و الخبر ، و هو الأصل ، و هذا واقع في أفعال القلوب و التحويل .

ثانيا / الإلغاء . و يقصد به : إبطال إعمال الأفعال لفظًا و محلًا .

ثالثا / التعليق . و يقصد به : أبطال عمل الفعل لفظًا لا محلاًّ ، و قد أخذ لفظ التعليق من قول العرب : امرأة معلّقة ، أي : مفقودة زوجها ، فهي تعدّ كالشيء المعلّق لا مع الزوج و ذلك لفقدانه و لا بدون زوج لتجويزها وجوده فلا تستطيع التزوج ([3]) . و يعدّ كلّ من الإلغاء و التعليق خاصا بأفعال القلوب .

و إليك تفصيل بذلك .

---

[1] – انظر : الفوائد الضيائية ص 414 و شرح شذور الذهب 2 / 661 و الأشباه و النظائر 4 / 41 .

[2] – انظر :شرح التصريح 1 / 253 و شرح قطر الندى ص 173 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 162 .

[3] – انظر : الأشباه و النظائر 4 / 41 .

القسم الأول / الإعمال .

إنّ الأصل في أفعال القلوب و أفعال التصيير أنّها تعمل ، أي : تنصب مفعولين ، سواء كانت هذه الأفعال متصرّفة أم جامدة . و من المتعارف عليه أنّ جميع أفعال القلوب متصرّفة ما عدا الفعل (تَعَلَّمْ) بمعنى اعْلَمْ ، و الفعلُ (هَبْ) بمعنى ظَنَّ ، كذلك تعدّ أفعال التصيير متصرّفة باستثناء الفعل (وَهَبَ) فهو فعل ماض جامد .

القسم الثاني / الإلغاء .

إنّ إبطال إعمال الأفعال لفظًا و محلاً يكون بسبب ضعف العامل ، و ذلك إمّا بتوسط العامل ، و منه قولك : مُحَمَّدٌ ظَنَنْتُ نَاجِحٌ ، أو يكونَ بتأخُّرِ العامل ، و منه قولك : مُحَمَّدٌ ناجِحٌ ظَنَنْتُ ([1]) . و قد أجيز الإلغاء بسبب استقلال الجزأين ؛ لأن يكونا مبتدأ و خبرًا أو يكونا

مفعولين لهما كلامًا تامًّا على تقدير الإلغاء و هذه الأفعال على تقدير إلغائها في معنى الظرف ، فمعنى عَمْرٌو ناجِحٌ ظَنَنْتُ أَيْ : عَمْرٌو ناجحٌ في ظَنِّي .

و من خصائص أفعال القلوب أنّه يجوز إلغاء عملها و ذلك إذا توسطت هذه الأفعال بين مفعوليها ، و من ذلك : عَمْرٌو ظَنَنْتُ ناجِحٌ ([2]) .

يقع الإلغاء أيضا إذا توسطت بين الفعل و مرفوعه ، نحو : ذَهَبَ أَحْسَبُ مُحَمَّدٌ ، و بين سوف و مصحوبها ، نحو : سَوْفَ أَحْسَبُ يَنْجَحُ مُحَمَّدٌ ، و بين المعطوف و المعطوف عليه ، نحو : جَاءَنِي مُحَمَّدٌ أَحْسَبُ وَ أَحْمَدٌ ، و بين اسم الفاعل و معموله ، نحو : لَسْتَ بِمُكْرِمٍ أَحْسَبُ مُحَمَّدًا ، و بين معمولي إِنْ ، نحو : إِنْ مُحَمَّدًا أَحْسَبُ نَاجِحٌ ، و إلغاؤها في هذه المواضع أمر واجب ، و لذلك اشترط لجواز إعمال الأفعال أن تتوسط تلك الأفعال بين مفعوليها أو تتأخّر عنه ([3]) .

---

[1] – انظر : الفوائد الضيائية ص 412 و حاشية الأجرومية 77 و شرح شذور الذهب 2 / 672 و شرح متن الأجرومية ص 244 .

[2] – انظر : شرح شذور الذهب 2 / 651 و الفوائد الضيائية ص 412 .

[3] – انظر : الفوائد الضيائية ص 412 و أسرار العربية ص 161 – 162 .

يعدّ إلغاء العامل المتأخر أقوى من إعماله ، و من ذلك قول الشاعر :

القَوْمُ في أَثَرِي ظَنَنْتُ فَإِنَ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَ خَابُوا ([1]) .

الشاهد في البيت السابق أنّ كلمةَ (القومُ) و قعت مبتدأ و شبه الجملة (في أَثَرِي) خبر ، و قد جاء الفعل ظَنَّ ملغاة .

إنّ العامل المتوسط إعماله أولى من إلغائه ، و ذلك لأنّه الأصل ، و من ذلك قول الشاعر :

أَبَا الأَرَاجِيْزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوْعِدُنِيْ وَ فِيْ الأَرَاجِيْزِ خِلْتُ اللُّؤْمَ وَ الخُورَ ([2]) .

الشاهد في البيت السابق وقوع لفظة اللؤم مبتدأً مؤخرًا و شبه الجملة (في الأراجيز) وقعت خبرًا مقدَّمًا ، و قد ألغي عمل الفعل (خِلْتُ) لتوسطها . إذا تقدّم الفعل لا يجوز إهمال الفعل عندئذ ([3]) ، و قد أجاز الكوفيّون و الأخفش إلغاء العامل المتقدّم ([4]) ، و قد استدلوا بقول الشاعر :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ ، حتَّى صارَ مِنْ خُلقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ ([5]) .

الشاهد في البيت السابق إلغاء عمل الفعل (وَجَدَ) مع تقدّمه على المفعولين ، و قد ردّ البصريّون على مذهب الكوفيين و الأخفش في هذه المسألة بأنّ الفعل (وَجَدَ) عمله ملغي ؛ و ذلك لأنّه سبق بلفظ (أَنَّى) ([6]) .

---

[1] – انظر البيت في : شرح قطر الندى 1 / 170 ، 175 و تعجيل الندى بشرح قطر الندى ص 139 .

[2] – البيت للشاعر أبو أسيدة الدبيري و انظر البيت في : الكتاب 1 / 61 و التصريح 1 / 253 و همع الهوامع 1 / 153 و الدرر اللوامع 1/ 135 و شرح المفصل 7/ 84 – 85 و شرح قطر الندى ص 174 .

[3] – انظر : الكتاب 1 / 119 و شرح ابن عقيل 2 / 47 و شرح الرضي على الكافية 4 / 154 و أسرار العربية ص 160 و التصريح 1 / 258 .

[4] – انظر : أوضح المسالك 1 / 320 و همع الهوامع 1 / 153 .

[5] – هذا البيت مما اختاره أبو تمام في حماسته ، و نسبه إلى بعض الفزاريين و لم يعينه ، انظر شرح ديوان الحماسة 3 / 147 و انظر البيت في : شرح ابن عقيل 2 / 49 و شرح الكافية الشافية 2 / 558 و توضيح المقاصد 1 / 382 و التصريح 1 / 258 و الدرر اللوامع 2 / 257 .

[6] – انظر : أوضح المسالك 1 / 322 .

القسم الثالث / التعليق .

إنّ العامل يمنع من العمل الظاهر و هو النصب في المفعولين أو أحدهما لكنه في التقدير يكون عاملًا بسبب مانع يحول بينه و بين العامل الظاهر ، و قد سمّي هذا النوع بالتعليق لأنّ العامل متعلّق بالمحل و مقدّر عمله فيه و إن بطل عمله في اللفظ .

إنّ أفعال القلوب تختصّ بالتعليق لأنّها تأتي قبل معنى الاستفهام بدون وساطة أو بوساطة ، و ذلك نحو : علمت غلام من أنت ؟ كذلك لأنّها تأتي قبل النفي الذي يدخل على معموليها و قبل لام الابتداء التي تدخل على معمولها ، و من ذلك : عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ؟ و أمّا مثال النفي فقولك : ما مُحَمَّدٌ فِي البَيْتِ ، و مثال اللام فنحو : عَلِمْتُ لَمُحَمَّدٌ نَاجِحٌ ، و نرى أنّ هذه المواضع الثلاثة قد تعلّق عملها بسبب وقوعها في صدر الجملة ([1]) .

و من التعليق كقوله تعالى : ﴿ وَ قالَ الَّذينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ ([2]) ، و الشاهد في الآية السابقة : تعليق عمل الفعل ينبئكم عن العمل لوجود اللام في إنّكم .

و هناك من النحاة من منع إلغاء العامل و تعليقه ([3]) ، و من هؤلاء النحاة ابن النحاس و ابن يعيش و ابن أبي الربيع ، و قد منع هؤلاء إلغاء العامل و تعليقه في المبني للمفعول ([4]) ، و من شواهد الإلغاء قول الشاعر :

وَ أَنْتَ أَرَانِي اللهُ أَمْنَعُ عَاصِمٌ   وَ أَرْأَفُ مُسْتَكْفًى وَ أَسْمَحُ وَاهِبُ ([5]) .

الشاهد في البيت السابق : إلغاء عمل الفعل أرى و ذلك لتوسطه بين مفعوليه ، و الأصل أن نقول : أَرَانِيَ اللهُ إِيَّاكَ أَمْنَعُ عَاصِمٌ .

---

[1] – انظر : الفوائد الضيائية ص 414 .

[2] – سورة سبأ 34 / جزء من آية 7 .

[3] – انظر : شرح المفصّل 7 / 67 و الملخص ، ابن أبي الربيع 1 / 362 و همع الهوامع 1 / 158 .

[4] – انظر : المقدمة الجزولية ص 83 .

[5] – لم ينسب البيت لقائله و انظر البيت في : شرح الأشموني 2 / 39 و همع الهوامع 1 / 158 و التصريح 1 / 266 .

أنواع المعلّق عن العمل /

هناك أربعة أنواع للمعلّق عن العمل ([1]) ، و هذه الأنواع هي :

أوّلاً / حروف النفي (ما ، لاَ ، إِنْ) و من ذلك : ظَنَنْتُ مَا الكَذِبُ مَنْجَاةٌ ، و نحو : عَلِمْتُ لاَ الإِسْرافَ مَرْغُوبٌ ، و نحو : رَأَيْتَ إِنِ الكَذِبَ جَائِزٌ ، و نَقْصِدُ : مَا الكَذِبُ جَائِزٌ .

ثانيًا / لامُ الابتداء . و من ذلك : عَلِمْتُ لَرُسُوبُ الطالِبِ بِإِهمالِهِ .

ثالثًا / لاَمُ القَسَمِ . نحو : عَلِمْتُ لَيُحَاسَبَنَّ الإِنْسانُ على خَطَئِهِ .

رابعًا / الاستفهام . و له صورتان ، و هما :

أ – أَنْ تدخل همزة الاستفهام على أحد المفعولين ، نحو : عَلِمْتُ أَمُحَمَّدٌ ناجِحٌ أَمْ رَاسِبٌ ؟

ب – أَنْ يكون أحد المفعولين اسم استفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ ([2]) .

الشاهد في الآية السابقة أنّ الفعل (نَعْلَمَ) جاء منصوبًا و ذلك بـــ (أَنْ مضمرة) جوازًا ، و (أيُّ الحزبين) مبتدأ و مضاف إليه ، و (أَحْصى) خبره ، و الجملة في محلّ نصب سدّت مسدّ مفعولي نعلم .

---

[1] – انظر : شرح شذور الذهب 2 / 656 .

[2] - سورة الكهف 18 / جزء من آية 12 .

المبحث الرابع

مواضع الفعل المتعدي في صحيح البخاري . (دراسة تطبيقية)

من خلال تفحّصنا لأحاديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – نلاحظ أنّ الرسول لا يكون في جميع الحالات محتاجا للتعبير عن مشاعره بالإبهام و عدم الإفصاح ، بل أننا نلاحظ أحيانا أنّ الرسول صلى الله عليه و سلم قد يتوخى الإفصاح حتى لا يتوهم المتلقي غرضا آخر لا يريده الرسول – صلى الله عليه و سلم – .

و قد جاءت الجمل ذات الفعل المتعدي في أحاديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – على النحو الآتي :

أولا / الجمل ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد .

تنقسم الجمل ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بنفسه إلى قسمين ، و هما :

القسم الأول / الجمل ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد بنفسه بصيغة الماضي .

لقد استخدم رسول الله – صلى الله عليه و سلم – العديد من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد بصيغة الماضي في أحاديثه الشريفة ، و من ذلك ما يأتي :

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ لَمْ يَخْفَ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ لَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ فَتَعْجِزُوا عَنْهَا " ([1]) .

فالفعل الماضي في الحديث الشريف السابق هو (خشيت) و فاعله (تاء المتكلم ضمير متصل مبني على الضم في محلّ رفع فاعل) و أمّا مفعول الفعل فهو (المصدر المؤول من أن و الفعل تفرض) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " ثُمَّ رَاحَ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ ثُمَّ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ أَنْصَتَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى " ([2]) .

[1] – صحيح البخاري ، ح 924 / 72 . كتاب : الجمعة ، باب : من قال في الخطبة بعد الثناء : أمّا بعد .

[2] – صحيح البخاري ، ح 910 / 71 . كتاب : الجمعة ، باب : لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة .

إنّ الفعل (صلّى) جاء بصيغة الماضي ، و فاعل هذا الفعل (ضمير مستتر تقديره هو) ، و قد تعدّى هذا الفعل بنفسه إلى مفعول به ، و هذا المفعول هو (اسم الموصول ما) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا و أُوتِينَا مِنْ بَعْدِهِمْ " ([1]) .

هنا الفعل (أوتي) فعل جاء بصيغة الماضي ، و فاعل هذا الفعل (ضمير المتصل نا) ، و نلاحظ أنّ هذا الفعل قد تعدّى إلى مفعول واحد ، و هو (الضمير المتصل الهاء) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مُرِي غُلَامَكِ النَّجَّارَ أَنْ يَعْمَلَ لِي أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ " ([2]) .

ورد في حديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – السابق الفعل (كلّم) ، و هو فعل جاء بصيغة الماضي ، و (تاء المتكلم ضمير متصل مبني على الضم في محلّ رفع فاعل) ، و هذا الفعل تعدّى إلى مفعول واحد و هو (الناس) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ (فَرَضَ اللهُ) عَلَيْهِمْ " ([3]) .

أورد الرسول – صلى الله عليه و سلم – في حديثه السابق الفعل (أوتوا) ، و هو فعل ماض جاء بصيغة الماضي ، و فاعل هذا الفعل (واو الجماعة) ، و أمّا مفعوله فهو (الكتاب) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً وَ مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً وَ مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ وَ مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ

[1] – صحيح البخاري ، ح 896 / 70 . كتاب : الجمعة ، باب : هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء و الصبيان و غيرهم ؟

[2] – صحيح البخاري ، ح 917 / 72 . كتاب : الجمعة ، باب : الخطبة على المنبر .

[3] – صحيح البخاري ، ح 876 / 69 .كتاب : الجمعة ، باب : فرض الجمعة ، لقول الله تعالى : ﴿ إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله و ذروا البيع ﴾ . سورة الجمعة 62 / جزء من آية 9 .

الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً " ([1]) .

في الحديث السابق أورد رسول الله – صلى الله عليه و سلم – أفعال عديدة ، و من تلك الأفعال (قرّب) حيث تكرّر هذا الفعل خمس مرات ، و فاعل هذا الفعل في المرات الخمس هو (ضمير مستتر تقديره هو) ، و أمّا بالنسبة لمفاعيل هذه الأفعال فهي على التوالي (بدنة ، بقرة ، كبشا ، دجاجة ، بيضة) ، و نلاحظ أنّ هذه الأفعال تعدّت إلى مفعول واحد فقط .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَ لَا سَقَتْهَا إِذْ حَبَسَتْهَا وَ لَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خشَاشِ الْأَرْضِ " ([2]) .

في الحديث السابق جاءت الأفعال (أطعمت ، سقت ، حبست ، تركت) في صيغة الماضي

و هذه الأفعال متعدية إلى مفعول واحد ، و كلّ فعل من هذه الأفعال متعدّ إلى مفعوله ، و هو

(الضمير المتصل – الهاء –) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ فَإِذَا مَاتَ فَحَرِّقُوهُ وَ اذْرُوا نِصْفَهُ فِي الْبَرِّ وَ نِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ فَو الله لَئِنْ قَدَرَ الله عَلَيْهِ لَيُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ فَأَمَرَ الله الْبَحْرَ فَجَمَعَ (لِيَجْمَعَ) مَا فِيهِ وَ أَمَرَ الْبَرَّ فَجمَعَ مَا فِيهِ ثُمَّ قَالَ لِمَ فَعَلْتَ قَالَ مِنْ خَشْيَتِكَ وَ أَنْتَ أَعْلَمُ فَغَفَرَ لَهُ " ([3]) .

جاء في الحديث السابق الفعل (فأمر) و هو فعل جاء بصيغة الماضي ، و فاعله (لفظ

الجلالة الله) و قد تعدى هذا الفعل إلى مفعول واحد و هو (البحر) .

كما ورد في الحديث الفعل (أمر) حيث أنّ هذا الفعل قد تعدى إلى مفعول واحد ، و هو

البرّ) . و الفعل (فجمع) أيضا فعل ورد بصيغة الماضي ، و فاعله ضمير مستتر تقديره (

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 881 / 69 . كتاب : الجمعة ، باب : فضل الجمعة .

[2] – صحيح البخاري ، ح 2365 / 185 . كتاب : المساقاة ، باب : فضل سقي الماء .

[3] – صحيح البخاري ، ح 7506 / 625 . كتاب : التوحيد ، باب : قول الله تعالى : ﴿ يريدون أنْ يُبَدّلوا كلامَ الله ﴾ . سورة الفتح 48 / جزء من آية 15 .

هو) ، و مفعوله (اسم الموصول ما) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ وَ إِذَا كَرِهَ لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ " ([1]) .
في الحديث السابق ورد الفعل (أحبّ) ، حيث جاء بصيغة الماضي ، و فاعله كلمة (عبدي

) ، و قد تعدّى هذا الفعل إلى مفعول واحد و هو (لقائي) . كما ورد الفعل (أحببت) و

فاعله (تاء المتكلم) ، و أمّا مفعوله فهو كلمة (لقاءه) .

كذلك جاء في حديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – الفعل (كره) و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) و أمّا مفعوله فهو كلمة (لقائي) . و قد ورد أيضا الفعل (كرهت) حيث أنّه فعل بصيغة الماضي ، و فاعله (تاء المتكلم) ، و قد تعدّى إلى مفعول واحد و هو (لقاءه) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَنِ اقْتَطَعَ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينٍ كَاذِبَةٍ لَقِيَ الله وَ هُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ " ([2]) .

ورد في الحديث السابق الفعل (اقتطع) ، و هو فعل وقع في الزمن الماضي ، و فاعله (

ضمير مستتر تقديره هو) ، و قد تعدّى هذا الفعل إلى مفعول واحد و هو (مال) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَوْلَا الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ وَ لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا لَسَلَكْتُ وَادِيَ الْأَنْصَارِ أَوْ شِعْبَ الْأَنْصَارِ " ([3]) .

في الحديث السابق هناك مجموعة من الأفعال ، و منها (سلك ، سلكت ، لسلكت) ، و جميع

هذه الأفعال وقع في الزمن الماضي ، و فاعل هذه الأفعال على الترتيب (الناس ، الأنصار ،

تاء المتكلم) ، و هذه الأفعال قد تعدّى كلّ فعل منها إلى مفعول واحد ، و هذه

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 7504 / 625 . كتاب : التوحيد ، باب : قول الله تعالى : ﴿ يريدون أن يبدّلوا كلام الله ﴾ . سورة الفتح 48 / جزء من آية 15 .

[2] – صحيح البخاري ، ح 7445 / 621 . كتاب : التوحيد ، باب : قول الله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة * إلى ربها ناظرة ﴾ . سورة القيامة 75 / 22 – 23 .

[3] – صحيح البخاري ، ح 7244 / 604 . كتاب : أخبار الآحاد ، باب : ما يجوز من اللؤ ، و قوله تعالى : ﴿ لو أنّ لي بكم قوة ﴾ سورة هود 11 / جزء من آية 80 .

المفاعيل هي (واديا ، واديا ، وادي الأنصار) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ لَا يُزَكِّيهِمْ وَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ يَمْنَعُ مِنْهُ ابْنَ السَّبِيلِ وَ رَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَاهُ (لِدُنيَا) إِنْ أَعْطَاهُ مَا يُرِيدُ وَ فَى لَهُ وَ إِلَّا لَمْ يَفِ لَهُ وَ رَجُلٌ يُبَايِعُ (بَايَعَ) رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَحَلَفَ بِاللهِ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا كَذَا وَ كَذَا فَصَدَّقَهُ فَأَخَذَهَا وَ لَمْ يُعْطَ بِهَا " ([1]) .

لقد أورد رسول الله – صلى الله عليه و سلم – في حديثه السابق الفعل (بايع) ، و هو فعل بزمن الماضي ، و قد تعدى إلى مفعول واحد ، و هو كلمة (إمامًا) .

كذلك استخدم الرسول – صلى الله عليه و سلم – الفعل (فأخذ) في حديثه السابق ، حيث جاء هذا الفعل بصيغة الماضي ، و قد تعدّى إلى مفعول واحد ، و هو (الضمير المتصل الهاء) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا أَنْزَلَ اللهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا أَصَابَ الْعَذَابُ مَنْ كَانَ فِيهِمْ ثُمَّ بُعِثُوا عَلَى أَعْمَالِهِمْ " ([2]) .

في الحديث السابق استعمل رسول الله صلى الله عليه و سلم الفعل (أصاب) بصيغة الزمن الماضي ، و فاعله كلمة (العذاب) ، و قد تعدى هذا الفعل إلى مفعول واحد ، و هو (اسم الموصول من – بمعنى الذي –) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنِّي عَلَى حَوْضٍ (حَوْضِي) أَسْقِي النَّاسَ فَأَتَانِي أَبُو بَكْرٍ فَأَخَذَ الدَّلْوَ مِنْ يَدِي لِيُرِيحَنِي فَنَزَعَ ذَنُوبَيْنِ وَ فِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ وَ اللهُ يَغْفِرُ لَهُ فَأَتَى ابْنُ الْخَطَّابِ فَأَخَذَ مِنْهُ فَلَمْ يَزَلْ يَنْزِعُ حَتَّى تَوَلَّى النَّاسُ وَ الْحَوْضُ يَتَفَجَّرُ " ([3]) .

الفعل (أخذ) فعل ورد بصيغة الزمن الماضي ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) ، و قد تعدى هذا الفعل إلى مفعول واحد ، و هو كلمة (الدلو) .

كذلك ورد الفعل (فنزع) و قد جاء بزمن الماضي ، و فاعله (ضمير مستتر

[1] – صحيح البخاري ، ح 7212 / 601 . كتاب : الأحكام ، باب : من بايع رجلا لا يبايعه إلاّ للدنيا .
[2] – صحيح البخاري ، ح 7108 / 593 . كتاب : الفتن ، باب : إذا أنزل الله بقوم عذابا .
[3] – صحيح البخاري ، ح 7022 / 586 . كتاب : التعبير ، باب : الاستراحة في المنام .

تقديره هو) ، و هذا الفعل قد تعدّى إلى مفعول واحد ، و هو (ذنوبين) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا الله فمَنْ قالَ لَا إِلَهَ إِلَّا الله فقدْ عَصَمَ مِني مَالَهُ وَ نَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَ حِسَابُهُ عَلَى اللهِ " ([1]) .

لقد أورد الرسول – صلى الله عليه و سلم – في الحديث السابق الفعل (عصم) و هو فعل جاء بصيغة الماضي ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) ، و هذا الفعل قد تعدّى إلى مفعول واحد ، و هو كلمة (ماله) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مَخِيلَةً (مِنْ مَخِيلَةٍ) لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " ([2]) .

في الحديث السابق ورد الفعل (جرّ) ، و هو فعل جاء بصيغة الماضي ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) ، كما أنّ هذا الفعل قد تعدّى إلى مفعول واحد ، و هو (ثوبه) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ فَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا وَ أَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَ تَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ " ([3]) .

جاء في الحديث السابق الفعلان (فعلّمها ، فأحسن) بصيغة الزمن الماضي ، و قد اكتفى هذان الفعلان بمفعول واحد لكلّ فعل منهما ، و مفعولي الفعلين هما على التوالي (الضمير المتصل الهاء ، تعليمها) .

كذلك ورد في الحديث كلّ من الفعل (أدّب ، فأحسن ، أعتق ، تزوّج) ، و جميع هذه الأفعال وردت بصيغة الماضي ، و لكلّ فعل من هذه الأفعال مفعول واحد ، و هذه المفاعيل على الترتيب هي (الضمير المتصل الهاء ، تأديبها ، الضمير المتصل الهاء ، الضمير

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 6924 / 577 . كتاب : استتابة المرتدين و المعاندين و قتالهم ، باب : قتل من أبى قبول الفرائض و ما نسبوا إلى الردة .

[2] – صحيح البخاري ، ح 5791 / 494 . كتاب : اللباس ، باب : من جرّ ثوبه من الخيلاء .

[3] – صحيح البخاري ، ح 5083 / 440 . كتاب : النكاح ، باب : اتخاذ السراري ، و من أعتق جارية ثمّ تزوّجها .

المتصل الهاء) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَ رَأَيْتُ عَمْرًا يَجُرُّ قُصْبَهُ وَ هْوَ أَوَّلُ مَنْ سَيَّبَ السَّوَائِبَ " ([1]) .

استخدم رسول الله صلى الله عليه و سلم في الحديث السابق الفعل (سيّب) ، و هو فعل ورد بصيغة الزمن الماضي ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) ، و قد تعدّى هذا الفعل إلى مفعول واحد ، و هو (السوائب) .

* قول رسول الله – عليه أفضل صلوات و أزكى تسليم – : " مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللهَ وَ رَسُولَهُ " ([2]) .

ورد في الحديث السابق الفعل (آذى) بصيغة الماضي ، و فاعل هذا الفعل هو (ضمير مستتر تقديره هو) ، و قد اكتفى هذا الفعل بمفعول واحد (لفظ الجلالة الله) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْطَى الْوَرِقَ وَ وَلِيَ النِّعْمَةَ " ([3]) .

فالفعل (ولي) جاء بصيغة الزمن الماضي ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) ، و قد تعدى هذا الفعل إلى مفعول واحد ، و هو (النعمة) .

[1] – صحيح البخاري ، ح 4624 / 381 . كتاب : التفسير ، باب : قوله تعالى : ﴿ لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ﴾ . سورة المائدة 5 / جزء من آية 101 .

[2] – صحيح البخاري ، ح 4037 / 330 . كتاب : المغازي ، باب : قتل كعب بن الأشرف .

[3] – صحيح البخاري ، ح 6760 / 564 .كتاب : الفرائض ، باب : ما يرث النساء من الولاء .

القسم الثاني / الجمل ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بصيغة المضارع .

إنّ الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد بصيغة المضارع لها حضور بارز في أحاديث

الرسول – صلى الله عليه و سلم – ، و ذلك لدلالة الفعل المضارع على الاستمرارية ، و هناك العديد من أحاديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – التي تمثّل ذلك ، و من تلك الأحاديث ما يأتي :

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَ يُنَصِّرَانِهِ كَمَا تُنْتِجُونَ الْبَهِيمَةَ هَلْ تَجِدُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ حَتَّى تَكُونُوا أَنْتُمْ تَجْدَعُونَهَا قَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ أَفَرَأَيْتَ مَنْ يَمُوتُ وَ هُوَ صَغِيرٌ قَالَ اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ " ([1]) .

ذكر الرسول – صلى الله عليه و سلم – في الحديث السابق العديد من الأفعال ، و منها (يهوّدانه ، ينصّرانه ، تنتجون ، تجدعونها) ، و هذه الأفعال جميعها في زمن المضارع ، و قد اكتفت بتعدّيها إلى مفعول واحد ، و مفاعيل هذه الأفعال على التوالي هي (الضمير المتصل الهاء ، الضمير المتصل الهاء ، البهيمة ، الضمير المتصل الهاء) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ يَعْنِي الثُّومَ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا " ([2]) .

الفعل (يقربن) هو فعل مضارع ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) ، كما تعدى هذا الفعل إلى مفعوله ، و هو (مسجدنا) .

* قال رسول الله – صلى لله عليه و سلم – : " إِذَا اسْتَأْذَنَتِ امْرَأَةُ أَحَدِكُمْ فَلَا يَمْنَعْهَا " ([3]) .

في الحديث السابق الفعل (يمنع) جاء بصيغة المضارع ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) ، و قد تعدّى هذا الفعل إلى مفعول واحد ، و هو (الضمير المتصل الهاء) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا وَ لَا يَغْفِرُ

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 6599 / 552 . كتاب : القدر ، باب : الله أعلم بما كانوا عاملين .

[2] – صحيح البخاري ، ح 853 / 67 . كتاب : الآذان ، باب : ما جاء في الثوم النيء و البصل و الكرّاث ، و قول النبي – صلى الله عليه و سلم – : " من أكل الثوم أو البصل من الجوع أو غيره فلا يقربنّ مسجدنا " .

[3] – صحيح البخاري ، ح 875 / 69 . كتاب : الآذان ، باب : استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد .

الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَ ارْحَمْنِي إِنَّك أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ " ([1]) .
في الحديث السابق ورد الفعل (يغفر) ، و هو فعل في زمن المضارع ، و قد اكتفى هذا

الفعل بمفعول واحد ، و هو (الذنوب) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " يَا فُلَانُ مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَفْعَلَ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ أَصْحَابُكَ وَ مَا يَحْمِلُكَ عَلَى لُزُومِ هَذِهِ السُّورَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ فَقَالَ إِنِّي أُحِبُّهَا " ([2]) .

لقد استخدم رسول الله – صلى الله عليه و سلم – الأفعال (يمنعك ، تفعل ، يأمرك ، يحملك)

بصيغة المضارع ، و قد اكتفت جميع هذه الأفعال بمفعول واحد لكلّ فعل ، و هذه المفاعيل

على التوالي هي (كاف المخاطب ، اسم الموصول ما – بمعنى الذي – ، كاف المخاطب ،

كاف المخاطب) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " أُمِرْنَا أَنْ نَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ وَ لَا نَكُفَّ ثَوْبًا " ([3]) .

الفعل (نكفّ) في الحديث السابق فعل في زمن المضارع ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره

نحن) ، و قد تعدّى هذا الفعل إلى مفعول واحد ، و هو (ثوبا) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " أَمَرَ اللهُ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ

فَيُخْرِجُونَهُمْ وَ يَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ " ([4]) .

لقد ذكر الرسول – صلى الله عليه و سلم – في الحديث السابق الفعل (يخرجوا) و فاعله (واو الجماعة) ، و قد تعدّى هذا الفعل إلى مفعول واحد ، و هذا المفعول هو (اسم الموصول من – بمعنى الذي –) .

كما ذكر – صلى الله عليه و سلم – الفعل (فيخرجونهم) ، حيث أنّ فاعله (واو الجماعة) ، و هذا الفعل تعدّى إلى مفعول واحد ، و هو (ضمير المتصل – هم –) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 834 / 66 . كتاب : الآذان ، باب : الدعاء قبل السلام .

[2] – صحيح البخاري ، ح 774 / 61 . كتاب : الآذان ، باب : الجهر بقراءة صلاة الصبح .

[3] – صحيح البخاري ، ح 810 / 64 .كتاب : الآذان ، باب : السجود على سبعة أعظم .

[4] – صحيح البخاري ، ح 806 / 64 . كتاب : الآذان ، باب : فضل السجود .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " يَخْرُجُ نَاسٌ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ وَ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ إِلَى فُوقِهِ قِيلَ مَا سِيمَاهُمْ قَالَ سِيمَاهُمُ التَّحْلِيقُ أَوْ قَالَ التَّسْبِيدُ " ([1]) .

إنّ الفعل (يقرءون) فعل مضارع ، قد رفع فاعلا ، و نصب مفعولا واحدا و هو كلمة (القرآن) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالْأُتْرُجَّةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَ مَثَلُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ كَالتَّمْرَةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَ لَا رِيحَ لَهَا وَ مَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَ طَعْمُهَا مُرٌّ وَ مَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ طَعْمُهَا مُرٌّ وَ لَا رِيحَ لَهَا " ([2]) .

أورد رسول الله – صلى الله عليه و سلم – في حديثه السابق الفعل (يقرأ) ، و قد جاء بصيغة المضارع ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) ، و هذا الفعل اكتفى بمفعول واحد ، و هو (القرآن) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِنَّ اللهَ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ " ([3]) .

في الحديث السابق الفعل (يخلق) جاء بصيغة المضارع ، و قد تعدّى إلى مفعول واحد ، و هو (الخلق) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَ لَا تُكَذِّبُوهُمْ وَ قُولُوا : ﴿ آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنْزِلَ ﴾ " ([4]) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 7562 / 631 . كتاب : التوحيد ، باب : قراءة الفاجر و المنافق ، و أصواتهم و تلاوتهم لا تجاوز حناجرهم .

[2] – صحيح البخاري ، ح 7560 / 631 . كتاب : التوحيد ، باب : قراءة الفاجر و المنافق ، و أصواتهم و تلاوتهم لا تجاوز حناجرهم .

[3] – صحيح البخاري ، ح 7554 / 631 . كتاب : التوحيد ، باب : قول الله تعالى : ﴿ بل هو قرآن مجيد * في لوح محفوظ ﴾ سورة البروج 85 / آية 21 – 22 .

[4] – صحيح البخاري ، ح 7542 / 630 . كتاب : التوحيد ، باب : ما يجوز من تفسير التوراة و غيرها من كتب الله بالعربية و غيرها لقول الله تعالى : ﴿ فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ﴾ . سورة آل عمران 3 / جزء من آية 93 .

أورد الرسول – صلى الله عليه و سلم – في الحديث السابق الفعل (تصدّقوا) ، و تعدّى هذا الفعل بمفعول واحد (أهل) .
كذلك تعدّى الفعل (تكذّبوهم) إلى مفعول واحد ، و هو (الضمير المتصل هم) .

* قول رسول الله – عليه أفضل صلوات و أزكى تسليم – : " لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ (يَقُومُ بِهِ) آنَاءَ اللَّيْلِ وَ آنَاءَ النَّهَارِ وَ رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَ آنَاءَ النَّهَارِ " ([1]) .

في الحديث السابق فعلين وقعا بصيغة المضارع ، و هذان الفعلان هما (يتلوه ، ينفقه) ، و

فاعل هذين الفعلين (ضمير مستتر تقديره هو) ، و قد تعدّيا هذان الفعلان إلى مفعول واحد

لكلّ فعل ، و مفاعيل هذين الفعلين على التوالي (الضمير المتصل الهاء) في كلّ منهما .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " قَالَ اللهُ تَعَالَى يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَ أَنَا الدَّهْرُ بِيَدِي الْأَمْرُ أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ " ([2]) .

استخدم رسول الله – صلى الله عليه و سلم – في الحديث السابق فعلين وقعا بصيغة المضارع ، و هذين الفعلين هما (يسبّ ، أقلب) ، و قد تعدّيا إلى مفعول واحد لكلّ منهما ، و هذين

المفعولين (الدهر ، الليل) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا شِبْرًا وَ ذِرَاعًا بِذِرَاعٍ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ الْيَهُودَ وَ النَّصَارَى قَالَ فَمَنْ " ([3]) .

الفعل (تتّبعن) فعل مضارع تعدّى إلى مفعول واحد ، و هو (سنن) .

[1] – صحيح البخاري ، ح 7529 / 628 . كتاب : التوحيد ، باب : قول النبي – صلى الله عليه و سلم – : " رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل و آناء النهار ، و رجل يقول : لو أوتيت مثل ما أوتي هذا فعلت كما يفعل " فبيّن أنّ قيامه بالكتاب هو فعله .

[2] – صحيح البخاري ، ح 7491 / 624 . كتاب : التوحيد ، باب : قول الله تعالى : ﴿ يريدون أن يبدّلوا كلام الله ﴾ . سورة الفتح 48 / جزء من آية 15 .

[3] – صحيح البخاري ، ح 7320 / 610 . كتاب : الاعتصام ، باب : قول النبي – صلى الله عليه و سلم – : " لتتبعنّ سنن من كان قبلكم " .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَا يَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَ هُمْ ظَاهِرُونَ " ([1]) .

أورد رسول الله – صلى الله عليه و سلم – في الحديث السابق الفعل (يأتيهم) ، و هو فعل جاء
بصيغة المضارع ، و قد تعدّى إلى مفعول واحد ، و هو (الضمير المتصل هم) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِنَّ اللهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاهُمُوهُ (أَعْطَاكُمُوهُ) انْتِزَاعًا وَ لَكِنْ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ الْعُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَّالٌ يُسْتَفْتَوْنَ فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ فَيُضِلُّونَ وَ يَضِلُّونَ " ([2]) .

جاء الفعل (ينزع) بصيغة المضارع ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) ، و قد تعدّى هذا الفعل إلى مفعهول واحد ، و هو (الضمير المتصل الهاء) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ عَصَمَ مِنِي مَالَهُ وَ نَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ " ([3]) .

ذكر رسول الله – صلى الله عليه و سلم – الفعل (أقاتل) بصيغة المضارع ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره أنا) ، و قد تعدّى هذا الفعل إلى مفعول واحد ، و هو (الناس) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَنْ يَزَالَ (لَا يَزَالُ) الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا " ([4]) .

إنّ الفعل (يصب) تعدّى إلى مفعول واحد ، و هو (دما) ،و فاعل هذا الفعل (ضمير مستتر تقديره هو) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 7310 / 609 . كتاب : الاعتصام ، باب : تعليم النبيّ – صلى الله عليه و سلم – أمّته من الرجال و النساء ممّا علّمه الله ، ليس برأي و لا تمثيل .

[2] – صحيح البخاري ، ح 7307 / 609 . كتاب : الاعتصام ، باب : ما يذكر من ذمّ الرأي و تكلّف القياس .

[3] صحيح البخاري ، ح 7284 ، 7285 / 606 . كتاب : الاعتصام ، باب : الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و قول الله تعالى : ﴿ و اجعلنا للمتقين إماما ﴾ . سورة الفرقان 25 / جزء من آية 74 .

[4] – صحيح البخاري ، ح 6862 / 572 . كتاب : الديات ، باب : قول الله تعالى : ﴿ و من يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنّم ﴾ . سورة النساء 4 / جزء من آية 93 .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَعَنَ اللهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ وَ يَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ " ([1]) .

في الحديث السابق ذكر رسول الله – صلى الله عليه و سلم – الفعل (يسرق) مرتين ، و هما بصيغة المضارع ، و فاعل هذين الفعلين (ضمير مستتر تقديره هو) ، و قد تعديا هذان الفعلان إلى مفعول واحد لكلّ منهما ، و مفعولي هذين الفعلين على التوالي (البيضة ، الحبل) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَو لِيَصْمُتْ وَ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ وَ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ " ([2]) .

ورد في حديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – العديد من الأفعال ، و من هذه الأفعال ما جاء بصيغة المضارع ، و منها (فليقل ، يؤذ ، يكرم) ، و جميع هذه الأفعال قد تعدّت إلى مفعول واحد لكلّ فعل ، و هذه المفاعيل على التوالي (خيرا ، جاره ، ضيفه) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمُ (أَحَدُكُمُ) الْمَوْتَ لِضُرٍّ نَزَلَ بِهِ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مُتَمَنِّيًا لِلْمَوْتِ فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي وَ تَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي " ([3]) .

الفعل (توفني) في الحديث السابق رفع فاعلا ، و هو (ضمير مستتر تقديره أنت) ، و نصب مفعولا واحدا ، و هو (ياء المخاطب) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلْيَعْزِمِ الْمَسْأَلَةَ وَ لَا يَقُولَنَّ اللَّهُمَّ إِنْ شِئْتَ فَأَعْطِنِي فَإِنَّهُ لَا مُسْتَكْرِهَ لَهُ " ([4]) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 6799 / 567 . كتاب : الحدود ، باب : قول الله تعالى : ﴿ و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ . سورة المائدة 5 / جزء من آية 38 . و في كم يقطع ؟ و قطع عليّ من الكفّ . و قال قتادة في امرأة سرقت فقُطعت شِمالها ، ليس إلاّ ذلك .

[2] – صحيح البخاري ، ح 6475 / 543 . كتاب : الرقاق ، باب : حفظ اللسان ، و " من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت " . و قول الله تعالى : ﴿ ما يلفظ من قول إلاّ لديه رقيب عتيد ﴾ . سورة ق 50 / جزء من آية 18 .

[3] – صحيح البخاري ، ح 6351 / 534 . كتاب : الدعوات ، باب : الدعاء بالموت و الحياة .

[4] – صحيح البخاري ، ح 6338 / 533 . كتاب : الدعوات ، باب : ليعزم المسألة فإنّه لا مكره له .

الفعل (يعزم) في الحديث السابق رفع فاعلا ، و هو (ضمير مستتر تقديره هو) ، و قد نصب مفعولا واحدا ، و هو كلمة (المسألة) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " قَالَ اللهُ يَسُبُّ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ وَ أَنَا الدَّهْرُ بِيَدِي اللَّيْلُ وَ النَّهَارُ " ([1]) .

إنّ الفعل (يسبّ) في الحديث السابق وقع بصيغة المضارع ، و قد تعدّى هذا الفعل إلى مفعول واحد ، و هو كلمة (الدهر) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ وَ لَا الْعَمَائِمَ وَ لَا السَّرَاوِيلَاتِ وَ لَا الْبَرَانِسَ وَ لَا الْخِفَافَ إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ وَ لْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ وَ لَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ (مِنَ الثِّيَابِ مَا مَسَّهُ) زَعْفَرَانٌ (الزَّعْفَرَانُ) وَ لَا الْوَرْسُ " ([2]) .

هناك العديد من الأفعال في حديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – السابق ، و من تلك الأفعال (تلبسوا ، فليلبس ، ليقطعهما) ، و هذه الأفعال جميعها قد تعدّى كلّ فعل منها إلى مفعول واحد ، و مفاعيل هذه الأفعال على التوالي هي (القمص ، خفين ، الضمير المتصل هما) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ الْمَسِيحُ وَ لَا الطَّاعُونُ " ([3]) .

الفعل (يدخل) في الحديث السابق رفع فاعلا و هو كلمة (المسيح) ، و اكتفى بتعديه إلى مفعول واحد ، و هو (المدينة) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ وَ إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْسَحْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَ إِذَا تَمَسَّحَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَمَسَّحْ بِيَمِينِهِ " ([4]) .

و قع الفعل (يمسح) في الحديث السابق بصيغة المضارع ، و قد تعدّى إلى مفعول واحد ، و

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 6181 / 521 . كتاب : الأدب ، باب : لا تسبوا الدهر .

[2] – صحيح البخاري ، ح 5803 / 495 . كتاب : اللباس ، باب : البرانس .

[3] – صحيح البخاري ، ح 5731 / 490 . كتاب : الطب ، باب : ما يذكر في الطاعون .

[4] – صحيح البخاري ، ح 5630 / 482 . كتاب : الأشربة ، باب : النهي عن التنفس في الإناء .

هو كلمة (ذكره) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَعَلَّكِ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ لَا حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ وَ تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ " ([1]) .

لقد أورد رسول الله – صلى الله عليه و سلم – في الحديث السابق العديد من الأفعال ، و منها أفعال جاءت بصيغة المضارع ، و ذلك مثل : (يذوق ، تذوقي) ، و قد تعدّ هذان الفعلان إلى مفعول واحد لكلّ فعل ، و مفعولي الفعلين السابقين على التوالي (عسيلتك ، عسيلته) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمُ الْغَيْبَةَ فَلَا يَطْرُقْ أَهْلَهُ لَيْلًا " ([2]) .

الفعل (يطرق فعل مضارع مرفوع ، رفع فاعلا ، و هو (ضمير مستتر تقديره هو) ، و قد تعدّى إلى مفعول واحد ، و هو كلمة (أهله) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَ أَنَا الدَّهْرُ بِيَدِي الْأَمْرُ أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ " ([3]) .

إنّ الفعل (أقلب) جاء بصيغة المضارع ، و تعدّى هذا الفعل إلى مفعول واحد ، و هو كلمة (الليل) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَنْ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثِّلَ لَهُ مَالُهُ شُجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ زَبِيبَتَانِ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَأْخُذُ بِلِهْزِمَتَيْهِ يَعْنِي بِشِدْقَيْهِ يَقُولُ أَنَا مَالُكَ أَنَا كَنْزُكَ " ([4]) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 5260 / 454 . كتاب : الطلاق ، باب : من جوّز الطلاق الثلاث ، لقول الله تعالى : ﴿ الطلاق مرّتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ . سورة البقرة 2 / جزء من آية 229 .

[2] – صحيح البخاري ، ح 5244 / 453 . كتاب : النكاح ، باب : لا يطرق أهله ليلا إذا أطال الغيبة مخافة أن يخوّنهم أو يلتمس عثراتهم .

[3] – صحيح البخاري ، ح 4826 / 412 . كتاب : التفسير ، باب : قول الله تعالى : ﴿ و ما يهلكنا إلاّ الدهر ﴾ . سورة الجاثية 45 / جزء من آية 24 .

[4] – صحيح البخاري ، ح 4565 / 375 . كتاب : التفسير ، باب : قول الله تعالى : ﴿ و لا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله ﴾ . سورة آل عمران 3 / جزء من آية 180 .

الفعل (يؤدّ) في الحديث السابق قد رفع فاعلا و نصب مفعولا واحدا ، و هذا المفعول هو كلمة (زكاته) .

من خلال اطلاعنا على أحاديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – نلاحظ أنّه – عليه الصلاة و السلام – قد نوّع في انتقاء هذه المفاعيل ، فلم يجعل الرسول صلى الله عليه و سلم هذه المفاعيل على نمط واحد ، فنجدها تارة اسما ظاهرا و تارة ضميرا متصلا ، كما نلاحظ أنّ هذا الضمير المتصل تارة يكون للمخاطب ، و تارة أخرى يكون للمتكلم ، و هذا الأمر يمكننا ملاحظته في جميع الأفعال المضارعة المتعدية إلى المفعول به .

القسم الثالث / الجمل ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بصيغة الأمر .

لقد استخدم رسول الله – صلى الله عليه و سلم – العديد من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد بصيغة الأمر في أحاديثه الشريفة ، و من ذلك ما يأتي :

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ يُقَالُ لَهُمْ أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ " ([1]) .

إنّ الفعل (أحيوا) قد ورد بصيغة الأمر ، و فاعله (واو الجماعة) ، و قد تعدّى هذا الفعل إلى مفعول واحد ، و هو (اسم الموصول ما – بمعنى الذي –) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِنَّ آخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ وَ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ رَجُلٌ يَخْرُجُ حَبْوًا فَيَقُولُ لَهُ رَبُّهُ ادْخُلِ الْجَنَّةَ " ([2]) .

الفعل (ادخل) جاء بصيغة الأمر ، و هذا الفعل رفع فاعلا ، و هو (ضمير مستتر تقديره أنت) ، و قد تعدّى إلى مفعول واحد ، و هو كلمة (الجنة) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ الله أَنْصُرُهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا أَفَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ ظَالِمًا كَيْفَ أَنْصُرُهُ قَالَ تَحْجُزُهُ (تَحْجُرُهُ) أَوْ تَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ " ([3]) .

استخدم رسول الله – صلى الله عليه و سلم – في الحديث السابق الفعل (انصر) ، و هو فعل وقع بصيغة الأمر ، و قد تعدّى إلى مفعول واحد ، و هو كلمة (أخاك) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ قَالَ كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ إِذَا أُسْنِدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ " ([4]) .

الفعل (انتظر) جاء بصيغة الأمر ، و قد رفع فاعلا مستترا ، و اكتفى بتعديه إلى مفعول

[1] – صحيح البخاري ، ح 7558 / 631 . كتاب : التوحيد ، باب : قول الله تعالى : ﴿ و الله خلقكم و ما تعلمون ﴾ . سورة الصافات 37 / 96 ، و قوله تعالى : ﴿ إنّا كلّ شيء خلقناه بقدر ﴾ . سورة القمر 54 / 49 .

[2] – صحيح البخاري ، ح 7511 / 626 . كتاب : التوحيد ، باب : كلام الرب تعالى يوم القيامة مع الأنبياء و غيرهم .

[3] – صحيح البخاري ، ح 6952 / 580 . كتاب : الإكراه ، باب : يمين الرجل لصاحبه أنّه أخوه ، إذا خاف عليه القتل أو نحوه.

[4] – صحيح البخاري ، ح 6496 / 545 . كتاب : الرقاق ، باب : رفع الأمانة .

واحد ، و هو كلمة (الساعة) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " اللَّهُمَّ ارْزُقْ آلَ مُحَمَّدٍ قُوتًا " ([1]) .

الفعل (ارزق) في الحديث السابق فعل جاء بصيغة الأمر ، و قد تعدّى إلى مفعول واحد ، و هذا المفعول هو (آل) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " خَمِّرُوا الْآنِيَةَ وَ أَجِيفُوا الْأَبْوَابَ وَ أَطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ فَإِنَّ الْفُوَيْسِقَةَ رُبَّمَا جَرَّتِ الْفَتِيلَةَ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ " ([2]) .

أورد رسول الله – صلى الله عليه و سلم – في الحديث السابق العديد من الأفعال التي جاءت بصيغة الأمر ، و من تلك الأفعال (خمّروا ، أجيفوا ، أطفئوا) ، و هذه الأفعال جميعها قد تعدّى كلّ فعل منها إلى مفعول واحد ، و تلك المفاعيل هي على التوالي (الآنية ، الأبواب ، المصابيح) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " أنهكوا الشَّوَارِبَ وَ أَعْفُوا اللِّحَى " ([3]) .

إنّ كلا من الفعلين (أنهكوا ، أعفوا) في الحديث السابق وقعا بصيغة الأمر ، و قد تعدّى كلّ فعل من هذين الفعلين إلى مفعول واحد ، و مفعول الفعل (أنهكوا) هو كلمة (الشوارب) ، و أمّا مفعول الفعل (أعفوا) فهو كلمة (اللحى) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " أَطْعِمُوا الْجَائِعَ وَ عُودُوا الْمَرِيضَ و فُكُّوا الْعَانِيَ " ([4]) .

لقد أورد رسول الله – صلى الله عليه و سلم – في الحديث السابق العديد من الأفعال التي جاءت بصيغة الأمر ، و هذه الأفعال هي (أطعموا ، عودوا ، فكوا) ، و كلّ فعل من هذه الأفعال قد اكتفى بتعديه إلى مفعول واحد ، و هذه المفاعيل على التوالي هي (الجائع ، المريض ، العاني) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 6460 / 542 . كتاب : الرقاق ، باب : كيف كان عيش النبي – صلى الله عليه و سلم – و أصحابه و تخلّيهم عن الدنيا .

[2] – صحيح البخاري ، ح 6295 / 530 . كتاب : الاستئذان ، باب : لا تترك النار في البيت عند النوم .

[3] – صحيح البخاري ، ح 5893 / 501 . كتاب : اللباس ، باب : إعفاء اللحى .

[4] – صحيح البخاري ، ح 5649 / 484 . كتاب : المرضى ، باب : وجوب عيادة المريض .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ أَوْ أَمْسَيْتُمْ فَكُفُّوا صِبْيَانَكُمْ فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَحُلُّوهُمْ (فَخَلُّوهُمْ) فَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ وَ اذْكُرُوا اسْمَ اللهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ (الشَّيَاطِينَ لَا تَفْتَحُ) بَابًا مُغْلَقًا و أَوْكُوا قِرَبَكُمْ وَ اذْكُرُوا اسْمَ اللهِ وَ خَمِّرُوا آنِيَتَكُمْ وَ اذْكُرُوا اسْمَ اللهِ وَ لَوْ أَنْ تَعْرُضُوا عَلَيْهَا (عَلَيْهِ) شَيْئًا وَ أَطْفِئُوا مَصَابِيحَكُمْ " ([1]) .

هناك أفعال عديدة استخدمها رسول الله – صلى الله عليه و سلم – في حديثه السابق ، و من تلك الأفعال ما يأتي (فكفوا ، فحلوهم ، فأغلقوا ، اذكروا ، أوكوا ، اذكروا ، خمروا ، اذكروا ، أطفئوا) ، فجميع هذه الأفعال وقعت في صيغة الأمر ، و نلاحظ أنّ كل فعل من هذه الأفعال قد اكتفى بمفعول واحد ، و مفاعيل تلك الأفعال على التوالي هي (صبيانكم ، الضمير المتصل هم ، الأبواب ، اسم ، قربكم ، اسم ، آنيتكم ، اسم ، مصابيحكم) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " الْتَمِسْ غُلَامًا مِنْ غِلْمَانِكُمْ يَخْدُمُنِي " ([2]) .

في الحديث السابق جاء الفعل (التمس) بصيغة الأمر ، و قد رفع فاعلا ، و هو (ضمير مستتر تقديره أنت) ، كما اكتفى هذا الفعل بتعديه إلى مفعول واحد ، و هو كلمة (غلاما) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ " ([3]) .

الفعل (فاقرءوا) في حديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – السابق رفع فاعلا ، و هو (واو الجماعة) ، و قد نصب مفعولا واحدا ، و هو (اسم الموصول ما – بمعنى الذي –) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " اهْجُ الْمُشْرِكِينَ فَإِنَّ جِبْرِيلَ مَعَكَ " ([4]) .

لقد ورد الفعل (اهج) في الحديث السابق بصيغة الأمر ، و قد تعدّى إلى مفعول واحد ، و

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 5623 / 482 . كتاب : الأشربة ، باب : تغطية الإناء .

[2] – صحيح البخاري ، ح 5425 / 468 . كتاب : الأطعمة ، باب : الحبس .

[3] – صحيح البخاري ، ح 5041 / 436 . كتاب : فضائل القرآن ، باب : مَنْ لم ير بأسًا أن يقول : سورة البقرة ، و سورة كذا و كذا .

[4] – صحيح البخاري ، ح 4124 / 338 . كتاب : المغازي ، باب : مرجع النبي – صلى الله عليه و سلم – من الأحزاب و مخرجه إلى بني قريضة و محاصرته إيّاهم .

هو كلمة (المشركين) .

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَأَصْلِحِ الْأَنْصَار وَ الْمُهَاجِرَةَ " ([1]) .

استخدم رسول الله – صلى الله عليه و سلم – في الحديث السابق الفعل (أصلح) ، حيث جاء هذا الفعل بصيغة الأمر ، و فاعل هذا الفعل (ضمير مستتر تقديره أنت) ، كما تعدّى هذا الفعل إلى مفعول واحد ، و هو كلمة (الأنصار) .

ثانيًا / الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين .

إنّ اللغة العربية تذخر بالعديد من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، و هذان المفعولان إمّا أن يكون أصلهما مبتدأ و خبر ، و إمّا ألاّ يكون كذلك ، و المتطلع لأحاديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – فإنّه يلاحظ العديد من الشواهد على ذلك ، و إليك تفصيل ذلك .

أ – الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما مبتدأ و خبر .

لقد ذكر النحاة أنّ الفعل قد يأتي متعديا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ و الخبر ، و هذه الأفعال تنقسم إلى قسمين و هما : أفعال القلوب ، و أفعال التحويل .

القسم الأول / أفعال القلوب . و هذه الأفعال قسمان ، و هما :

1– أن تدل هذه الأفعال على اليقين ، و هذه الأفعال هي التي تفيد التحقق من نسبة المفعول الثاني إلى المفعول الأول ، و أفعال هذا القسم هي : رأى ، علم ، وجد ، درى ، تعلّم ، ألفى .

2 – أن تدلّ هذه الأفعال على الرجحان ، و هي التي تفيد التردد بين نسبة المفعول الثاني إلى المفعول الأول و عدم نسبته إليه ، و أفعال هذا القسم هي : خال ، ظنّ ، حسب ، زعم ، عدّ ، حجا ، جعل و وهب .

القسم الثاني / أفعال التحويل . و هذه الأفعال هي : صيّر ، جعل ، وهب ، تخذ ، اتخذ ، ترك و ردّ .

و إليك تفصيل ذلك .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 3795 / 308 . كتاب : مناقب الأنصار ، باب : دعاء النبي – صلى الله عليه و سلم – : " أصلح الأنصار و المهاجرة " .

أولاً / أفعال القلوب الدالة على اليقين .

لقد ورد في أحاديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – العديد من أفعال القلوب ، و من تلك الأفعال ما يأتي :

أ – الفعل (رأى) .

إنّ الفعل (رأى) من الواجب أن يكون دالاّ على الرؤية القلبية لا الرؤية العينية ، و هذا هو الفرق بين الفعل (رأى) المتعدي إلى مفعول به واحد ، و الفعل (رأى) المتعدي إلى مفعولين . و من أحاديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – الدالة على ذلك ما يأتي :

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " فَإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ رَأَى بَهْجَتَهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ " ([1]) .

فالفعل (رأى) هو فعل من الأفعال الدالة على اليقين و الذي يتعدى إلى مفعولين .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " وَ إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ " ([2]) .

إنّ الفعل (رأيت) في الحديث السابق قد رفع فاعلاً و هو (ضمير المتكلم المتصل – التاء –) و قد نصب مفعولين ، و هما : المصدر المؤول من أنْ و الفعل أردّ و المفعول الثاني هو (سبيهم) .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " إِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ " ([3]) .

الفعل (أرى) في حديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – قد رفع فاعلاً ، و هو (ضمير مستتر تقديره أنا) ، و قد نصب مفعولين ، و هما : المصدر المؤوّل من أنْ و الفعل تجعله ، و المفعول الثاني : شبه الجملة الجار و المجرور (في الأقربين) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 806 / 64 . كتاب : الآذان ، باب : فضل السجود .

[2] – صحيح البخاري ، 2307 ، 2308 / 180 . كتاب : الوكالة ، باب : إذا وهب شيئًا لوكيل أو شفيع قوم جاز ، لقول النبي – صلى الله عليه و سلم – لوفد هوازن حين سألوه المغانم ، فقال النبي – صلى الله عليه و سلم – : " نصيبي لكم " .

[3] – صحيح البخاري ، ح 4554 / 374 . كتاب : التفسير ، باب : قوله تعالى : ﴿ لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا ممّا تحبّون ﴾ . سورة آل عمران 3 / جزء من آية 92 .

ب – الفعل (علم) .

لقد ورد هذا الفعل في العديد من أحاديث رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و من ذلك :

* قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنَمْ حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَقْرَأُ " ([1]) . فالفعل (يعلم) قد نصب مفعولين ، و هما المفعول الأول (اسم الموصول ما) و المفعول الثاني (الجملة الفعلية يقرأ) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَ الْفَجْرِ " ([2]) .

الفعل (يعلمون) في الحديث السابق نصب مفعولين ، و هما : اسم الموصول (ما) بمعنى الذي ، و المفعول الثاني شبه الجملة الجار و المجرور في العتمة و الفجر .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ " ([3]) .

فالفعل (يعلّم) رفع فاعلا و هو ضمير مستتر تقديره هو ، و قد نصب مفعولين ، و هما : الناس ، دينهم .

ج – الفعل (وجد) .

و من الأحاديث التي وردت عن الرسول – عليه الصلاة و السلام – المشتملة على الفعل (وجد) ما يأتي :

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخَّرَهُ فَشَكَرَ اللهُ لَهُ فَغَفَرَ لَه " ([4]) .

الفعل (وجد) في الحديث السابق قد نصب مفعولين ، و هما غصن و المفعول الثاني شبه الجملة الجار و المجرور (على الطريق) .

---

[1] – صحيح البخاري ، 213 / 20 . كتاب : الوضوء ، باب : الوضوء من النوم ، و من لم ير من النعسة و النعستين أو الخفقة و ضوءًا .

[2] – صحيح البخاري ، ح 563 / 46 . كتاب : مواقيت الصلاة ، باب : مَنْ كره أن يقال للمغرب : العشاء .

[3] – صحيح البخاري ، ح 50 / 6 . كتاب : الإيمان ، باب : سؤال جبريل النبي – صلى الله عليه و سلم – عن الإيمان و الإسلام و الإحسان ، و علم الساعة .

[4] – صحيح البخاري ، ح 652 / 52 . كتاب : الآذان ، باب : فضل التهجير إلى الظهر .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ وَ الصَّحِيفَةَ " ([1]) .

فالفعل (وجد) في الحديث السابق قد رفع فاعلا ، و هو الضمير المستتر تقديره هو ، و نصب مفعولين .

د – الفعل (درى) .

لقد استخدم الرسول – صلى الله عليه و سلم – أحاديث عديدة ذكر فيها الفعل (درى) ، و من تلك الأحاديث ما يأتي :

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْيَنْفُضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلَفَهُ عَلَيْهِ " ([2]) . لقد نصب الفعل (يدري) مفعولين ، و هما (اسم الموصول ما ، الجملة الفعلية خلفه) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " يَا مُعَاذُ هَلْ تَدْرِي حَقَّ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ " ([3]) .

هـ – الفعل (تعلّم) .

لقد أورد النبي – صلى الله عليه و سلم – الفعل تعلّم في بعض أحاديثه ، و من تلك الأحاديث ما يأتي :

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ " ([4]) .

فالفعل (تعلّم) رفع فاعلا و هو (ضمير مستتر تقديره هو) و نصب مفعولا (القرآن) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَفَاتِيحُ (مَفَاتِحُ) الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ لَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللهُ وَ لَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ إِلَّا اللهُ وَ لَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي الْمَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللهُ وَ لَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ " ([5]) .

في الحديث السابق الفعل (يعلم) رفع فاعلاً و هو ضمير مستتر تقديره هو ، و نصب

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 2291 / 178 .كتاب : الكفالة ، باب : الكفالة في القرض و الديون بالأبدان و غيرها .

[2] – صحيح البخاري ، ح 6320 / 532 . كتاب : الدعوات ، باب : رقم 13 .

[3] – صحيح البخاري ، ح 2856 / 230 . كتاب : الجهاد ، باب : اسم الفرس و الحمار .

[4] – صحيح البخاري ، ح 5027 ، 5028 / 436 . كتاب : فضائل القرآن ، باب : خيركم مَنْ تعلّم القرآن و علّمه .

[5] – صحيح البخاري ، ح 4791 / 406 . كتاب : التفسير ، باب : قوله تعالى : ﴿ لا تدخلوا بيوت النبيّ إلاّ أنْ يُؤذنَ لكم إلى طعام ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ إنّ ذلكم كان عند الله عظيمًا ﴾ سورة الأحزاب 33 / 53 .

مفعولين وهما : اسم الموصول (ما) ، و شبه جملة الجار و المجرور في غد .

كذلك نصب الفعل (يعلم) مفعولين ، و هما اسم الموصول (ما) و المفعول الثاني الجملة الفعلية (تغيض الأرحام) .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " وَ لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ وَ لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَ الصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَ لَوْ حَبْوًا " ([1]) .

تكرر في الحديث السابق الفعل (يعلمون) مرتين ، و في المرتين رفع فاعلا و هو ضمير مستتر تقديره (هم) ، و نصب مفعولين ، و مفعولي الفعل الأول فهما : اسم الموصول (ما) و المفعول الثاني شبه الجملة الجار و المجرور (في التهجير) ، و أمّا مفعولي الفعل الثاني فهما : اسم الموصول (ما) و المفعول الثاني شبه جملة الجار و المجرور (في العتمة و الصبح) 0

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ " ([2]) .

يعلِّمُكُمْ : الضمير (كم) في محل نصب مفعول به أول للفعل (يُعَلِّمُ) . دِينَكُمْ : مفعول به ثان للفعل (يُعَلِّمُ) .

ز – الفعل (ألفى) .

من خلال تفحص الباحث لأحاديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – فإنّه لم يجد أيّة موضع قد استعمل فيه الرسول – صلى الله عليه و سلم – الفعل (ألفى) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 615 / 50 . كتاب : الآذان ، باب : الاستهام في الآذان ، و يُذكر أنّ أقوامًا اختلفوا في الآذان فأقرع بينهم سعد .

[2] – صحيح البخاري ، ح 50 / 6 . كتاب : الإيمان ، باب : سؤال جبريل النبيّ – صلّى الله عليه و سلّم – عن الإيمان و الإسلام و الإحسان ، و علم الساعة .

ثانيًا / الأفعال الدالة على الرجحان .

لقد استخدم الرسول – صلى الله عليه و سلم – العديد من الأفعال التي تدل على الرجحان ، و من ذلك ، ما يأتي :

أ – الفعل (ظنّ) .

و من الأحاديث التي اشتملت على هذا الفعل ، ما يأتي :

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلُنِي (يَسْأَلَنِي) عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ " ([1]) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَا زَالَ يُوصِينِي جِبْرِيلُ بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُه " ([2]) .

ب – الفعل (حسب) .

و من أحاديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – التي اشتملت على الفعل (حسب) ما يأتي :

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " فَقَالَ وَيْلَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ مِرَارًا ثُمَّ قَالَ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لَا مَحَالَةَ فَلْيَقُلْ أَحْسِبُ فُلَانًا " ([3]) .

الفعل (أحسب) رفع فاعلا و هو (ضمير مستتر تقديره أنا) ، و قد نصب مفعولين و هما (فلانا ، و المفعول الثاني محذوف) .

ت – الفعل (زعم) .

و من الأحاديث التي وردت عن الرسول – صلى الله عليه و سلم – و مشتملة على الفعل (زعم) ما يأتي :

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " وَ حَتَّى يُبْعَثَ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ قَرِيبٌ مِنْ

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 99 / 11 . كتاب : العلم ، باب : الحرص على الحديث .

[2] – صحيح البخاري ، ح 6014 / 509 . كتاب : الأدب ، باب : الوصاءة بالجار ، و قول الله تعالى : ﴿ و اعبدوا الله و لا تشركوا به شيئا و بالوالدين إحسانا ﴾ . سورة النساء 4 / جزء من آية 36 .

[3] – صحيح البخاري ، 2662 / 211 . كتاب : الشهادات ، باب : تعديل النساء بعضهنّ بعضًا .

ثَلَاثِينَ كُلُّهُمْ يزعم أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ وَ حَتَّى يُقْبَضَ الْعِلْمُ وَ تَكْثُرَ الزَّلَازِلُ وَ يَتَقَارَبَ الزَّمَانُ وَ تَظْهَرَ الْفِتَنُ وَ يَكْثُرَ الْهَرْجُ " ([1]) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ فَزَعَمَ أَنِّي لَا أَقْدِرُ أَنْ أُعِيدَهُ كَمَا كَانَ " ([2]) .

ث – الفعل (عدّ) .

من خلال تفحص الباحث لأحاديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – فإنّه لم يجد أيّة موضع قد استعمل فيه الرسول – صلى الله عليه و سلم – الفعل (عدّ) .

ج – الفعل (حجا) .

من خلال تفحص الباحث لأحاديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – فإنّه لم يجد أيّة موضع قد استعمل فيه الرسول – صلى الله عليه و سلم – الفعل (حجا) .

ح – الفعل (جعل) .

و من الأحاديث التي وردت عن الرسول – صلى الله عليه و سلم – و مشتملة على الفعل (جعل) ما يأتي :

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " جَعَلَ اللهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جُزْءٍ فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةً وَ تِسْعِينَ جُزْءًا وَ أَنْزَلَ فِي الْأَرْضِ جُزْءًا وَاحِدًا " ([3]) . الفعل (جعل) رفع فاعلاً و هو لفظ الجلالة الله ، و نصب مفعولين اثنين ، و هما (الرحمة ، مائة) .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " أَوْ لَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يَجْعَلَ اللهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ أَوْ يَجْعَلَ اللهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ " ([4]) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 7121 / 593 ، 594 . كتاب : الفتن ، باب : رقم 25 .

[2] – صحيح البخاري ، ح 4482 / 368 . كتاب : التفسير ، باب قول الله تعالى : ﴿ و قالوا اتخذ الله ولدا ﴾ . سورة البقرة 2 / جزء من آية 116 .

[3] – صحيح البخاري ، ح 6000 / 508 . كتاب : الأدب ، باب : جعل الله الرحمة في مائة جزء .

[4] – صحيح البخاري ، ح 691 / 55 . كتاب : الآذان ، باب : إثم مَنْ رفع رأسه قبل الإمام .

لقد ورد الفعل (يجعل) في الحديث السابق مرتين ، و كلا المرتين رفع فاعلا و هو (لفظ الجلالة الله) و نصب كلا الفعلين مفعولين ، فمفعولي الفعل الأول هما : (رأسه ، رأس) و أمّا مفعولي الفعل الثاني ، فهما : (صورته ، صورة) .

خ – الفعل (وهب) .

و من الأحاديث التي وردت عن الرسول – صلى الله عليه و سلم – و مشتملة على الفعل (وهب) قوله – صلى الله عليه و سلم – : " تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ لَا يُبَاعُ وَ لَا يُوهَبُ وَ لَا يُورَثُ " ([1]) .

[1] – صحيح البخاري ، ح 2764 / 222 . كتاب : الوصايا ، باب : و ما للوصي أن يعمل في مال اليتيم و ما يأكل منه بقدر عمالته .

القسم الثاني / أفعال التحويل

و من أفعال التحويل ، ما يأتي :

أ – الفعل (اتخذ) . و من الأحاديث التي وردت عن الرسول – صلى الله عليه و سلم – متمثلة في ذلك :

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ " ([1]) .

فالفعل (اتخذوا) رفع فاعلا و هو الضمير المتصل واو الجماعة ، كما نصب مفعولين ، و

هما : قبور ، مساجد .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَ النَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا " ([2]) .

الفعل (اتخذوا) نصب مفعولين ، و هما : (قبورا ، مسجدا) .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ وَ نَقَشْتُ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله فَلَا يَنْقُشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِهِ " ([3]) . الفعل (اتخذت) في الحديث السابق رفع فاعلا و هو (تاءَ المتكلم) ، و قد نصب مفعولين ، و هما المفعول الأول (خاتمًا) و المفعول الثاني (شبه

جملة الجار و المجرور من ورق) .

ب – الفعل (ترك) .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " فَمَنْ تَرَكَ مَا شُبِّهَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَتْرَكَ " ([4]) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 426 / 36 . كتاب : الصلاة ، باب : التيمّن في دخول المسجد و غيره ، و كان ابن عمر يبدأ برجله اليمنى ثمّ فإذا خرج بدأ برجله اليسرى .

[2] – صحيح البخاري ، ح 1330 / 103 . كتاب : الجنائز ، باب : ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور .

[3] – صحيح البخاري ، ح 5877 / 500 . كتاب : اللباس ، باب : قول النبي – صلى الله عليه و سلم – : " لا ينقش على نقش خاتمه " .

[4] – صحيح البخاري ، ح 2051 / 160. كتاب : البيوع ، باب : الحلال بيّن و الحرام بيّن ، و بينهما مشتبهات .

الفعل (ترك) رفع فاعلا ، و هو الضمير المستتر تقديره هو ، و نصب مفعولين ، و هما المفعول الأول اسم الموصول ، و المفعول الثاني شبه جملة الجار و المجرور (من الإثم) .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " أَطْيَبُ عِنْدَ الله تَعَالَى مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ يَتْرُكُ طَعَامَهُ وَ شَرَابَهُ وَ شَهْوَتَهُ مِنْ أَجْلِي " ([1]) . لقد نصب الفعل (يترك) في الحديث السابق مفعولين ، و هما :
المفعول الأول طعامه ، و المفعول الثاني شبه جملة الجار و المجرور (من أجلي) .

ت – الفعل (ردَّ) . و من الأحاديث التي وردت في ذلك ما يأتي :

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " أَنَا أَعْلَمُ فَعَتَبَ الله عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرُدَّ الْعِلْمَ " ([2]) . هنا الفعل (يردّ) ورد بصيغة المضارع ، و رفع فاعلا و هو (ضمير مستتر تقديره هو) ، و قد نصب مفعولين .

ثالثًا / الجملة ذات الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل .

الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل عديدة ، و من تلك الأفعال :

أعلم ، أرى ، أنبأ ، نبّأ ، أخبر ، خبّر ، حدّث و أعطى . و إليك تفصيل ذلك .

أ – الفعل (أعلم) .

ينصب الفعل (أعلم) ثلاثة مفاعيل ، و من ذلك :

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَعْلَمَ مَا وَرَاءَ هَذَا ثُمَّ نَادَى يَا جَلِيحُ " ([3]) .

ب – الفعل (أرى) .

و منه قول النبي – صلى الله عليه و سلم – : " لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ الْجَنَّةَ إِلَّا أُرِيَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ لَوْ أَسَاءَ لِيَزْدَادَ شُكْرًا وَ لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ إِلَّا أُرِيَ مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ لَوْ أَحْسَنَ لِيَكُونَ عَلَيْهِ حَسْرَةً " ([4]) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 1894 / 148 . كتاب : الصوم ، باب : فضل الصوم .
[2] – صحيح البخاري ، ح 122 / 13 . كتاب : العلم ، باب : ما يُستحبّ للعالم إذا سئل : أيّ الناس أعلم ؟ فيكل العلم إلى الله .
[3] – صحيح البخاري ، ح 3866 / 314 . كتاب : مناقب الأنصار ، باب : إسلام عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – .
[4] – صحيح البخاري ، ح 6569 / 549 . كتاب : الرقاق ، باب : صفة الجنة و النار .

ت – الفعل (أنبأ) .

لم يرد في أحاديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – استعماله للفعل (أنبأ) .

ث – الفعل (نبّأ) .

مِن الأحادِيث التي وردت عن الرسول – صلى الله عليه و سلم – في ذلك قوله : " أَلَمْ أُنَبَّأْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَ تَصُومُ النَّهَارَ " ([1]) .

ج – الفعل (أخبر) .

لقد ورد عن الرسول – صلى الله عليه و سلم – العديد من الأحاديث التي اشتملت على الفعل (أخبر) ، و من ذلك ، ما يأتي :

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " أَلَا أُخْبِرُكِ مَا هُوَ خَيْرٌ لَكِ مِنْهُ تُسَبِّحِينَ اللهَ عِنْدَ مَنَامِكِ ثَلَاثًا وَ ثَلَاثِينَ وَ تَحْمَدِينَ اللهَ ثَلَاثًا وَ ثَلَاثِينَ وَ تُكَبِّرِينَ اللهَ أَرْبَعًا وَ ثَلَاثِينَ " ([2]) .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ " ([3]) .

ح – الفعل (خبّر) .

لم يرد أنّ الرسول – صلى الله عليه و سلم – قد استخدم الفعل (خبّر) في أحاديثه .

خ – الفعل (حدّث) . و من تلك الأحاديث :

* قول النبي – صلى الله عليه و سلم – : " أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا عَنِ الدَّجَّالِ مَا حَدَّثَ بِهِ نَبِيٌّ قَوْمَهُ " ([4]) .

فالفعل (حدّث) رفع فاعلاً و هو ضمير مستتر تقديره (هو) ، و نصب مفعولين ، و هما شبه الجار و المجرور و قومه .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 3419 / 279 . كتاب : أحاديث الأنبياء ، باب : قول الله تعالى : ﴿ و آتينا داود زبورا ﴾ . سورة النساء 4 / جزء من آية 163 .

[2] – صحيح البخاري ، ح 5362 / 463 . كتاب : النفقات ، باب : خادم المرأة .

[3] – صحيح البخاري ، ح 66 / 8 . كتاب : العلم ، باب : مَنْ قعد حيث ينتهي به المجلس ، و مَنْ رأى فرجة في الحلقة فجلس فيها .

[4] – صحيح البخاري ، ح 3338 / 269 . كتاب : أحاديث الأنبياء ، باب : قول الله عز و جلّ : ﴿ و لقد أرسلنا نوحا إلى قومه ﴾ . سورة هود 11 / جزء من آية 25 .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " أَرَأَيْتُمْ إِنْ حَدَّثْتُكُمْ أَنَّ الْعَدُوَّ مُصَبِّحُكُمْ أَوْ مُمَسِّيكُمْ أَكُنْتُمْ تُصَدِّقُونِي " ([1]) . فالفعل (حدّث) رفع فاعلا و هو تاء المتكلم ، و نصب مفعولين ، و هما الضمير (كم) و المفعول الثاني هو (مصبّحكم) .

د – الفعل (أعطى) .

و هناك العديد من المواضع التي استعمل فيها الرسول صلى الله عليه و سلم ، و من تلك المواضع ما يأتي :

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " وَ مَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللهُ وَ مَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللهُ وَ مَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَ أَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ " ([2]) . فالفعل (أعطي) نصب ثلاثة مفاعيل .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ مَا أَعْطَيْتُكَهَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ وَ أَنَا أُعْطَى بِهَا خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ " ([3]) .

فالفعل (أعطى) نصب ثلاثة مفاعيل ، و هذه المفاعيل هي : الضمير المتصل (الهاء) ، و المفعول الثاني (إيّاه) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 4972 / 431 . كتاب : التفسير ، باب : قول الله تعالى : ﴿ و تبّ * ما أغنى عنه ماله و ما كسب ﴾ سورة المسد 111 / جزء من الآية 1 و الآية 2 .

[2] – صحيح البخاري ، ح 1469 / 116 . كتاب : الزكاة ، باب : الاستعفاف عن المسألة .

[3] – صحيح البخاري ، ح 2258 / 175 . كتاب : الشُّفعة ، باب : عرض الشُّفعة على صاحبه قبل البيع .

الفصل الثالث

تعدية الفعل اللازم و لزوم الفعل المتعدي

و فيه أربعة مباحث ، وهي :

- المبحث الأول :

تعدية الفعل اللازم و وسائل تعديته .

- المبحث الثاني :

مواضع تعدية الفعل اللازم في صحيح البخاري . (دراسة تطبيقية) .

– المبحث الثالث :

لزوم الفعل المتعدي و التغيّر الدلالي .

- المبحث الرابع :

مواضع لزوم الفعل المتعدي في صحيح البخاري . (دراسة تطبيقية) .

المبحث الأوّل

تعدية الفعل اللازم و وسائل تعديته

إنّ المفعول الذي تدلّ عليه صيغة الفعل أقوى من المفعول الذي لا تدلّ عليه صيغة الفعل ، و هذا ما أشار إليه سيبويه ([1]) ؛ و لذلك نلاحظ أنّ الفعل اللازم يتعدّى إلى المفاعيل التي تدلّ عليه صيغة الفعل ، و هي : المصدر و ظروف الزمان .

كما تحدّث سيبويه عن تعدي الفعل اللازم للمصدر ، و في ذلك قال سيبويه : " و اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ الذي لا يَتَعَدَّى الفَاعِلَ يَتَعدَّى إِلى اسْمِ الحَدَثَانِ الذي أُخِذَ مِنْهُ ؛ لأَنَّهُ يُذْكَرُ لِيَدُلَّ على الحَدَثِ " ([2]) ، فهناك علاقة واضحة بين الفعل و منصوبه و هو المصدر ، فهو متضمّن معنى لمعناه ، و هو إن ذكر فقد يدلّ على نوع الحدث أو عدده و ليس كذلك المفعول الذي لا يتضمّنه الفعل .

و يتعدّى الفعل اللازم أيضا إلى اسم المكان المشتقّ من لفظه ، و العلاقة هنا دلالية و لفظيّة حتى و إن لم يدلّ الفعل بلفظه على هذا المفعول ، فهذا المفعول من لوازمه ، و هذا الفعل ممّا يقتضيه المفعول ([3]) .

كذلك يتعدّى الفعل اللازم إلى ما دلّ على المكان ، مثل : وَجْهٌ ، يَدٌ و مَكَانٌ . و قد ذكر سيبويه ذلك في كتابه قائلا : " و يَتَعَدَّى إِلى مَاشْتُقَّ مِنْ لَفْظِهِ اسْمًا لِلْمَكانِ و إِلى المَكانِ ؛ لأَنَّهُ إذا قالَ : ذَهَبَ أَوْ قَعَدَ فَقَدْ عُلِمَ أَنَّ لِلْحَدَثِ مَكَانًا وَ إِنْ لمْ يَذْكُرْهُ ، كَمَا عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ذَهَابٌ ، و ذَلِكَ قَوْلُكَ : ذَهَبْتُ المَذْهَبَ البَعِيدَ ، جَلَسْتُ مَجْلِسًا حَسَنًا ، و قَعَدْتُ مَقْعَدًا كَرِيْمًا و قَعَدْتُ المَكانَ الذي قَعَدْتَ " ([4]) .

---

[1] – انظر : شرح الكتاب 3 / 213 و الأصول في النحو 1 / 188 .

[2] – الكتاب 1 / 34 .

[3] – انظر : الكتاب 1 / 34 .

[4] – الكتاب 1 / 35 .

و قد يتعدّى الفعل اللازم إلى المسافة المكانية المقيسة من نحو تعديه للزمن المؤقت ، و قد ذكر سيبويه أنّ الفعل يتعدّى إلى ما كان وقتا في الأزمنة و ذلك لأنّه وقت يقع في المكان و لا يختصّ به مكان واحد ، و من ذلك قولك : ذَهَبْتُ فَرْسَخَيْنِ و سِرْتُ المِيْلَيْنِ ([1]) .

إنّ هناك العديد من الأشخاص الذين يستعملون اللغة العربية يقومون بتعدية الفعل اللازم إلى أسماء لا دلالة عليها في الأفعال ، و قد ذكر سيبويه ذلك ، فقال : " و قَدْ قَالَ بَعْضُهُمُ : ذَهَبْتُ الشامَ ، شَبَهٌ بِالمُبْهَمِ إذا كانَ مَكَانًا يَقَعُ عَلَيْهِ المَكانُ و المَذْهَبُ و هَذا شَاذٌّ ؛ لأَنَّه لَيْسَ في ذَهَبَ دَلِيْلٌ عَلى الشامِ ، لكنَّ فِيْهِ دَلِيْلٌ على المَذْهَبِ و المَكَانِ " ([2]) .

هناك أسماء تدلّ على الأماكن غير المبهمة ، و هذه الأسماء نجد أنّ الفعل اللازم يتعدّى إليها بحرف الجرّ ، لكنّ حرف الجرّ قد حذف و عدّي الفعل تعدية مباشرة .

كما أنّ هذه الأسماء التي تعدّى إليها الفعل اللازم تعدية للظروف قد اختلف النحاة فيها ، قال ابن السراج : " وَ قَدِ اخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِيْ : دَخَلَ البَيْتَ ، هَلْ هُوَ مُتَعَدٍّ أَمْ غَيْرَ مُتَعَدٍّ ؟ و إِنَّمَا التَبَسَ عَلَيْهِمُ ذَلِكَ لاسْتِعْمَالِ العَرَبِ لَهُ بِغَيْرِ حَرْفِ الجَرِّ فِيْ كَثِيرٍ مِنَ المَواضِعِ " ([3]) .
كذلك نلحظ أنّ السيرافي قد استدلّ على أنّ الفعل (دخل) فعل لازم بأنّك تقول : دَخَلْتُ فِي الأَمْرِ ، كذلك تستطيع أن لا تعديه ، فتقول : دَخَلْتُ الأمْرَ ([4]) ، و هنا الفعل دخل فعل لازم حذف منه حرف الجر . و قد احتجّ القائلون بتعدي الفعل دخل بنفسه بحجتين ([5]) ، و هما : أولاً / أنّك تقول : البيت دخلته ، و لو كان لازما لتعدى الفعل إلى ضميره بحرف الجرّ ؛ و ذلك لأنّ الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها .

---

[1] – انظر : الكتاب 1 / 36 .
[2] – الكتاب 1 / 35 و انظر : توضيح المقاصد 91/2 و ارتشاف الضرب 253/2 و همع الهوامع 153/3 .
[3] - الكتاب 1 / 35 و انظر : الارتشاف 253/2 و همع الهوامع 153/3.
[4] – انظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 492 و شرح الجمل 1 / 336 و مغني اللبيب 417 و 856 و الأشباه و النظائر 1 / 37 – 38 .
[5] – انظر : المقتضب 4 / 337 و 339 و شرح المفصّل 2 / 44 و شرح الجمل 1 / 335 .

ثانيًا / اطراد وصول الفعل دخلت إلى ما بعدها بنفسه ، فلا يمتنع من النصب ما كان مثل البيت ، و ذلك مثل : دخلت المسجد ، و قد تمّ الردّ على الحجتين السابقتين ، فالأولى ردّ النحاة بقولهم : البَيْتُ دَخَلْتُ فِيْهِ ، و الضمائر تردّ الأشياء لأصولها ، أمّا الحجة الثانية فقد ردّ النحاة عليها بأن قالوا تنتقض هذه الحجة بمثل : دَخَلْتُ فِي الأَمْرِ ، و لا يقال : دَخَلْتَ الأَمْرَ . فالراجح في الفعل (دخل) أنّه فعل لازم ([1]) .

وسائل تعدية الفعل /

إنّ المقصود بوسائل تعدية الفعل أي : الطرق التي تغير بها الأفعال المجردة عند إنتاج الأفعال المزيدة ، فالأفعال أحيانا تكتسب صفة التعدي بالزيادة ، و قد ذكر عباس حسن أنّ هذه الوسائل متشابهة في تعدي الفعل اللازم ، و تختلف هذه الوسائل أيضًا في أنّ كل واحدة تقيد مع التعدية معنى خاصًّا ، فتفيد واحدة جعل الفاعل مفعولًا به و ذلك مثل همزة التعدية ([2]) . و يعدّ كلام عباس حسن مخالف لمذهب الجمهور ، فقد قال السيوطي : " ادَّعَى الجُمْهُورُ أَنَّ مَعْنَاهُمَا أَيْ الهَمْزَةَ وَ التَّضْعِيْفَ أَوْ الهَمْزَةَ و البَاءَ فِيْ التَّعْدِيَةِ وَاحِدٌ ، فَلَا يُفْهَمُ هَذَا التَّضْعِيْفُ تِكْرَارَ و لا مُبَالَغَةَ و لا مُصَاحَبَةَ " ([3]) .

و قد ذكر النحاة العديد من وسائل تعدية الفعل ، و من تلك الوسائل ما يأتي :

أوّلاً / التعدية بالهمزة .

لقد فرّق سيبويه بين صيغة اللازم (فعل) و صيغة المتعدي بالهمزة (أفعل) من حيث المعنى ، و مرجع هذه التفرقة إلى ما يطرأ على الصيغة من معنى التصيير ، و في ذلك قال سيبويه : " تَقُولُ : دَخَلَ وَ خَرَجَ وَ جَلَسَ ، فَإِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّ غَيْرَهُ صَيَّرَهُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا قُلْتَ : أَخْرَجَهُ وَ أَدْخَلَهُ وَ أَجْلَسَهُ " ([4]) .

---

[1] – انظر : اللباب في علل البناء و الإعراب 1 / 173 و نزع الخافض في الدرس النحوي ص 215 .

[2] – انظر : النحو الوافي 2 / 152 .

[3] – همع الهوامع 5 / 16 .

[4] – الكتاب 4 / 55 و انظر : اللباب في علل البناء و الإعراب 1 / 269 .

و يقول أبو علي الفارسي : " الأَفْعَالُ التِي لا تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ إِذَا نَقَلْتَ الهَمْزَةَ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ ، و المُتَعَدِّيَةُ إِلَى مَفْعُولٍ إِذَا نُقِلَتْ بِالهَمْزَةِ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولَيْنِ " ([1]) .

و قد تحدّث المبرّد أيضًا عن ذلك ، فنراه يقول : " تَقُولُ : خَرَجَ زَيْدٌ ، فَإِذَا فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ غَيْرُهُ قُلْتُ : أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللهِ ، أَيْ : جَعَلَهُ يَخْرُجُ " ([2]) .

لقد وضع السهيلي أساسًا لمعرفة ما ينقل من الأفعال ، و هذا الأساس هو عبارة عن حصول صفة في الفاعل ، فنراه يقول في ذلك : " لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَفْعَلْتُهُ ، فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ : جَعَلْتُهُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ، و قَلَّما يَنْكَسِرُ هَذَا الأَصْلُ فِيْ غَيْرِ المُتَعَدِّي إِذَا كانَ ثُلَاثِيًّا ، نَحْوَ : قَعَدَ و أَقْعَدْتُهُ ، طَالَ و أَطَلْتُهُ ، و أَمَّا المُتَعَدِّي فَمِنْهُ مَا يَحْصُلُ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ صِفَةٌ فِي نَفْسِهِ و لَا يَكُونُ اعْتِمَادُهُ فِي الثانِي عَلَى المَفْعُولِ فَيَجُوزُ نَقْلُهُ ، و مِنْ ذَلِكَ : طَعِمَ زَيْدٌ الخُبْزَ و أَطْعَمَهُ ، و كَذَلِكَ : جَرَعَ المَاءُ و أَجْرَعَهُ " ([3]) .

لقد قام السهيل بتخريج العديد من الأفعال مثل الفعل كسي على وزن فعل ، فالسهيلي لم يعدّ الفعل كسي كما قام بتعدية الفعل لبس ، و قد علل السهيلي ذلك بأنّ الكسوة ستر للعورة ؛ لذلك جاءت على وزن سترته و حجبته ([4]) .

و قد نشأ خلاف بين النحاة حول قضية التعدي بالهمزة من حيث السماع و القياس ، و قد أورد السيوطي تلك الآراء ([5]) ، و منها :

أ – رأي سيبويه . لقد رأى سيبويه أنّ التعدي بالهمزة قياسي في الأفعال اللازمة و سماعي في الأفعال المتعدية .

ب – رأي المبرّد . أورد المبرّد أنّ التعدي بالهمزة سماع في كلّ من الأفعال اللازمة و المتعدية .

---

[1] – انظر : الخصائص 2 / 214 .

[2] – المقتضب 2 / 214 .

[3] – نتائج الفكر ص 328 .

[4] – انظر : نتائج الفكر ص 328 .

[5] – همع الهوامع 5 / 14 و انظر : توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك 1 / 572 .

ت – أمّا الأخفش و الفارسي فقد رأوا أنّ التعدي بالهمزة قياسي في الفعل اللازم و المتعدي .

ث – و هناك فئة من النحاة رأوا أنّ التعدي بالهمزة قياسي في الأفعال التي تحدث الفعلية أي في الأفعال التي تكسب فاعلها صفة من نفسها لم تكن فيها قبل الفعل ، و من ذلك : قامَ ، ذَهَبَ ، فَتَقُولُ : أَقَمْتُهُ ، أَذْهَبْتُهُ أَيْ : جَعَلْتُهُ عَلى هَذِهِ الصِّفَةِ .

ج – من النحاة من رأى أنّ التعدي بالهمزة سماع و ذلك في الأفعال التي لا تحدث الفعلية ، و من ذلك : أَشْرَبْتُ زَيْدًا مَاءً ، فلا تقيس عليه قولنا : أَذْبَحْتَهُ الكَبْشَ ، أَيْ : جَعَلْتُهُ يَذْبَحَهُ ؛ و ذلك لأنّ الفاعل يصير على هيئة لم يكن عليها من قبل .

ثانيًا / التعدي بالتضعيف .

و المقصود بالتضعيف هنا أي : تضعيف عين الفعل ، فكما يتعدى الفعل بالهمزة يتعدّى أيضا بالتضعيف ، و من ذلك : كبر محمد كبّرته . و قد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله : " و قَدْ يَجِيءُ الشَّيْءُ عَلَى فَعَلْتَ فَيَشْتَرِكَ أَفْعَلْتَ كَمَا أَنَّهُمَا قَدْ يَشْتَرِكَانِ فِيْ غَيْرِ هَذَا ، و ذَلِكَ كَقَوْلِكِ : فَرِحْتَهُ و فَرَّحْتَهُ ، و إِنْ شِئْتَ أَفْرَحْتَهُ ، و غَرِمَ و غَرِمْتَهُ و أَغْرَمْتَهُ إِنْ شِئْتَ " ([1]) .

و قد أورد سيبويه العديد من الأمثلة على تعدية الفعل بالتضعيف ، و من تلك الأمثلة : أَفْرَحْتَ و فَرَّحْتَ ، يقول سيبويه : " و قَالُوا أَسْقَيْتَهُ فِيْ مَعْنَى سَقَّيْتَهُ ، فَدَخَلَتْ عَلَى فَعَلْتَ كَمَا تَدْخُلُ فَعَّلَتْ عَلَيْها يَعْنِي فِيْ فَرَّحْتَ و أَخَوَاتِهَا " ([2]) .

أورد النحاة أنّ هناك العديد من الأفعال التي تتعدى بالهمزة و يجوز لنا أيضا تعديتها بالتضعيف ، و هذا ما لحظناه عند سيبويه ، و من تلك الأفعال : فَزِعَ و أَفْزَعْتَهُ ، و يجوز أن تقول : فَزَّعْتُهُ ، كذلك هناك العديد من الأفعال التي تتعدى بالتضعيف و يجوز تعديتها بالهمزة ، و منه : فَرِحَ فَرَّحْتُهُ ، كما و يجوز أن نقول : أَفْرَحْتَهُ ، و قد أورد سيبويه أَنَّ فَعَّلَ تغني عن أَفْعَلَ . أمّا الكسائي فقد فرّق بين التعدي بالهمزة و التعدي بالتضعيف ([3]) .

---

[1] – الكتاب 4 / 56 .

[2] – الكتاب 4 / 58 .

[3] – أدب الكاتب : ابن قتيبة ص 487 .

كذلك تحدث السيوطي عن ذلك فذكر أنّ التعدية بالهمزة لا تدلّ على تكرير ، أمّا التعدية بالتضعيف فتدلّ على التكرير ، فقولنا : (فَرَّحْتَهُ) تدل على أنّ الفعل فرح قد حدث عدة مرات ، أمّا (أَفْرَحْتَهُ) فتدل على أنّ الفعل حدث لمرة واحدة فقط .

أمّا سيبويه فلا يرى أنّ هناك خلاف بين التعدي بالهمزة و التعدي بالتضعيف ، و في ذلك يقول : " و قَدْ يَجِيءُ فَعَلْتَ و أَفْعَلْتَ فِيْ مَعْنَى واحِدٍ مُشْتَرِكَيْنِ كَمَا جاءَ فِيْ صَيَّرْتُهُ فَاعلًا و نَحْوَهُ ، و مِنْ ذَلِكَ : وَعَزْتَ إِلَيْهِ و أَوْعَزْتَ و خَبَّرْتَ و أَخْبَرْتَ ، و سَمَّيْتَ و أَسْمَيْتَ ، و قَدْ يَجِيْئَانِ مُفْتَرِقَيْنِ ، مِثْلَ : عَلِمْتَهُ و أَعْلَمْتَهُ فَعَلَّمْتَ " ([1]) ، و التعدي بالتضعيف هو سماع في الفعل اللازم و المتعدي ، و هذا مذهب سيبويه ([2]) .

ثالثًا / بناء الفعل على وزن (استَفْعَلَ) .

يمكن للفعل أن يتعدى إذا بني على وزن استفعل ، و سين استفعل و زائدها و هما الهمزة و التاء كقولك : خَرَجَ الشيءُ و استَخْرَجْتُهُ ، و قد ورد عن ابن عصفور قوله : " اسْتَفْعَلَ تَكُونُ مُتَعَدَّيَةً و غَيْرَ مُتَعَدِّيَةٍ ، فَالمُتَعَدِّيَةُ نَحْوَ : استَحْسَنتُ الشيءَ ، و غَيْرُ المُتَعَدِّيَةِ نَحْوَ : استَقْدَمَ و استَأْخَرَ ، و تَكُونُ مَبْنِيَّةً مِنْ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ و غَيْرَ مُتَعَدٍّ ، فَالمَبْنِيَّةُ مِنْ مُتَعَدٍّ نَحْوَ : استَعْصَمَ و استَعْلَمَ ، و هُمَا مَبْنِيَّانِ مِنْ عَصِمَ و عَلِمَ ، و المَبْنِيَّةُ مِنْ غَيْرِ المُتَعَدِّي نَحْوَ : استَحْسَنَ و استَقْبَحَ ، و هُمَا مَبْنِيَّانِ مِنْ حَسُنَ و قَبُحَ " ([3]) .

رابعًا / التعدي بدون الهمزة .

هناك العديد من الأفعال اللازمة التي أوردها النحاة قد جاء المتعدي منها من غير الهمزة أو التضعيف ، و يرى سيبويه أنّ استعمال هذه الأفعال منقولة عن العرب ، و في ذلك قال سيبويه : " و قَالَ بَعْضُ العَرَبِ : أَفْتَنْتُ الرَّجُلَ و أَحْزَنْتُهُ و أَرْجَعْتُهُ و أَعْوَرْتَ عَيْنُهُ ، أَرَادُوا جَعَلْتُهُ حَزِيْنًا و فَاتِنًا " ([4]) .

---

[1] – الكتاب 4 / 62 و انظر : اللباب في علل البناء و الإعراب 1 / 269 .

[2] – انظر : توضيح المقاصد و المسالك 1 / 573 .

[3] – الممتع في التصريف 1 / 194 و انظر : اللباب في علل البناء و الإعراب 1 / 269 .

[4] – الكتاب 4 / 57 .

و قد ذهب ابن جني إلى أنّ هناك أفعال تنقل بالمثال و ليس بالهمزة ، و في ذلك قال ابن جني : " فَأَمَّا كَسَيْتُ زَيْدًا ثَوْبًا فَإِنَّهُ و إِنْ لَمْ يُنْقَلْ بِالهَمْزَةِ فَإِنَّهُ نُقِلَ بِالمِثَالِ ، أَلَا تَرَاهُ نَقَلَ مِنْ فعل إلى فعل ، و إِنَّمَا جَازَ نَقْلُهُ بفعل لَمَّا كانَ فعل و أَفْعَلَ كَثِيْرًا مَا يُعْتَقَبَانِ عَلَى المَعْنَى الواحِدِ ، نَحْوَ : جَدَّ فِي الأَمْرِ و أَجَدَّ ، و صَدَّتْهُ عَنْ كَذَا و أَصْدَتْهُ ، و قَصُرَ عَنِ الشيءِ و أَقْصَرَ ، و سَحَتَهُ اللهُ و أَسْحَتَهُ و نَحْوَ ذلكَ " (1) .

و قد ذهب المبرد إلى أنّ أمثال هذه الأفعال قد نجدها قد تعدّيت على حذف الزوائد ، قال المبرّد : " فَأَمَّا طَرَحْتُ البِئْرَ و طَرَحْتُهَا و غَاصَ الماءُ و غُصْتُهُ و كَسَبَ زَيْدٌ دِرْهَمًا و كَسَبْتَهُ فَهُوَ عَلَى هَذَا يَحْذِفُ الزَّوائِدَ " (2) .

خامسًا / التعدي بحرف الجر .

إنّ الفعل اللازم يتعدّى بحرف الجرّ، و فيذلك أورد سيبويه : " و إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ و عُمَرًا مَرَرْتُ بِهِ ، نَصَبْتَ ، و كَانَ الوَجْهُ لِأَنَّكَ بَدَأْتَ بِالفِعْلِ و لَمْ تَبْتَدِئْ اسْمًا تَبْنِيهِ عَلَيْهِ و لَكِنَّكَ قُلْتَ : فَعَلْتَ ثُمَّ بَنَيْتَ عَلَيْهِ المَفْعولَ و إِنْ كَانَ الفِعْلُ لاَ يَصِلُ إِلَيْهِ إِلاَّ بِحَرْفِ الإِضَافَةِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ زَيْدًا ، و لَوْلاَ أَنَّهُ كَذَلِكَ مَا كانَ وَجْهُ الكَلامِ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ و قُمْتُ ، و عُمَرًا مَرَرْتُ بِهِ ، و نَحْوَ ذَلِكَ قَوْلُكَ : خَشِنْتُ بِصَدْرِهِ ، فَالصَّدْرُ فِيْ مَوْضِعِ نَصْبٍ و قَدْ عَمِلَتْ الباءُ " (3) ، و يجوز لنا حذف حرف الجر الباء في كلمة صدره ، و لا يجوز في مررت بزيد إلاّ في الضرورة الشعرية .

لقد أجاز النحاة تعدية الفعل اللازم بحرف الجر ، أي : إذا علّق حرف الفعل اللازم بمفعول به معنى عدّي بحرف الجرّ ، و ذلك نحو : ذَهَبْتَ بِزَيْدٍ ، بمعنى : أَذْهَبْتَهُ (4) .

لقد اختلف النحاة حول تعدي الفعل بالهمزة و حرف الجر ، و خاصة حرف الجر الباء ، فهناك من النحاة من ذهب إلى أنّ كلّ من تعدية الفعل بالهمزة و حروف الجر متساوية ، و

---

[1] – الخصائص 2 / 214 .

[2] – المقتضب 2 / 105 .

[3] – الكتاب 1 / 92 و الأصول في النحو 2 / 14 و اللمع في العربية ص 51 و الكامل 1 / 50 و خزانة الأدب 9 / 121 .

[4] – انظر : توضيح المقاصد و المسالك 2 / 623 .

من النحاة من رأى أنّ هناك خلاف من حيث المعنى في الأفعال المتعدية بالهمزة و حرف الجر. و قد عدّ سيبويه تعدّي الفعل بحرف الجر مثل تعديته بالهمزة ، و في ذلك قال سيبويه : " تَقُولُ غَفِلْتُ ، أَيْ : صِرْتُ غَافِلًا ، و أَغْفَلْتَ إِذًا أَجَزْتَ أَنَّكَ تَرَكْتَ شَيْئًا وَ وَصَلْتَ غَفْلَتَكَ إِلَيْهِ ، وَ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ : غَفَلَ عَنْهُ ، فَاجْتَزَأْتَ بـــ (عَنْهُ) عَنْ أَغْفَلْتَهُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ عَنْهُ فَقَدْ جزْتَ بِالذي وَصَلْتَ غَفْلَتَكَ إِلَيْهِ " ([1]) .

لقد قام المبرّد بالتفريق بين كلّ من التعدي بالهمزة و التعدي بحرف الجرّ الباء من حيث المعنى ، و في ذلك قال ابن عصفور : " و هِيَ عَنْدَنَا بِمَعْنَى الهَمْزَةِ خِلَافًا لِلْمُبَرَّدِ فَإِنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا فِي المَعْنَى ، فَإِذَا قُلْتَ : أَقَمْتَ زَيْدًا ، فَالمَعْنَى جَعَلْتُهُ يَقُومُ و لَا يُلْزِمُكَ أَنْ تَقُومَ مَعَهُ ، و إِذَا قُلْتَ قُمْتُ بِزَيْدٍ فَالمَعْنَى جَعَلْتُهُ يَقُومُ و قُمْتُ مَعَهُ فَمَا بَعْدَ البَاءِ يَشْتَرِكُ عِنْدَهُ مَعَ الفاعِلِ فِعْلُهُ و لَيْسَ كَذَلِكَ المَفْعُولُ المَنْقُولُ بِالهَمْزَةِ " ([2]) .

فالمبرّد يقول : إذا قلت أذهبت محمدا هنا المعنى جعلته يذهب و لا يوجبك الذهاب معه ، أمّا إذا قلت ذهبت بمحمد فالمعنى هنا جعلته يذهب و ذهب معه .

و قد تحدّث الجرجاني عن مسألة تعدية الفعل بحرف الجر ([3]) ، فذكر أنّ تعدي الفعل بحرف الجر الباء وجهين ، و هما :

أ – تريد أنّك صاحبته و إنّما قد أزلته عن مكانه . و من ذلك قول الشاعر امرؤ القيس :

خَلِيْلَيَّ مُرَّا بِيْ عَلَى أُمِّ جُنْدُبٍ لِنَقْضِيَ لُبَاناتِ الفُؤادِ المُعَذَّبِ ([4]) .

ب – لا تكون صاحبته و إنّما قد أزلته عن مكانه . و من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَيُصِيبُ بِهِ مَن

---

[1] – الكتاب 4 / 62 .

[2] – شرح جمل الزجاجي 1 / 493 .

[3] – انظر : المقتصد 1 / 592 .

[4] – البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي و انظر البيت في : الديوان 42 و التصريح 1 / 202 و شرح الأشموني 1 / 123 و همع الهوامع 1 / 127 .

يَشَاء وَ يَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاء يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ ﴾ ([1]) ، فكلّ من البرق و الأبصار ليس شخوصا ، و لذلك امتنع تصوّر المصاحبة ، و يكون المعنى عندئذ أنّ البرق يكاد يزيل نور البصر ، و على ذلك يمكننا القول أنّه لا فرق بين أن تقول : ذهب ببصره ، و بين أذهب بصره ، فكلّ من الهمزة و الباء بمثابة واحدة ، و المصاحبة لا تجب في واحدة منها .

لقد اختلف النحاة في مسألة تعاقب الهمزة و الباء ، فقد ذهب جمهور النحاة إلى امتناع الجمع بين كلّ من الهمزة و الباء ، و في ذلك قال الفرّاء : " و مِنْ شَأْنِ العَرَبِ أَنْ تَقُولَ : أَذْهَبْتَ بَصَرَهُ ، بِالأَلِفِ إِذَا أَسْقَطُوا البَاءَ ، فَإِذَا أَظْهَرُوا البَاءَ أَسْقَطُوا الأَلِفَ مِنْ أَذْهَبْتَ " ([2]) .

و هناك العديد من القراءات التي تجمع بين الهمزة و الباء ، فقد قرأ بعض القرّاء و منهم أبو جعفر قوله تعالى : ﴿ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاء وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاء يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يُذْهِبُ بِالأَبْصَارِ ﴾ ([3]) بضمّ الباء و الياء ، أي : أن يذهب الأبصار ، أو على أنّ الباء بمعنى من ، و المفعول محذوف تقديره يذهب النور من الأبصار ([4]) .

كذلك قد عدّ الفرّاء الباء في قوله تعالى : ﴿ وَ شَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَ صِبْغٍ لِلْآكِلِينَ ﴾ ([5]) عدّه حرف زائد ([6]) .

و قد يكون الفعل متعديا إلى مفعول واحد بنفسه و إلى مفعول آخر بحرف الجر ثمّ يحذف حرف الجرّ فيتعدى إليه الفعل بنفسه ، و منه قوله تعالى : ﴿ وَ اخْتَارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِمِيقَاتِنا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَ إِيَّايَ ﴾ ([7]) ، أي : اختار موسى من قومه .

---

[1] – سورة النور 24 / جزء من آية 43 .

[2] – معاني القرآن : الفراء 1 / 19 .

[3] – سورة النور 24 / جزء من آية 43 .

[4] – انظر : جامع البيان 19 / 203 و المحتسب 2 / 157 – 158 و البحر المحيط 8 / 58 .

[5] – سورة المؤمنون 23 / جزء من آية 20 .

[6] – معاني القرآن : الفرّاء 1 / 19 .

[7] – سورة الأعراف جزء من آية 155 .

سادسًا / التعدي بحذف حرف الجر .

أجاز النحاة تعدي الفعل بحذف حرف الجر ، و من ذلك قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَ لكِنْ لا تُواعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلاَّ أَنْ تَقُولُوا قَوْلاً مَعْرُوفاً ﴾ ([1]) ، و المقصود : لا تواعدوهنّ على سرّ ([2]) .

و قد يتعدى الفعل اللازم بحذف حرف الجر ، فإذا حذف حرف الجر يصبح الاسم الذي بعده منصوبا على أنّه مفعول به عند البصريين ، أو يكون منصوبا على نزع الخافض عند الكوفيين ([3]) ، و من ذلك قول الشاعر :

تَمُرُّون الدِّيَارَ وَ لَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ ([4]) .

الشاهد في البيت السابق : تَمُرُّونَ الديارَ ، و الأصل أن نقول : تَمُرُّونَ بالديارِ ، فانتصب المجرور بعد سقوط الجار .

و قد تحدّث النحاة عن أنّ سقوط الجار بعد الفعل اللازم سماعي لا يقاس عليه إلاّ في (أن و أنّ) فهو جائز قياسيا و ذلك إذا أمن اللبس ، و منه قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَ الْمَلاَئِكَةُ وَ أُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ ﴾ ([5]) ، أي : شهد الله بأنّه لا إله إلاّ هو ، فإن لم يؤمن اللبس لَم يجز حذفه قبلها ، فلا يجوز لنا أن نقول : رغبت أن أفعل ، هنا لا يستطيع السامع أن يفهم ماذا رغبت أن تفعل ، و هنا يتطلّب ذكر حرف الجرّ ليتيقن المراد إلاّ إذا كان الإبهام مقصودا لتعمية المعنى المراد على السامع ، و قد يسمّى هذا بالحذف و الإيصال [6] ، أي : حذف الجار و إيصال الفعل على المفعول بنفسه بلا وساطة ، فإذا كان الفعل العامل يباشر مفعولاً واحداً ويصل إلى متعلقه

---

[1] – سورة البقرة 2 / جزء من آية 235 .

[2] – انظر : مغني اللبيب 2 / 142 و توضيح المقاصد و المسالك 2 / 624 .

[3] – انظر : شرح ألفية ابن مالك ، حسين آل علي ص 82 .

[4] – البيت لجرير بن عطية بن الخطفي و انظر البيت في : الديوان 1 / 278 و شرح المفصّل 8 / 8 و 9 / 103 و المقرّب 1 / 115 و شرح ألفيّة ابن معطٍ 1 / 486 ، و تخليص الشّواهد ص 503 و شرح ابن عقيل 1 / 488 و المقاصد النّحويّة 2 / 560 و همع الهوامع 5 / 20 و الخزانة 9 / 118 و شرح الرضي على الكافية 4 / 138 .

[5] – سورة آل عمران 3 / جزء من آية 18 .

[6] – انظر : دراسات في النحو ص 74 و نزع الخافض في الدرس النحوي ص 140 .

بجار ثم حذف الجار، أصبح يباشر مفعولاً آخر إلى مفعوله الأول ، و هناك من النحاة من قال أنّه قياسي ، و قد أجمع الجمهور على أنّه سماعي ، و من ذلك قول الشاعر :

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مَالٍ وَ ذا نَشَبِ ([1]) .

الشاهد في البيت هو أمرتك الخير و أمرتك به ، فالعبارة الأولى تعدى الفعل أمر إلى مفعولين بنفسه و في العبارة الثانية أمرت به قد تعدى الفعل أمر إلى مفعولين الأول منهما بنفسه و هو النائب عن الفاعل و إلى الثاني بحرف الجر .

يقول سيبويه في تعدي الفعل بحذف حرف الجر : " وَ إِنَّمَا فُصِلَ هَذا أَنَّها أَفْعَالٌ تُوْصَلُ بِحُرُوفِ الإِضَافَةِ ، فَتَقُولُ : اخْتَرْتُ فُلانًا مِنَ الرِّجالِ ، و سَمَّيْتُهُ بِفُلانٍ ، كَمَا تَقُولُ : عَرِفْتُهُ بِهَذِهِ العِلَامَة و أَوْضَحْتُهُ بِهَا ، و أَسْتَغْفِرُ اللهَ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَمَّا حَذَفُوا حَرْفَ الجَرِّ عَمِلَ الفِعْلُ " ([2]) .

و قد عدّ النحاة حذف حرف الجرّ سماعيًّا و ليس قياسيًّا ، و في ذلك قال سيبويه : " وَ لَيْسَتْ أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا وَ أَمَرْتُكَ الخَيْرَ أَكْثَرَ فِيْ كَلَامِهِمْ جَمِيْعًا ، وَ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِهَا بَعْضُهُمْ " ([3]) .

فالمقصود بـــ (أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنبًا) أَيْ : أَسْتَغْفِرُ اللهِ مِنْ ذَنْبٍ ، فقد حذف حرف الجرّ سماعا عن العرب ، و لا يوجد قاعدة لذلك ، و هكذا أَمَرْتُكَ الخَيْرَ ، أَيْ : أَمَرْتُكَ بالخيرِ ، هنا حذف حرف الجرّ الباء ، و هنا دعوى الحذف أولى من دعوى الزيادة .

و هناك أفعال متعدّية بحرف الجرّ لا يجوز لنا حذف حرف الجرّ منها ، و في ذلك قال ابن السراج : " و اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ جَرٍّ لَكَ أَنْ تَحْذِفَ حَرْفَ الجَرِّ مِنْهُ وَ تَعَدِّي الفِعْلُ إِنَّمَا هَذَا يَجُوزُ فِيْمَا اسْتَعْمَلُوهُ وَ أُخِذَ سَمَاعًا عَنْهُ " ([4]) ، و من ذلك قول الشاعر

---

[1] – البيت لعمرو بن معد يكرب و انظر البيت في : الكتاب 1 / 37 و المقتضب 2 / 36 و 86 و 321 و المؤتلف و المختلف ص 27 و شرح المفصّل 8 / 50 و شرح ألفية ابن معط 1 / 501 و شرح شذور الذهب ص 346 و همع الهوامع 5 / 18 و ديوان عمرو بن معدي 63 و ديوان خفاف بن ندبة 126 و ديوان العباس بن مرداس 46 .

[2] – الكتاب 1 / 38 و انظر : شرح المفصّل 8 / 51 و دراسات في النحو ص 175 .

[3] – الكتاب 1 / 38 و انظر : حاشية ياسين على الألفية 1 / 231 و المفصّل في صنعة الإعراب ص 387 و شرح شذور الذهب 2 / 638 و الأصول في النحو 1 / 179 و شرح الرضي على الكافية 1 / 503 و نزع الخافض في الدرس النحوي ص 150 .

[4] – الأصول في النحو 1 / 215 ، 180 و انظر : الكتاب 1 / 18 و المفصّل في صنعة الإعراب ص 387 و شرح الرضي على الكافية 4 / 139 .

الفرزدق :

مِنَا الَّذي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وُجودًا إذا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ ([1]) .

و قد أجاز الأخفش حذف حرف الجر إذا كان موضع الحذف و المحذوف معروفا ، و ذلك قياسًا على ما ورد عند العرب ، و من ذلك قولك : بَرَيْتُ القَلَمَ السِّكينَ ، و المقصود : بالسكين ، و هنا قد وجب حذف حرف الجرّ و هو الباء [2] .

فإن لم يتعيّن الحرف لم يجز الحذف ، و ذلك نحو : رَغِبْتُ في زَيْدٍ ، فلا يجوز حذف في ، لأنّه لا يعرف هل التقدير رغبت عن زيد أو في زيد ، كذلك إن لم يتعيّن مكان الحذف لم يجز الحذف ، و ذلك نحو : اخترْتُ القَوْمَ مِنْ بَنِيْ تَمِيمٍ ، فلا يجوز لنا أن نقول : اخْتَرْتُ القَومَ بَنِيْ تَمِيمٍ ، إذ لا يدرى هل الأصل اخترت القوم من بني تميم أو اخترْتُ مِنَ القَوْمِ بَنِيْ تَمِيمٍ ([3]) .

و هناك العديد من النحاة الذين اشترطوا شروطا لحذف حرف الجرّ ([4]) ، و من تلك الشروط ما يأتي :

أوّلاً / أن يتصل الفعل بالاسم المجرور نحو : أمرت زيد بالخير . هنا لا يجوز حذف حرف الجر الباء ، و قد قال السهيلي في شروط حذف حرف الجر : " اتِّصَالُ الفِعْلِ بِالمَجْرُورِ ، فَإِنْ تَبَاعَدَ لَمْ يَكُنْ بَدٌّ مِنَ الباءِ لَيْسَ بِلَفْظٍ ، وَ إِنَّمَا هُوَ مَعْنَى الكَلِمَة ، وَ هُوَ مَا تَضَمَّنَهُ مِنْ مَعْنَى كَلَّفْتُكَ ، فَلَمْ يَقْوَ عَلَى الحَذْفِ إِلاَّ مَعَ القُرْبِ مِنَ الاسْمِ كَمَا كَانَ ذلكَ في اخْتَرْتُ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا

---

[1] – البيت للفرزدق في : الديوان 138 و المقتضب 4 / 330 و الأصول في النحو 1 / 180 و شرح أبيات سيبويه 1 / 282 و تحصيل عين الذهب ص 69 و شرح المفصل 8 / 51 و الدرر اللوامع 2 / 291 و بلا نسبة في همع الهوامع 1 / 520

[2] – انظر : شرح جمل الزجاجي 1 / 307 و شرح ابن عقيل 2 / 152 و شرح الرضي على الكافية 1 / 484 .

[3] – انظر : شرح ابن عقيل 2 / 150 .

[4] – انظر : نتائج الفكر ص 336 – 337 و ارتشاف الضرب 3 / 53 و بدائع الفوائد 2 / 294 – 295 و همع الهوامع 3 / 12-13.

مُرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ ([1]) ، كَيْفَ أَعَادَ حَرْفَ الجَرِّ فِي البَدَلِ لَمَّا طَالَ الأَوَّلُ بِالصِّلَةِ ؟ " ([2]) .

ثانيًا / أن يكون المأمور به حدثا ، و من ذلك : أَمَرْتُكَ الخَيْرَ ، فلا يجوز أن يكون المأمور به جسما ، و ذلك مثل : أَمَرْتُكَ زَيْدًا ، و في ذلك قال السهيلي : " أَنْ يَكُونَ المَأْمُورَ بِهِ حَدَثًا فَإِذَا كَانَ جِسْمًا أَوْ جَوْهَرًا لَمْ تَحْذِفَ الباءَ ، وَ ذَلِكَ نَحْوَ : أَمَرْتُكَ الخَيْرَ وَ لاَ تَقُولُ : أَمَرْتُكَ زَيْدًا ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ في الحَقِيقَةِ لَيْسَ بِهِ و لاَ لِلْتَكْلِيْفِ بِهِ مُتَعَلَّقٌ ، وَ إِنَّمَا تَدْخُلُ الباءُ عَلَيْهِ مَجَازًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَمَرْتُكَ بِضَرْبِ زَيْدٍ أَوْ إِكْرَامِهِ ، ثُمَّ حَذَفْتَ " ([3]) .

و هناك حالة وحيدة قد أجمع النحاة فيها على عدم جواز حذف حرف الجرّ و ذلك بالرغم من توفر الشرطين السابقين ، و في هذا الصدد قال السهيلي : " وَ أَمَّا نَهَيْتُكَ عَنِ الشَرِّ ؛ لِأَنَّ لَيْسَ فِيْ ضِمْنِ الكَلاَمِ مَا يَتَضَمَّنُ النصبَ و النَّهيَ عَنِ الشيءِ وَ إِبْعَادٍ عَنْهُ وَ كَفَّ وَ زَجَرَ ، وَ كُلُّ هَذِهِ المَعَانِيْ مُتَعَدِّيَةٌ بِـــ (عَنْ) فَلَمْ يكُنْ بُدٌّ مِنْهَا بِخِلَافِ الأَمْرِ فَإِنَّهُ إِغْرَاءٌ بِالشيءِ وَ إِلْزَامُهُ بِهِ فَمِنْ ثَمَّ تَعَدَّى بِالباءِ وَ هُوَ أَيْضًا بِمَعْنَى التَّكْلِيْفِ وَ الإِلْزَامِ فَمِنْ ثَمَّ جَازَ إِسْقاطُ البَاءِ " ([4]) .

إنّ حذف حرف الجر لا يجوز من الأفعال مثل : كَفَّ و زَجَرَ ، فلا نقول : كُفَّ الشرَّ ، فلا بدّ من وجود حرف الجرّ ، فنقول : كُفَّ عَنِ الشرِّ ، و ذلك على مغايرة الإغراء ، فنقول : الاجتهادَ الاجتهادَ ، و هنا يجوز إسقاط حرف الجرّ الباء فهو بمعنى التكليف و الإلزام .

أمّا ابن عصفور فلم يجز حذف حرف الجرّ مطلقا ، و في ذلك ورد عنه قوله : " وَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَ إِنْ وُجِدَ الشَّرْطَانِ فِيْهِ لِقِلَّةِ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ مِنْهُ إِلاَّ الأَفْعَالَ التي ذَكَرْنَاهَا " ([5]) . و الأفعال التي يقصدها ابن عصفور هنا هي عبارة عن أفعال مسموعة و ليس لها قاعدة ، فهي أفعال لا يقاس عليها ، و من تلك الأفعال : اختارَ ، اسْتَغْفَرَ ، سَمَّى و كَنَّى ([6]) .

---

[1] – سورة الأعراف 7 / جزء من آية 75 .

[2] – نتائج الفكر ص 336 و انظر : بدائع الفوائد 2 / 294 .

[3] – نتائج الفكر ص 336 .

[4] – نتائج الفكر ص 337 .

[5] – شرح جمل الزجاجي 1 / 307 .

[6] – انظر : شرح جمل الزجاجي 1 / 305 .

إنّ الفعل (اختارَ) يتعدّى بحذف حرف الجرّ ، فقولنا : اختَرْتُ الرجالَ عُمَرًا ، و الأصل هنا أن يتعدّى الفعل بحرف الجرّ (مِنْ) ، فنقول : اختَرْتُ مِنَ الرجالِ عُمَرًا ؛ و ذلك لأنّ المعنى هو إخراج شيء من شيء ، و قد حذف حرف الجرّ (مِنْ) حتى يضمن الفعل اختَرْتُ معنى فِعْلًا آخرَ مُتَعَدِّيًا ، فعندما نقول : اختَرْتُ الرجالَ ، و كأنّك تقصد قمت بإفراز الرجال و تنخيلهم و أبرزتهم فاخترت منهم عمرا ، و من هذا المنطلق أجيز لنا حذف حرف الجر ، كما أسقط في قولنا : أَمَرْتُكَ الخَيْرَ ، و المقصود : أَمَرْتُكَ بِالخَيْرِ ، و هنا قد حذف حرف الجرّ الباء ([1]) .

و قد اختلف النحاة في دخلت البيت و ذلك بدون حرف جر ، فقال سيبويه يعدّ الفعل دخل فعل لازم ، و قد حذف حرف الجر في للتخفيف و ذلك لكثرة الاستعمال ، أمّا الجرمي فقد خالف

سيبويه ، فقال إنّ الفعل دخل هو فعل متعدّ مثل الفعل بنيت ([2]) . و قد أورد النحاة العديد من الحجج التي تدلّ على أنّ الفعل دخل هو فعل لازم و قد حذف منه حرف الجر للتخفيف ، و من هذه الحجج ما يأتي ([3]) :

أوّلاً / الفعل دخل لو كان متعديا هنا لوجب أن يكون متعديا في جميع المواضع التي صحّ معناه ، فلو قلنا : دَخَلْتُ الأَمْرَ ، لم يكن المعنى مستقيما .

ثانيًا / أنّك تقول : دخلنا في شهرِ كذا ، حرف الجر هنا في غير زائد ؛ لأنّهم لم يستعملوه بغير في و لأنّ الأصل عدم زيادة حرف الجر .

ثالثًا / أنّ مصدر دخلت هو الدخول ، و كلّ مصدر على وزن فعول ففعله لازم كالجلوس و القعود .

رابعًا / إنّ نظير الفعل دَخَلْتُ هو غِرْتُ و غِصْتُ و غِبْتُ و جميعها أفعال لازمة و نقيضها خرجت و هو فعل لازم أيضًا و ذلك يؤنس بكون دخلت لازمًا ، أمّا أن و أنّ فيجوز حذف

---

[1] – انظر : نتائج الفكر ص 330 .

[2] – انظر : اللباب في علل البناء و الإعراب 1 / 273 .

[3] – انظر : اللباب في علل البناء و الإعراب 1 / 274 .

حرف الجرّ معهما قياسًا مطردًا بشرط أمن اللبس ، كقولك : عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يدوا ، و الأصل : عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يدوا ، أَيْ : يُعْطُوا الدِّيَّةَ ، ومثال ذلك مع أَنَّ بالتشديد : عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قائِمٌ ، فيجوز حذف مِنْ ، فتقول : عَجِبْتُ أَنَّكَ قائِمٌ ، فإن حصل لبس لم يجز الحذف ، و ذلك نحو : رَغِبْتُ في أَنْ تقومَ أو رَغِبْتُ في أَنَّكَ قائمٌ ، فلا يجوز حذف في ؛ و ذلك لاحتمال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس وقتئذ ، و قد ذهب الأخفش إلى أنّ محل أن و أنّ عند حذف حرف الجر إلى أنّهما في محل جر ، و قد ذهب الكسائي إلى أنّهما في محلّ نصب ، أمّا سيبويه فقد أجاز الوجهين ، أي : أنّ الفعل اللازم يتعدى للمفعول بحرف الجر ، و إن كان المجرور غير أنّ و أن لم يجز حذف حرف الجر إلاّ سماعًا ، و إن كان أن و أنّ جاز قياسًا عند أمن اللبس ([1]) .

سابعًا / التعدي بتضعيف اللام .

هناك العديد من الأفعال التي تتعدّى بتضعيف لامها ، و من ذلك : صَغُرَ ، نقولُ : صَغَّرَ ، و في ذلك قال السيوطي : " قِيْلَ وَ بِتَضْعِيْفٍ ، نَحْوَ : صَعَّرَ خَدَّهُ و صَعَّرْتُهُ " ([2]) .

ثامنًا / التعدي بالتضمين .

يعدّ التضمين أحد وسائل تعدية الفعل اللازم ، و التضمين هو عبارة عن إشراب فعل معنى فعل آخر و إعطاؤه حكمه في التعدية و اللزوم ، و فائدة التضمين تأدية الفعل المشرّب معنى الفعل الآخر إلى جانب معناه الأصلي ([3]) . و من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَ لا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتابُ أَجَلَهُ ﴾ ([4]) ، أي : لا تنووا و لا تباشروا ، فالفعل (عزم) لا يتعدّى إلاّ بحرف الجرّ على ، نقول : عزمت على كذا و لا نقول : لا عزمت كذا ، فقد ضمّن الفعل عزم المتعدي معنى نوى المتعدي بنفسه

[1] – انظر : شرح ابن عقيل 2 / 151 و شرح الرضي على الكافية 3 / 26 .

[2] – همع الهوامع 5 / 15 .

[3] – انظر : دراسات في النحو ص 688 و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ص 350 و الخصائص 2 / 309 و 435 و المحتسب 1 / 131 و بدائع الفوائد 2 / 258 و مغني اللبيب ص 897 و شرح الأشموني 2 / 95 و الأشباه و النظائر 1 / 241 و6 / 98 و حاشية ياسين على التصريح 2 / 4 – 7 .

[4] – سورة البقرة 2 / جزء من آية 235 .

فأعطي حكمه في التعدي بلا وساطة ([1]) .

و قد اختلف النحاة في تخريج الفعل تعزموا في الآية السابقة على أقوال ، و منها :

القول الأوّل / تضمينه معنى فعل متعدّ بنفسه هو تنووا أو تباشروا أو تقطعوا ، فعقدة مفعول به ([2]) .

القول الثاني / تضمينه معنى فعل منصوب مصدره . أي : لا تعقدوا عقدةَ النكاحِ ، فعقدة مفعول مطلق ([3]) .

القول الثالث / إبقاء الفعل تعزموا على أصل معناه و انتصاب عقدة على نزع حرف الجر ، و الأصل : و لا تعزموا على عقدة النكاح ، فلمّا نزع حرف الجر وصل الفعل إليه فنصبه ([4]) .

و التضمين النحوي هو أحد الأسباب التي يتعدّى الفعل من أجله ، و للتضمين خمسة أسباب ، و هي :

أوّلاً / أن تشرب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة و ذلك لتصبح مثلها ([5]) ، و منه قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ([6]) ، في الآية السابقة ضمَّن الفعل يخَالف معنى يَخرج فأصبح لازمًا مثله .

ثانيًا / تحويل الفعل المتعدي إلى فعل بضمّ العين ؛ لقصد التعجّب و المبالغة . و من ذلك : ضَرَبَ زَيْدٌ ، أَيْ : مَا أَضْرَبَهُ ([7]) .

ثالثًا / صيرورة الفعل مطاوعا . و منه : كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ ([8]) .

رابعًا / ضعف العامل بتأخيره . و من ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن

---

[1] – انظر : التبيان 1 / 188 و البحر المحيط 2 / 525 و مغني اللبيب 898 و شرح الأشموني 2 / 97 .

[2] – انظر : البحر المحيط 2 / 525 و مغني اللبيب 898 و شرح الأشموني 2 / 97 .

[3] – انظر : البيان 1 / 162 و مشكل إعراب القرآن 1 / 132 .

[4] – انظر : معاني القرآن و إعرابه 1 / 318 و الأمالي ، ابن الشجري 1 / 286 و التبيان 1 / 161 .

[5] – انظر : الخصائص 2 / 309 و المحتسب 1 / 131 و بدائع الفوائد 2 / 258 و مغني اللبيب ص 897 و شرح الأشموني 2 / 95 و الأشباه و النظائر 1 / 241 و 6 / 98 .

[6] – سورة النور 24 / جزء من آية 63 .

[7] – انظر : شرح جمل الزجاجي 1 / 589 و النحو الوافي 3 / 348 .

[8] – انظر : الشافية في علم التصريف ص 21 و المفتاح في الصرف ص 50 .

كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ ([1]) ، و المقصود : إن كنتم تعبرون للرؤيا .

خامسًا / الضرورة الشعرية ([2]) . وهناك العديد من النحاة من وضع التضمين في باب المجاز ، فقد سمّي أبو عبيدة التضمين المجاز في الحرف ، و في ذلك قال : " وَ مِنْ مَجَازِ الأَدَوَاتِ اللَّواتِي لَهَا مَعَانٍ فِي مَوَاضِعَ شَتَّى فِي بَعْضِ تِلْكَ المَواقِعِ لِبَعْضِ تِلْكَ المَعانِي " .

تاسعًا / التعدي ببناء الفعل على الفاعل .

تحدّث النحاة عن دلالة بنية (فاعل) ، فقد أوردوا أنّها تدلّ على حدوث الفعل من طرفين ، و قد ينسب الحدث إلى أحدهما صراحة و ذلك بإسناد الفعل إليه ، و من ذلك : عاقب الأمير اللص ، أمّا نسبته للطرف الثاني فتكون متضمّنة . و من ذلك قولنا : ضارب زيدٌ عمرًا ، هنا يوجد نسبة للضرب إلى زيد المتعلّق بعمر ، و هذه النسبة هي نسبة صريحة ، كما أنّ فيها نسبة للضرب إلى عمرو متعلقًا بزيد نسبة متضمّنة و سبب التعلق بآخر فإنّ غير المتعدي إذا نقل إلى فاعل جاء متعديًا ، و ذلك مثل : لاعَبْتُهُ ، فإنّ أصله لازم لكنّه تعدّى بعد نقله ([3]) .

عاشرًا / بناء الفعل على صيغة المبالغة .

إنّ صيغة (فاعل) تدلّ على المشاركة ، و هذا ما أراده سيبويه بقوله : " اعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ فَاعَلْتُهُ فَقَدْ كَانَ مِنْ غَيْرِكَ إِلَيْكَ ، مِثْلَ مَا كَانَ مِنْكَ إِلَيْهِ حِيْنَ قُلْتَ فَاعَلْتُهُ " ([4]) . كما إنّ صيغة (فاعل) يتأتّى عليها بناء الأفعال التي أصلها متعدية أو لازمة ، و من ذلك :

(ضاربٌ) من الفعل المتعدي ضرب ، و قد عبّر سيبويه عن ذلك بقوله : " فَإِذا كُنْتَ

---

[1] – سورة يوسف 12 / جزء من آية 43 .

[2] – انظر : حاشية ياسين على الألفية 1 / 330 و اللباب في علل البناء و الإعراب 1 / 268 .

[3] – انظر : شرح الشافية ، 1 / 47 .

[4] – الكتاب 4 / 68 .

أَنْتَ فَعَلْتَ قُلْتَ : كَارَمَنِيْ فَكَرَمْتُهُ ، وَ اعْلَمْ أَنَّ يَفْعَلَ مِنْ هَذَا البَابِ عَلَى مِثَالِ يَخْرُجُ " ([1]) .

إنّ سيبويه قد قام باستثناء بعض الأفعال من ذلك ، و هذه الأفعال هي التي تحتوي على الياء ، و من ذلك : رَمَيْتُ و بِعْتُ ، و كذلك الأفعال التي من باب وعد فذلك لا يكون إلاّ على أفعلة ([2]) .

و خلاصة القول : يجب علينا أن نميّز بين وسائل تعدية الفعل ، فلا يمكن لنا أن نعدّها في مقام واحد ، فالأفعال المتعدية بالهمزة و تضعيف العين و اللام أو اتيان الفعل على صيغة فاعل أو استفعل فكلّ هذا لا يعدّى الفعل اللازم بل يصاغ عليها أفعال متعدية من الأفعال اللازمة . أمّا ما يتعدّى به اللازم إلى المفعول فكثيرة ، و منها : حروف الجرّ و التعدي على نزع الخافض و التضمين ، و هذه الوسائل لا يتغيّر معها تركيب الفعل الصرفي .

و قد ميّز ابن بشاذ بين تعدي الأفعال بحرف الجرّ و تعديتها بالهمزة ، فقد أطلق على تعدية الفعل بحرف الجرّ اسم تعدية إضافة ، كما قام بتسمية تعدي الفعل بالهمزة تعدي إضافة ([3]) .

---

[1] – الكتاب 4 / 68 و انظر : اللباب في علل البناء و الإعراب 1 / 269 و المفصّل في صنعة الإعراب 1 / 370 و المفتاح في الصرف ص 48 و الشافية في علم التصريف ص 18 و الأصول في النحو 3 / 119 .

[2] – انظر : الكتاب 4 / 68 .

[3] – انظر : شرح المقدمة المحسبة ص 368 .

المبحث الثاني

مواضع تعدية الفعل اللازم في صحيح البخاري . (دراسة تطبيقية) .

من الملاحظ أنّ الرسول – صلى الله عليه و سلم – قد استعمل في أحاديثه العديد من الأفعال التي قد تعدت إلى مفعولها بوسائل متعددة ، و من تلك الوسائل ما يأتي :

أ- الجمل ذات الفعل المتعدي إلى المفعول به بحرف الجر .

تحظى اللغة العربية بالعديد من الأفعال التي لا تتعدى إلى مفعولها إلاّ بوساطة حرف جرّ ، و في هذه الحالة يجوز حذف حرف الجر منها ، و عندئذ يكون المجرور منصوبا بنزع في التخلص من بعض حروف الجر عند الحاجة لذلك للضرورة .

و هناك العديد من أحاديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – التي تشتمل على أفعال ماضية و مضارعة تعدت إلى مفعولها بوساطة حرف الجر ، و من تلك الأحاديث ما يأتي :

* قال رسولِ الله – صلى الله عليه و سلم – : " حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَ جَسَدَهُ " ([1]) .

إنّ الفعل (يغتسل) الوارد في حديث رسولِ الله – صلى الله عليه و سلم – السابق قد تعدّى إلى مفعوله بحرف الجر (في) .

* قال رسولِ الله – صلى الله عليه و سلم – : " اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ اغْسِلُوا رُءُوسَكُمْ وَ إِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا وَ أَصِيبُوا مِنَ الطِّيبِ " ([2]) .

نلاحظ أنّ الفعل (أصيبوا) ورد بصيغة الأمر ، و تعدّى إلى مفعوله بوساطة حرف الجر (من) .

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 897 / 70 . كتاب : الجمعة ، باب : هل على مَنْ لمْ يشهد الجمعة غسل من النساء و الصبيان و غيرهم ؟

[2] – صحيح البخاري ، ح 884 / 69 . كتاب : الجمعة ، باب : الدهن للجمعة .

أَعْظُمٍ عَلَى الْجَبْهَةِ " ([1]) .

الفعل (قام) في الحديث السابق هو فعل لازم ، و لا يتعدى إلى مفعوله إلاّ بوساطة ، و الوساطة هنا حرف الجرّ الباء .

و هناك أفعال لازمة تتعدى إلى مفعولها بوساطة حرف الجر الزائد الذي يدخل على المفعول به ، فيجعله مجرورا لفظا منصوبا محلاً على المفعولية ، و من أحاديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – التي تمثل ذلك ما يأتي :

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ " ([2]) .

فالفعل (فأبردوا) في الحديث السابق فعل تعدى بحرف الجرّ ، و نلاحظ أنّ حرف الجر هنا كان زائدا و يمكننا الاحتفاظ بذكر المفعول به (الصلاة) دون الحاجة إلى التعدية إليه بحرف الجر ، و هذا لا يدل على أنّ حرف الجر لا فائدة منه ، بل له فائدة نحوية و بلاغية أيضا .

ب – الجمل ذات الفعل المتعدي بوساطة الهمزة .

لقد استعان الرسول – صلى الله عليه و سلم – في العديد من المواطن بالهمزة ، و ذلك للوصول إلى المفعول به فنرى أنّ الرسول صلى الله عليه و سلم استطاع أن يجعل من الفعل اللازم فعلًا متعديًا ، و ذلك بسبب إدخال الهمزة عليه ، و من الأحاديث التي أوردها الرسول – صلى الله عليه و سلم – في ذلك ما يأتي :

أ – قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " ثُمَّ عُرِجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أسمع فيه صَرِيفَ الْأَقْلَام " ([3]) .

لقد جاء الفعل (أسمع) بصيغة الماضي ، و فاعله (الضمير المستتر تقديره أنا) ،

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 812 / 64 .كتاب : الآذان ، باب : السجود على الأنف .

[2] – صحيح البخاري ، ح 536 / 44 . كتاب : مواقيت الصلاة ، باب : الإبراد بالظهر في شدّة الحرّ .

[3] – صحيح البخاري ، ح 349 / 30 . كتاب : الصلاة ، باب : كيف فُرِضت الصلاة في الإسراء ؟ و قال ابن عباس : حدّثني أبو سفيان في حديث هِرَقْل ، فقال : يأمرنا – يعني النبي – صلى الله عليه و سلم – بالصلاة و الصدق و العفاف .

وأصل هذا الفعل (سمع) ، و قد عدّي هذا الفعل إلى مفعوله بوساطة الهمزة ، و هو (صريف) .

ج – الجمل ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بوساطة التضعيف .

كما أسلفت سابقًا أنّ الفعل اللازم يتعدى بوساطة الهمزة ، فهو يتعدى أيضا إلى المفعول به بوساطة تضعيف عين الفعل ، و هناك العديد من أحاديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – و التي تشتمل على أفعال متعدية إلى مفعولها بوساطة التضعيف ، و من تلك الأحاديث ما يأتي :

* قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكًا " ([1]) .

فالفعل (وكّل) فعل ماض ضعّف عينه فنراه تعدى إلى مفعوله بسبب ذلك ، و مفعوله هو (ملكًا) ، و هذا يدل على أنه يهتم به و يوليه عناية خاصة ، و لذلك ضعّف الفعل اللازم ليجعله متعديًا .

د – الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بوساطة ألف المفاعلة .

إنّ الفعل اللازم يتعدى إلى مفعوله أحيانًا بوساطة ألف المفاعلة ، و هذا ما لحظناه في أحاديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – ، و إن كان ذلك بصورة أقلّ ممن هو عليه تعدية الفعل اللازم بالهمزة و التضعيف ، و من ذلك قول الرسول – صلى الله عليه و سلم – : " مَنْ قَاتَلَ لتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ " ([2]) .

فالفعل (قاتل) هنا فعل تعدى إلى مفعوله بوساطة ألف المفاعلة ، و ألف المفاعلة هنا تفيد اشتراك الطرفين في حدث ما ، بيد أنّ هذا لا يأتي دائما بصورة مباشرة ، فأحيانا يأتي الفعل مفيدا المشاركة الحقيقية بين طرفين ، و ذلك مثل : قاتل فلان فلانا ، كذلك لا تنعدم أحاديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – من الأفعال المضارعة التي تعدت إلى مفعولها

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 318 / 27 . كتاب : الحيض ، باب : قول الله تعالى : ﴿ مخلّقة و غير مخلّقة ﴾ . سورة : الحج 22 / جزء من الآية : 5 .

[2] – صحيح البخاري ، ح 123 / 13 . كتاب : العلم ، باب : مَنْ سأل و هو قائم عالمًا جالسًا .

بوساطة ألف المفاعلة ، و من ذلك قول الرسول – صلى الله عليه و سلم – : " قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللهِ بِنفسِهِ وَ مَالِهِ " ([1]) .

فالفعل (يجاهد) فعل مضارع تعدى إلى مفعوله بألف المفاعلة ، و فاعله (ضمير مستتر تقديره هو) .

هـ – الجملة ذات الفعل المتعدي بوساطة تحويله إلى صيغة (استفعل) .

إنّ الفعل الثلاثي اللازم يُعَدَّى إلى صيغة استفعل ، و التي قد تدل على الطلب أو على النسبة إلى شيء آخر ، و قد ورد حديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " إِنَّمَا أَجَلُكُمْ فِي أَجَلِ مَنْ خَلَا مِنَ الْأُمَمِ كمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَ مَغْرِبِ الشَّمْسِ وَ مَثَلُكُمْ وَ مَثَلُ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا " ([2]) .

فالفعل (استعمل) فعل ماض تعدى إلى مفعوله بوساطة تحويله إلى صيغة استفعل ، و مفعوله (عمّالا) ، كما عدّ الرسول – صلى الله عليه و سلم – بعض من الأفعال بوساطة حذف التاء من الفعل المتعدي الذي بصيغة استفعل ، و بالرغم من هذا الحذف فإنّ الفعل يبقى متعديًا إلى مفعوله بوساطة تحويله إلى استفعل .

و – الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بوساطة حذف حرف الجر .

من ذلك قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَ اسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَ صَلَّى صَلَاتَنَا وَ أَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَهُوَ الْمُسْلِمُ لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ وَ عَلَيْه مَا عَلَى الْمُسْلِمِ " ([3]) .
فالفعل (شهد) في الحديث السابق نراه قد تعدّى بوساطة حذف حرف الجر ، و التقدير : مَنْ شهد بأنْ لا إله إلاّ الله .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 2787 / 224 . كتاب : الجهاد و (السير) ، باب : أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه و ماله في سبيل الله ، و قوله تعالى : ﴿ يا أيّها الذين آمنوا هل أدلّكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم * تؤمنون بالله و رسوله و تجاهدون في سبيل الله بأموالكم و أنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون * يغفر لكم ذنوبكم و يدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار و مساكن طيّبة في جنّات عدن ذلك الفوز العظيم ﴾ . سورة الصف 61 / 10 – 12 .

[2] – صحيح البخاري ، ح 5021 / 435 . كتاب : فضائل القرآن ، باب : فضل القرآن على سائر الكلام .

[3] – صحيح البخاري ، ح 393 / 34 . كتاب : الصلاة ، باب : فضل استقبال القبلة .

ز – الجملة ذات الفعل المتعدي بوساطة التضمين .

من ذلك قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " جُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي وَ جُعِلَ الذِّلَّةُ و الصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي " ([1]) .

فالفعل (خالف) في الحديث السابق فعل متعدي و ضمِّن معنى الفعل خرج .

ح – الجملة ذات الفعل المتعدي بدون الهمزة .

من ذلك قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ " ([2]) .

الفعل (منع) الوارد في حديث رسول الله – صلى الله عليه و سلم – تعدّى إلى مفعوله ، و ذلك بوساطة حذف الهمزة .

ط – الجملة ذات الفعل المتعدي بوساطة صيغة المبالغة .

من ذلك قول رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : " أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَ هُوَ كَذُوبٌ تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطِبُ مُنْذُ (مُذْ) ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ لَا قَالَ ذَاكَ شَيْطَانٌ " ([3]) .

إنّ كلمة (كذوب) جاءت على صيغة مبالغة من الفعل المتعدي (كذب) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 2913 / 234 . كتاب : الجهاد ، باب : تفرّق الناس عن الإمام عند القائلة و الاستظلال بالشجر .

[2] – صحيح البخاري ، ح 2198 / 170 . كتاب : البيوع ، باب : إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثمّ أصابته عاهة فهو من البائع .

[3] – صحيح البخاري ، ح 2311 / 180 . كتاب : الوكالة ، باب : إذا وكّل رجلاً فترك الوكيل شيئًا فأجازه الموكّل فهو جائز ، و إن أقرضه إلى أجل مسمّى جاز .

المبحث الثالث

لزوم الفعل المتعدي و التغيّر الدلالي

إنّ في اللغة العربية العديد من الأفعال التي تنتقل من التعدي إلى اللزوم ، و جميع هذه الأفعال تخضع في لزومها إلى سبب من أسباب ثلاثة ، و هذه الأسباب هي :

أولاً / استخدام الفعل الذي حذف مفعوله بكثرة .

ثانيا / الحاجة إلى التعبير بدلالة الفعل على الحدث المطلق .

ثالثا / التغيّر الدلالي للفعل .

و إذا ما أردنا تصنيف الأفعال المتعدية التي ألزمت فسنجدها تنقسم إلى ثلاثة أقسام ، و هذه الأقسام هي :

أ – أفعال متعدية ألزمت لحذف المفعول .

ب – أفعال ألزمت للدلالة المطلقة .

ج – أفعال ألزمت لتغيّرها الدلالي.

و فيما يأتي تفصيل ذلك .

القسم الأوّل / أفعال متعدية ألزمت بسبب كثرة حذف مفعولها .

لقد كان حذف المفعول سببًا في عدّ الفعل لازمًا ، و لا شكّ أنّ لزوم الفعل أيضًا متّصل بالمعنى الذي قد عبّر عنه ، كما أنّ حذف المفعول متّصل أيضًا بتغيّر الدلالة و لو جزئيّا ، و هناك العديد من الصيغ لتلك الأفعال ، ومن تلك الصيغ ما يأتي :

أ – فَعَلَ : يَفْعَلُ .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ ﴾ ([1]) . المقصود بالبحث في الآية السابقة هو إخراج التراب طلبا لشيء فيه ، أو لمواراة شيء ، أمّا الشيء فهو مبحوث عنه . و قد جاء في الصحاح قول الجوهري : " بَحَثْتَ عَنِ الشيءِ و ابتَحَثْتَ عَنهُ ، أَيْ فَتَّشْتَ عَنْهُ " ([2]) .

فالفعل يبحث متعدّ لكنّه إلى التراب خاصّة ، و ليس إلى ما تحت التراب ، كما يتعدّى الفعل إلى ما يشبه التراب مجازًا ، كقولك : بحثت المسألة ، كما أنّه قد حذف مفعول الفعل (يبحث) و ذلك لدلالة الفعل عليه ، إذ يعدّ البحث في حالة الإطلاق يكون للتراب ، خصوصًا أنّه جاء بعد الفعل يبحث قوله في الأرض فتجلّى بهذا المعنى ، و لكثرة حذف مفعول الفعل سلك سلوكًا لزوميًّا .

ب – فَعَلَ : يَفْعِلُ .

و من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُواْ السَّيِّئَاتِ أَن يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ ﴾ ([3]) .

إنّ الأصل في الفعل (يخسف) هو التعدّي ، أمّا استخدامه لازما في نحو : خسف القمر فإنّه جاء لحذف المفعول ، و ذلك عندما يكون الفاعل و المفعول شيئا واحدا ، و التقدير

---

[1] – سورة المائدة 5 / 31 .

[2] – الصحاح : الجوهري مادة (بحث) 1 / 273 .

[3] – سورة النحل 16 / 45 .

: خسف القمر نفسه ، و من ثمّ حذف المفعول و اكتفي بالفعل في حالة الإطلاق للدلالة على اتصاف

الفاعل بالحدث ، و قد يسند الفعل للقمر عندما يراد التعبير عن حدوث الفعل دون فاعل

خارجي ، فعندما ينهار القمر دون فاعل بيّن فإنّ المتكلّم يعدّ فعل ذلك بنفسه .

ت – فَعَّلَ : يُفَعِّلُ .

و ذلك كقوله تعالى : ﴿ يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ ([1]) . قال أبو عبيدة : " تَقُولُ العَرَبُ : فُلانٌ يُقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْ الإِمَامِ وَ بَيْنَ يَدَيْ أَبِيْهِ يُعَجِّلُ بِالأَمْرِ وَ النَّهْيِ دُوْنَهُ " . و هذا تفسير لاستخدام الفعل مأخوذ من الآية ، أي أنّه فهم لوظيفتها في السياق ، كما يمكن تأدية المعنى بتركيب آخر ، و هو ما قد أشار الفرّاء في كتابه بقوله : " اتَّفَقَ عَلَيْهَا القُرَّاءُ ، وَ لَوْ قَرَأَ قَارِئٌ : (لاَ تُقَدِّمُوا) لَكَانَ صَوَابًا ، يُقَالُ : قَدَّمْتُ فِيْ كَذَا وَ كَذَا

، وَ تَقَدَّمْتُ " ([2]) و قد نلاحظ أنّه يوجد خلاف بين النصين مرجعه إلى عدم الدّقة في الضبط .

ث – أَفْعَلَ : يُفْعِلُ .

و من ذلك قول جرير بن الخطفي يمدح قوما :

أعطوا هنيدة يحدوها ثمانية ما في عطائهم منّ و لا سرف ([3]) .

لقد أراد الشاعر بالسرف هنا الخطأ ، قال الفرّاء : " لَمْ يُخْطِئُوا فِيْ عَطِيَّتِهِمْ وَ لَكِنَّهُمْ وَضَعُوهَا

مَوَاضِعَهَا " ([4]) . إنّ الفعل الثلاثي من الإسراف هو (سَرَفَ) أَيْ : سَرَفَ الشيء ، ثمّ أخذ منه المزيد على هذا النحو : أَسْرَفَ أَيْ جَعَلَهُ يُسْرِفُ و ذلك بمعنى جعله يتجاوز .

---

[1] – سورة الحجرات 49 / 1 .

[2] – معاني القرآن : الفرّاء ، 3 / 69 .

[3] – انظر الديوان ص 400 .

[4] – معاني القرآن 3 / 204 .

ج – اسْتَفْعَلَ : يَسْتَفْعِلُ .

قال تعالى : ﴿ إِلاَّ إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَ كانَ مِنَ الْكافِرِينَ ﴾ ([1]) .

الفعل (استكبر) هو في الأصل متعدّ و لكنّه استخدم في القرآن الكريم بدون مفعول ، و قد يظهر لنا أنّ الفعل انتقل دلاليّا من استكبار الشيء إلى معنى الاستكبار الملازم لإطلاق الفعل . و يبدو أنّ أصل التركيب (استكبر نفسه) أي رأى نفسه كبيرة ، و ذلك كناية عن الترفّع على الأمور و الناس ؛ و لأنّ المفعول هو الفعل حذف المفعول و انتقل بذلك من التعدّي إلى اللزوم .

القسم الثاني / التغيّر الدلالي و أثره في لزوم الفعل .

إذا أمعنّا النظر إلى الأفعال اللّازمة و المتعدّية أيضا فسوف نجد أنّ هذه الأفعال قد يحدث لها من ملابسات الاستخدام و ظروف الاستعمال ما يبعد بها قليلا أو كثيرا عن معناها الأساسي الذي قد وضعت له ، و ذلك عائد إلى حاجة اللّغة نفسها إلى التوسّع ، فالأفعال المعبّرة عن الحواسّ قد تنقل إلى مجالات غير حسيّة أي مجالات معنويّة .

إنّ التغيّر الدلالي ليس هو الذي يلزم ، و إنّما هو سبب إلى نقل الفعل من مجال إلى مجال ، فالفعل المتعدّي أحيانا ينتقل إلى مجال الأفعال اللازمة فيصبح لازما . و من أمثلة الأفعال المتعدّية التي انتقلت إلى اللّزوم الفعل (حَجَّ) ، فهذا الفعل عام و يدلّ على القصد ، فنقول : حَجَجْتُ المَكانَ ، أَيْ : قَصَدْتُهُ ، كما أنّه جاء متعدّيا في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ مِن شعائر اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بهِمَا ﴾ ([2]) ، و لكنّ استخدام الفعل في (حجّ) مخصوصاَ و كثرة ذلك الاستخدام نسي ما للفعَل من دلالة عامّة ، و قد تحوّل ليعبّر عن قيام الفاعل بالحجّ المخصوص .

وهناك أفعال عديدة أدّى التغيّر الدلالي إلى نقلها إلى دائرة الأفعال اللازمة بعد أن كانت متعدّية ، و من تلك الأفعال ما يأتي :

---

[1] – سورة ص 38 / 74 .

[2] – سورة البقرة 2 / جزء من آية 158 .

أ – فَعَلَ : يَفْعَلُ .

قال تعالى : ﴿ أَ لَمْ تَرَ إِلَى الَّذينَ خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَ هُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ ([1]) .

نلاحظ هنا أنّ الفعل (تر) قد انتقل من مجاله الدلالي إلى مجال آخر و هو مجال التعجّب ،

قال الزمخشري : " تَقْرِيْرٌ لمَنْ سَمِعَ بِقِصَّتِهِمْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ وَ أَخْبَارِ الأَوَّلِيْنِ وَ تَعَجُّبٌ مِنْ شَأْنِهِمْ وَ يَجُوْزُ أَنْ يُخَاطَبُ بِهِ مَنْ لَمْ يَرَ وَ لَمْ يَسْمَعْ ؛ لِأَنَّ هَذَا الكَلَامِ جَرَى مَجْرَى المَثَلِ فِيْ مَعْنَى التعَجُّبِ " ([2]) .

و قد قام العكبري أيضا بتفسير تعدّي الفعل بـــ (إلى) بقوله : " وَ إِنَّمَا عَدَّاهُ هُنَا بِـــ (إِلَى) لِأَنَّ مَعْنَاهُ : أَلَمْ يَنْتَهِ عِلْمُكَ إِلَى كَذَا ؟ وَ الرُّؤْيَةُ هُنَا بِمَعْنَى العِلْمِ " ([3]) .

ب – فَعَلَ : يَفْعُلُ .

و من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾ ([4]) . قال الفرّاء معنى يَرْكُضُونَ : " يَهْرُبُونَ وَ يَنْهَزِمُونَ " ([5]) . و قال أبو عبيدة : " أَيْ يَهْرُبُوْنَ وَ يُسْرِعُوْنَ وَ يَعْدُوْنَ وَ يُعَجِّلونَ " ([6]) . و قد جاء في إعراب القرآن الكريم حول معنى الركض : " فَقَالَ مُحَمَّدٌ بنْ يَزِيْد الرَّكْضُ التَّحْرِيْكُ ، وَ لِهَذَا قَالَ الأَصْمَعِيُّ : يُقَالُ : رَكَضَتْ الدَّابَّةُ ، وَ لاَ يُقَالُ رَكَضَتْ هِيَ ؛ لِأَنَّ الرَّكْضَ إِنَّمَا هُوَ تَحْرِيْكُ رَاكِبِهَا بِرِجْلَيْهِ وَ لاَ فِعْلَ لَهَا فِيْ ذَلِكَ ، وَ قَدْ حَكَى سِيْبَوَيْهِ : رَكَضْتُ الدَّابَّةَ فَرَكَضَتْ هِيَ مِثْلَ جَبَرْتُ العَظْمَ فَجَبَرَ " ([7]) .

قال الزمخشري : " الرَّكْضُ : ضَرْبُ الدَّابَّةِ بِالرِّجْلِ وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَ شَرَابٌ ﴾ ([8]) فَيَجُوزُ أَنْ يَرْكَبُوا دَوَابَّهُمْ يَرْكُضُوْنَهَا هَارِبِيْنَ مُنْهَزِمِيْنَ مِنْ

---

[1] – سورة البقرة 2 / جزء من آية 243 .

[2] – الكشاف : الزمخشري 1 / 377 و النحو الوافي 3 / 348 .

[3] – التبيان 1 / 193 .

[4] – سورة الأنبياء 21 / 12 .

[5] – معاني القرآن : الفرّاء 2 / 200 .

[6] – مجاز القرآن : أبو عبيدة 2 / 35 .

[7] – إعراب القرآن : النحاس 2 / 797 .

[8] – سورة ص 38 / 42 .

قَرْيَتِهِمْ لَمَّا أَدْرَكَتْهُمْ مُقَدِّمَةُ العَذَابِ ، وَ يَجُوزُ أَنْ يُشَبَّهُوا فِيْ سُرْعَةِ عَدْوِهِمْ عَلَى أَرْجُلِهِمْ بِالرَّاكِبِيْنَ الرَّاكِضِيْنَ لِدَوَابِّهِمْ " ([1]) .

كذلك قوله تعالى : ﴿ وَ أَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ([2]) . قال أبو بكر الأنباري : " وَ قَوْلُهُمْ : قُتِلَ فُلَانٌ صَبْرًا ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : مَعْنَاهُ : حَبْسًا " . وَ مِنْ ذَلِكَ الحَدِيْثُ المَرْوِيُّ عَنِ الرَّسُولِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ – : " نَهَى أَنْ تَصْبِرَ البَهِيْمَةُ ثُمَّ تُرْمَى حَتَّى تُقْتَلُ " . و منه حديث الرسول – عليه الصلاة و السلام – : " أَنَّ رَجُلًا أَمْسَكَ رَجُلًا وَ قَتَلَهُ آخَرَ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ – : اقْتُلُوا القَاتِلَ وَ اصْبِرُوا الصَّابِرَ ، فَمَعْنَاهُ : وَ احْبِسُوهُ حَتَّى يَمُوتَ كَمَا حُبِسَ الذِي مَاتَ قَبْلَهُ " ([3]) . و على هذا فقد انتقل الصبر انتقالا دلاليا من الحبس إلى قهر النفس على الأمر ، و لذلك إذا أطلق الصبر انصرف على هذا المعنى المخصص و سلك بذلك سلوكًا لزوميًّا .

ج – فَاعَلَ : يُفَاعِلُ .

و ذلك مثل : قاتل يقاتل و ضارب يضارب ([4]) .

و منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذينَ آمَنُوا وَ الَّذينَ هاجَرُوا وَ جاهَدُوا في سَبيلِ اللَّهِ أُولئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحيمٌ ﴾ ([5]) .

قال أبو عبيدة : " مَجَازُهُ : هَاجَرُوا قَوْمَهُمْ وَ بِلَادَهُمْ وَ أُخْرِجُوا مِنْهَا " ([6]) . فالفعل (هاجروا) هو في الأصل فعل متعدّ ، لكنه أحيانا يأتي بدون مفعول ، ثمّ انتقل دلاليا إلى مجال التعبير عن الحركة الانتقاليّة التي قد تكون من لوازم المهاجرة ، و قد انتشر استخدام الفعل هاجروا ليدلّ على الانتقال من أرض إلى أرض .

---

[1] – زاد المسير في علم التفسير : ابن الجوزي 7 / 142 .

[2] – سورة النساء 4 / 25 .

[3] – الزاهر : أبو بكر الأنباري 2 / 212 .

[4] – انظر : نزهة الطرف ص 19 و شرح الرضي على الكافية 3 / 253 و المفتاح في الصرف ص 44 .

[5] – سورة البقرة 2 / 218 .

[6] – مجاز القرآن : أبو عبيدة 1 / 250 .

قال الجوهري : " المُهَاجَرَةُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ : تَرْكُ الأُوْلَى للثانيَةِ " ([1]) . و قد كان الفعل (هاجر) اكتسب دلالة دينية في صدر الإسلام ، و لا تزال هذه الدلالة باقية اليوم و هي الانتقال من دار الشرك إلى دار الإسلام .

د – أَفْعَلَ : يُفْعِلُ .

و من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ مِن شعائر اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بهمَا ﴾ ([2]) . قال ابن قتيبة المقصود بالعمرة هنا " الزِّيَارَةُ " ([3]) . و قيل أيضًا : " مَعْنَى الاعْتِمَارِ وَ العُمْرَةَ فِيْ كَلَامِهِمْ : القَصْدُ " ([4]) . و قد جاء في الصحاح : " و اعْتَمَرَهُ ، أَيْ : زَارَهُ " ([5]) ، و قد جاء الفعل هنا بلا مفعول ، و ربّما لأنّ المعنى انتقل من المعنى العام و هو الزيارة إلى معنى خاص و هو زيارة البيت الحرام ، فإذا أطلق انصرف إلى المعنى الخاص ؛ لذلك جاء لازمًا .

القسم الثالث / أفعال ألزمت بسبب الحاجة إلى دلالتها المطلقة .

لقد لجأت اللغة العربية في بعض الأحيان و مع أفعال محدودة إلى تقييد الحدث المطلق بأن عدّته إلى المفعول بحرف الجرّ ، و ذلك على نحو تعدية الأفعال اللازمة ، و ذلك يعود للحاجة إلى الاحتفاظ بقيمة الحدث المطلق مع ما يجدّ من تقييد جزئي يحدث بحرف الجرّ ، و من ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَ لا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ([6]) . فالفعل يمسك ربّما يكون مضمنا في الفعل (تأخذ) و لكن يبقى استخدام الفعل على الإطلاق و تقييده بحرف الجر أقرب إلى الذهن ، و معنى حرف الجر في هذه التراكيب يدلّ على موضع الفعل ، فقوله :و لا تأخذ بلحيتي أي لا تجعلها موضعا لأخذك.

---

[1] – الصحاح مادة (هجر) 2 / 851 .

[2] – سورة البقرة 2 / 158 .

[3] – غريب الحديث : ابن قتيبة 1 / 219 .

[4] – الزاهر 1 / 196 .

[5] – الصحاح مادة (عمر) 2 / 757 .

[6] – سورة طه 20 / جزء من آية : 94 .

و يفيد استخدام الحدث المطلق الدلالة على استمرار الحدث كأنّه صفة لازمة وعادة متكرّرة ، و من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ، بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ ([1]) .

فالفعل (يُبْصِرُ) هو فعل متعدّ . و هناك العديد من النحاة من عدّ الباء حرف زائد ، و من هؤلاء أبو عبيدة و ابن قتيبة و الأخفش ([2]) ، و قد ذهب الفرّاء إلى أنّ الباء جاءت بمعنى (في) ([3]) . فالفعل (يُبْصِرُ) قد استخدم إطلاقيًّا خاصة أنّه قد نقل من الإبصار الحسي إلى الإبصار المعنوي و هو العلم و الوصول إلى اليقين في أمر من الأمور .

---

[1] – سورة القلم 68 / 5– 6 .

[2] – مجاز القرآن : أبو عبيدة 2 / 264 و تفسير غريب القرآن : ابن قتيبة ص 477 معاني القرآن : الأخفش 2 / 505 .

[3] – معاني القرآن : الفراء3 / 173 .

المبحث الرابع

مواضع لزوم الفعل المتعدي في صحيح البخاري . (دراسة تطبيقية) .

لقد ورد في أحاديث الرسول – صلى الله عليه و سلم – العديد من المواضع في الأحاديث الشريفة التي ذكر فيها أفعال انتقلت من التعدي إلى اللزوم ، فأصبحت لازمة بعد أن كانت متعدية ، و من تلك المواضع ، ما يأتي :

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " يُخْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَ آخِرِهِمْ ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ " ([1]) .

الفعل (يخسف) في الحديث السابق الأصل فيه أن يكون متعديًا ، و قد ورد الفعل (يخسف) هنا بصيغة اللزوم ؛ لأنّ كلّ من الفاعل و المفعول شيئًا واحدًا ، فحُذِفَ المفعول و اكتفي بالفعل ليدلّ على اتصاف الفاعل بالحدث .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " أَيُّكُمْ مَالُ وَارِثِهِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ مَا مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا مَالُهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ قَالَ فَإِنَّ مَالَهُ مَا قَدَّمَ وَ مَالُ وَارِثِهِ مَا أَخَّرَ " ([2]) .

الفعل (قدّم) في الحديث السابق جاء بصيغة اللزوم ، فاكتفى بالفاعل وحده و هو (ضمير مستتر تقديره هو) ، و لا مفعول له .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ قَالَ لِبَنِيهِ إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اطْحَنُونِي ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الرِّيحِ " ([3]) .

الأصل في الفعل (يسرف) التعدي ، لكنّه ألزم في حديث – رسول الله صلى الله عليه و سلم – السابق ، فاكتفى بالفاعل و هو (ضمير مستتر تقديره هو) و لا مفعول له .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " مَنْ حَجَّ لِلهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَ لَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ " ([4]) .

يعدّ الفعل (حجّ) من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعول ، لكنّ هذا الفعل قد يأتي لازمًا كما في

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 2118 / 165 . كتاب : البيوع ، باب : ما ذُكِرَ في الأسواق .

[2] – صحيح البخاري ، ح 6442 / 541 . كتاب : الرقاق ، باب : ما قدّم من ماله فهو له .

[3] – صحيح البخاري ، ح 3481 / 284 . كتاب : أحاديث الأنبياء ، باب : رقم 54 .

[4] – صحيح البخاري ، ح 1521 / 120 . كتاب : الحج ، باب : فضل الحجّ المبرور .

دلالات أخرى ، و قد ورد هذا الفعل بصيغة اللزوم ليدلّ على قيام الفاعل بالحجّ المعروف ، و هو حج بيت الله الحرام .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَ أَهْلُ النَّارِ النَّارَ ثُمَّ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ (أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ) فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا قَدِ اسْوَدُّوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الْحَيَا أَوِ الْحَيَاةِ شَكَّ مَالِكٌ فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً " ([1]) .

لقد نُقِلَ الفعل (تر) ، من مجاله الدلالي إلى مجال آخر و هو التعجب ، و لذلك نلاحظ أنّ الفعل (تر) في الحديث السابق ورد بصيغة اللزوم ، فاكتفى بالفاعل و هو (ضمير مستتر تقديره أنت) .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " أُرِيتُ دَارَ هِجْرَتِكُمْ ذَاتَ نَخْلٍ بَيْنَ لَابَتَيْنِ فَهَاجَرَ مَنْ هَاجَرَ قِبَلَ الْمَدِينَةِ وَ رَجَعَ عَامَّةُ مَنْ كَانَ هَاجَرَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ فِيهِ " ([2]) .

إنّ الفعل (هاجر) في الحديث السابق يدلّ الانتقال من أرض إلى أرض ، و هذا الفعل أصله أن يكون متعديًا لكنّه ألزم ؛ و ذلك بسبب تغيّر دلالته .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " وَ أَمَّا السَّبَبُ الْوَاصِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَالْحَقُّ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ تَأْخُذُ بِهِ فَيُعْلِيكَ اللهُ ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ مِنْ بَعْدِكَ فَيَعْلُو بِهِ ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَيَعْلُو بِهِ ثُمَّ يَأْخُذُهُ رَجُلٌ آخَرُ فَيَنْقَطِعُ بِهِ ثُمَّ يُوَصَّلُ لَهُ فَيَعْلُو بِهِ " ([3]) .

الفعل (يأخذ) متضمّنًا معنى الفعل (يمسك) ، فاستخدام الفعل على الإطلاق و تقييده بحرف الجر يكون أقرب للذهن ، و بذلك ينتقل من التعدي ليصبح فعلاً لازمًا .

* قوله – صلى الله عليه و سلم – : " فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَ بَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَ يَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ (يَبْطُشُ) بِهَا وَ رِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا " ([4]) .

---

[1] – صحيح البخاري ، ح 22 / 3 ، 4 . كتاب : الإيمان ، باب : تفاضل أهل الإيمان في الأعمال .

[2] – صحيح البخاري ، ح 3871 / 314 . كتاب : مناقب الأنصار ، باب : انشقاق القمر .

[3] – صحيح البخاري ، ح 7046 / 588 . كتاب : التعبير ، باب : مَنْ لم ير الرؤيا لأوّل عابر إذا لم يُصِبْ .

[4] – صحيح البخاري ، ح 6502 / 545 . كتاب : الرقاق ، باب : التواضع .

يعدّ الفعل (يبصر) في الحديث السابق من الأفعال المتعدية ، و قد استعمل هذا الفعل استعمالا إطلاقيًّا لذلك أصبح فعلًا لازمًا .

الخاتمة

يعدّ موضوع تعدي الفعل و لزومه من أبرز الموضوعات الهامّة في الحديث الشريف ، لذلك رأيت أنّه من الواجب عليَّ أن أقوم بالخوض في غمار هذا الموضوع .

لقد قام الباحث بمعالجة ظاهرة التعدي و اللزوم في صحيح البخاري ، و ذلك لإيضاح مدى حجم هذه الظاهرة في الكتب النحوية ، و لتسهيل تناوله من قبل المهتمين بدراسة اللغة العربية العريقة .

إنّ الباحث أطال في بعض أقوال و آراء النحاة خلال البحث ، و ذلك بسبب تأصيل قواعد النحو العربي ، كما كان الباحث حريصًا قدر الإمكان على أن يأتي بالكلام حاملاً معه الدليل على كلّ موضع من مواضع البحث .

و من خلال المنهج الذي قام الباحث باتباعه في البحث ، فقد كشف البحث عن العديد من خصائص الفعل المتعدي و اللازم ، و لعلّ من أبرز النتائج التي توصّل إليها الباحث في بحثه ما يأتي :

1 – الأفعال ثلاثة أقسام ، و هي : أفعال متعدية و أفعال لازمة و أفعال متوسطة لا هي متعدية و لا هي لازمة .

2 – إنّ الارتكاز على تصنيف الأفعال إلى متعدٍّ و لازم من خلال أبنية الأفعال و دلالتها لا يصح ، و ذلك لأنّ هناك بعض من الأبنية المشتركة بين كلّ من الفعل المتعدي و الفعل اللازم.

3 – الفعل اللازم هو فعل يكتفي بذكر فاعله .

4 – الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين فإنّه يتعدى إلى أحد المفعولين بشكل مباشر و يتعدى إلى المفعول الثاني بوساطة حرف الجر .

5 – قد يتعدى الفعل أحيانًا بطريقة مباشرة إلى مفعولين .

6 – اللغة العربية لغة مرنة فمن الممكن نقل الفعل المتعدي إلى اللازم كذلك يمكن نقل الفعل

اللازم إلى المتعدي ، وفق ما يتطلب نقل الفعل .

7 – هناك في اللغة العربية أفعال تصبح متعدية ، و ذلك بحذف حرف الجر بسبب اللهجة ، كما عند الحجازيين .

8 – توجد في اللغة العربية أفعال لازمة ، و ذلك بعد أن كانت متعدية بسبب تغيّرها الدلالي ، أو بسبب حذف مفعولها بكثرة ، أو بسبب الحاجة إلى دلالتها المطلقة .

9 – إنّ مجيء الفعل المتعدي بوساطة كان متنوّعًا .

10– هناك اتفاق عام بين النحاة حول مفهوم التعدي و اللزوم ، أمّا في مسمّيات و تفاصيل ذلك فهناك الكثير من الخلافات بين النحاة حول ذلك .

11 – أحيانًا قد يأتي الفعل المتعدي و اللازم اسم فاعل و صيغ مبالغة و صفة مشبّهة أيضًا .

12 – هناك العديد من الأفعال التي تأتي متعدّية و لازمة ، و هذه الأفعال نراها بكثرة في الأفعال الثلاثية مكسورة العين ، و هذه الأفعال إن دلّت على حزن أو مرض أو علل أو أضدادها فتكون عندئذ أفعال لازمة ، و من ذلك : مرض خالد ، حَزُنَ سعيد ، و إن دلّت هذه الأفعال على غير ما سبق فتكون متعدية . و من ذلك : شرب المريض الدواء ، ربح عمرو الجائزة .

13 – هناك أفعال تتعدّى بحرف الجرّ ، سواء أكانت هذه الأفعال لازمة أم متعدية بنفسها .

14 – يعدّ تعدّي الفعل بوساطة حرف الجرّ لا علاقة له بالإعراب الجار و المجرور ، و لا تأثير للفعل فيه .

15 – توجد أفعال يجوز لنا حذف حرف الجرّ من متعلّقها للتخفيف أو للإطّراد .

16 – يجب ربط القواعد النظرية بالدراسات التطبيقية .

17 – ينبغي تدريس هذا الموضوع لطلبة ما بعد مرحلة النشء ، لِما له من أهمية في اللغة .

و صلى اللهم و سلم على سيدنا محمد و على آله و صحبه و سلم .

الفهارس

و تشتمل الفهارس على :

1 – فهرس الآيات القرآنية .

2 – فهرس الأحاديث النبوية .

3 – فهرس الأبيات الشعرية .

4 – فهرس المصادر و المراجع .

فهرس الآيات القرآنية

قَالَتِ امْرَأَةُ العَزِيْزِ	يوسف	51	15
قَالَ كَبِيْرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا	يوسف	80	45
قَالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ	يوسف	85	2
قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِيْ	يوسف	65	45
وَ دَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ	يوسف	36	54
وَ لَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ	يوسف	32	16
يَا أَيُّهَا المَلَأُ أَفْتُوْنِيْ	يوسف	43	123
أَفَأَمِنَ الذِيْنَ يَمْكُرُونَ	النحل	45	131
وَ إِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ	الإسراء	60	55
وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاه	الكهف	60	3
وَ أَمَّا الجِدَارُ فَكَانَ	الكهف	82	47
وَ تَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ	الكهف	99	62
وَ مَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً	الكهف	36	50
وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ	مريم	31	3
وَ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ	مريم	49	61
قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِيْ	طه	94	136
فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ	الأنبياء	15	3
وَ شَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ طُوْرِ	المؤمنون	20	116
فَلْيَحْذَرِ الذِيْنَ يُخَالِفُوْنَ	النور	63	123
فَيُصِيْبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ	النور	43	116 ، 115
وَ قَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا	الفرقان	23	61
رَبِّ هَبْ لِيْ حُكْمًا	الشعراء	83	61
قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ	القصص	26	46
وَ مَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ القُرَى	القصص	59	1
لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ المُنَافِقُونَ	الأحزاب	60	46
وَ قَرْنَ فِيْ بِيُوْتِكُنَّ	الأحزاب	33	23
وَ قَالَ الذِيْنَ كَفَرُوا هَلْ	سبأ	7	75
ارْكُضْ بِرِجْلِكَ	ص	42	134
إِلاَّ إِبْلِيْسِ اسْتَكْبَرَ	ص	74	132

وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ	الزخرف	17	2
وَ جَعَلُوا المَلائِكَةَ الذِيْنَ	الزخرف	19	60
أَمْ حَسِبَ الذِيْنَ	الجاثية	21	46
فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله	محمد	19	49
فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ	محمد	22	15
يَا أَيُّهَا الذِيْنَ آمَنُوا لاَ تُقَدِّمُوا	الحجرات	1	132
زَعَمَ الذِيْنَ كَفَرُوا	التغابن	7	58
قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ	الملك	30	2
فَسَتُبْصِرُ وَ يُبْصِرُوْنَ	القلم	5	136
إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيْدًا	المعارج	7 - 6	54
عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوْهُ	المزمل	20	49
إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَر	الكوثر	1	53

فهرس الأحاديث الشريفة

أَلَا أُخْبِرُكِ مَا هُوَ خَيْرٌ لَكِ مِنْهُ	5362	105
أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ	66	105
أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ	66	105
أَلَمْ أُنَبَّأْ أَنَّكَ تَقُومُ	3419	104
أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ	304	34
أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ لَمْ يَخْفَ	924	77
أَمَرَ اللهُ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا	806	85
أَمَرَ اللهُ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا	806	85
أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ	812	125
أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ	6924	81
أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى	7284 ، 7285	88
أُمِرْنَا أَنْ نَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ	810	85
أُمِرْنَا أَنْ نَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ	810	85
إِنَّ آخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ	7511	92
إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ	7558	92
إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ	5027	99
إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ	832	28
إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ	5041	94
إِنَّ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ وَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكًا	318	127
إِنَّ اللهَ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ	7554	86
إِنَّ اللهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ بَعْدَ أَنْ	7307	88
إِنَّ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ	3481	138
إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ	5613	2
إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا	131	33
أَنَا أَعْلَمُ فَعَتَبَ اللهُ عَلَيْهِ	122	104
انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا	6952	92
إِنَّمَا أَجَلُكُمْ فِي أَجَلِ مَنْ	5021	128
إنّما الأعمال بالنيّات	1	27
انهكوا الشَّوَارِبَ وَ أَعْفُوا اللِّحَى	5893	93
إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ	5877	103

إِنِّي أُرِيتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاوَلْتُ	748	28
اهْجُ الْمُشْرِكِينَ فَإِنَّ جِبْرِيلَ	4124	94
أَوْ لَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ إِذَا رَفَعَ	691	102
أَيُّكُمْ مَالُ وَارِثِهِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ	6442	138
أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ	5083	82
بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنِّي عَلَى	7022	81
بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ	652	98
بَيْنَمَا كَلْبٌ يُطِيفُ بِرَكِيَّةٍ كَادَ	3467	4
تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ لَا يُبَاعُ	2764	102
تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ وَ الدِّرْهَمِ وَ الْقَطِيفَةِ	6435	32
الْتَمِسْ غُلَامًا مِنْ غِلْمَانِكُمْ	5425	94
ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	7212	80
ثُمَّ رَاحَ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ	910	77
ثُمَّ عُرِجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى	349	126
الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ مَا أَعْطَيْتُكَهَا	2258	106
جَعَلَ اللهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جُزْءٍ	6000	102
حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ لَا يَدْرِي	608	2
خَمِّرُوا الْآنِيَةَ وَ أَجِيفُوا الْأَبْوَابَ	6295	93
رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا	4624	82
سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ الْمُسْلِمَ	283 ، 285	34
صَدَقَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	105	27
عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ سَجَنَتْهَا	2365	79
عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ سَجَنَتْهَا	2365	79
الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ	880	35
فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ	6502	139
فَإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ	806	97
فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ فَزَعَمَ أَنِّي	4482	101
فَقَالَ وَيْلَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ	3662	100
فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ	806	28
فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ	806	31

فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ	2291	98
فَمَنْ تَرَكَ مَا شُبِّهَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ	2051	103
فَنَفَعَ اللهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرِبُوا	79	27
قَالَ اللهُ تَعَالَى يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ	7491	87
قَالَ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ	4826	91
قَالَ اللهُ يَسُبُّ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ	6181	89
قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ	7506	79
قَدْ صَلَّى النَّاسُ وَ نَامُوا أَمَا إِنَّكُمْ	661	29
قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّ النَّاسِ	2787	128
كلمتان حبيبتان إلى الرحمن	7563	8
كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي فَيَقُولُونَ	555	34
لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَعْلَمَ مَا وَرَاءَ	3866	104
لَا تَحَاسُدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ	7528	36
لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَ لَا تُكَذِّبُوهُمْ	7542	86
لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ مَنْ أَحْدَثَ	135	33
لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ وَ لَا الْعَمَائِمَ	5803	90
لا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ	7529	87
لا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَأَصْلِحِ	3795	94
لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ (أَحَدُكُمُ) الْمَوْتَ	6351	89
لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ	6878	37
لا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ الْمَسِيحُ	5731	90
لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ	359	2
لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ	7320	87
لَعَلَّكِ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي	5260	90
لَعَنَ اللهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ	6799	88
لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ	426	103
لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى	1330	103
لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ	99	100
لَمْ أَنْسَ وَ لَمْ تُقْصَرْ	482	34
لَنْ يَبْرَحَ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ	7296	3

فهرس القوافي

المصادر و المراجع

1 – القرآن الكريم .

2 – أدب الكاتب ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، مصر ، ط 4 ، 1963م .

3 – ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبي حيّان الأندلسي ، تحقيق : رجب بن عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1 ، 1998م .

4 – أسرار العربية ، عبد الرحمن بن أبي سعيد الشهير بأبي البركات الأنباري ، تحقيق : فخر بن صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ط 1 ، 1995م .

5 – الأشباه و النظائر ، جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1405هـ .

6 – الأصول في النحو ، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 3 ، 1988م .

7 – الأضداد ، محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة حكومة الكويت ، 1960م .

8 – الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط 15 ، 2002م .

9 – الأفعال ، لأبي عثمان السرقسطي ، تحقيق : حسين بن محمد شرف ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ط 2 ، 1413هـ .

10 – الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، ابن السيد البطليوسي ، تحقيق : مصطفى السقا و حامد عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1981م .

11– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : : يوسف البقاعي ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، ط 6 ، 1974م .

12 – الإيضاح في علل النحو ، أبي قاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، 1982م .

13 – البحر المحيط ، محمد بن يوسف المشهور بأبي حيّان الأندلسي ، تحقيق : عادل بن أحمد عبد الموجود ، علي بن محمد معوَّض و غيرهم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2001م .

14 – بدائع الفوائد ، ابن القيم أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الجوزية ، تحقيق : هشام بن عبد العزيز عطا ، عادل بن عبد الحميد العدوي و أشرف بن أحمد الجمال ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، ط 1 ، 1996م .

15 – البسيط في شرح جمل الزجاجي ، عبيد الله بن أحمد الإشبيلي ، المشهور بابن أبي الربيع ، تحقيق : عيّاد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط 1 1407هـ .

16 – تاريخ بغداد ، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1349هـ .

17 – التبيان في إعراب القرآن ، أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، تحقيق : علي بن محمد البجاوي ، الناشر : عيسى البابي الحلبي و شركاه .

18 – تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، يوسف بن سليمان الشنتمري ، تحقيق : زهير بن عبد المحسن سلطان ، دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ، ط 1 ، 1992م .

19 – تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد ، عبد الله بن يوسف المشهور بابن هشام الأنصاري ، تحقيق : عباس بن مصطفى الصوالحي ، المكتبة العربية ، بيروت ، ط 1 ، 1986م .

20 – تذكرة الحفّاظ ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1998م .

21 – تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي ، المشهور بابن

مالك الأندلسي ، تحقيق : محمد بن كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، 1968م .
22 – التصريح بمضمون التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري ، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه ، مصر .

23 – تعجيل الندى بشرح قطر الندى ، عبد الله بن صالح الفوزان ، القصيم ، 1418هـ .

24 – تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، يوسف المزي أبو الحجاج ، تحقيق : بشار بن عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 5 ، 1994م .

25 – تهذيب كتاب الأفعال ، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع ، عالم الكتب ، بيروت ، ط 1 ، 1983م .

26 – توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، بدر الدين المصري المالكي ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان ، دار الفكر العربي ، ط 1 ، 2008م .

27 – جامع البيان في تأويل القرآن ، محمد بن جرير الطبري ، تحقيق : أحمد بن محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط 1 ، 2000م .

28 – جامع الدروس العربية ،' مصطفى الغلاييني ، المطبعة العصرية ، بيروت ، 1973م .

29 – الجمل في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ط 5 ، 1995م .

30 – حاشية الأجرومية ، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، ط 4 ، 1988م .

31 – حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك و معه شرح شواهد العيني ، محمد بن علي الصبّان ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي و شركاه د . ت .

32 – حاشية ياسين على شرح التصريح ، ياسين بن زين الدين الحمصي ، دار الفكر ، بيروت ، د . ت .

33 – خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ط 3 ، 1989م .

34 – الخصائص ، أبو الفتح ابن جني ، ، تحقيق : محمد بن علي النجار ، دار الهدى للطباعة ، بيروت ، ط 2 ، د . ت .

35 – دراسات في الفعل ، عبد الهادي الفضلي ، دار القلم ، بيروت ، 1982م .

36 – دراسات في النحو ، صلاح الدين الزعبلاوي .

37 – الدرر السنية في دراسة المقدمة الأجرومية ، ماهر بن عبد الوهاب علوش .

38 – الدرر اللوامع على همع الهوامع ، أحمد بن أمين الشنقيطي ، تحقيق : عبد العال بن سالم مكرّم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 2 ، 1414هـ .

39 – دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن صالح الفوزان ، القصيم ، 1418هـ .

40 – ديوان الأخطل ، غيّاث بن غوث التغلبي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الأصمعي ، حلب .

41 – ديوان جرير ، شرح محمد بن حبيب ، تحقيق : نعمان بن محمد طه ، دار المعارف ، مصر ، 1969م .

42 – ديوان خُفَافِ بن نَدْبَةَ ، تحقيق : نوري حمودي القيسي ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط 2 ، 1405هـ .

43 – ديوان رؤبة بن العجّاج ، تدقيق : وليم بن الورد البروسي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط 2 ، 1400هـ .

44 – ديوان العباس بن مرداس ، تحقيق : يحيى الحبوري ، مؤسسة الرسالة ، ط 1 ، 1412هـ .

45 – عمرو بن معد يكرب ، عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، صنعه : هاشم الطعان ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، 1970م .

46 – ديوان الفرزدق ، همام بن غالب التميمي الدارمي ، تحقيق : علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1407هـ .

47 – ديوان امرؤ القيس ، امرؤ القيس ، تحقيق : حنا فاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، ط 1 ، 1989م .

48 – ديوان الهذليين ، ترتيب و تعليق : محمد بن محمود الشنقيطي ، نشر الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1385هـ.

49 – ذيل طبقات الحفّاظ ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، د . ت .

50 – ذيل طبقات الحنابلة ، لابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي ، صحَّحه حامد الفقي ، مطبعة السُنَّة المحمدية، القاهرة ، 1372هـ .

51 – زاد المسير في علم التفسير ، جمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط 3 ، 1404ه .

52 – الزاهر في معاني كلمات الناس ، أبو بكر الأنباري ، تحقيق : حاتم الضامن ، دار الشئون الثقافية ، بغداد ، ط 2 ، 1987م .

53 – سير أعلام النبلاء ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : جماعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة .

54 – الشافية في علم التصريف ، جمال الدين الدويني ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، ط 1 ، 1995م .

55 – شذا العرف في فن الصرف ، أحمد بن محمد الحملاوي ، مطبعة مصطفى ، القاهرة ، ط 16 ، 1965م .

56 – شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن أحمد الحنبلي ، تحقيق : عبد القادر و محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق ، 1406ه .

57 – شرح ابن عقيل ، محمد بن محيي الدن بن عبد الحميد ، ط 7 ، انتشارات ناصر خسرو

، طهران .

58 – شرح أبيات سيبويه ، ابن السيرافي ، تحقيق : محمد بن علي سلطاني ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1976م .

59 – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، نور الدين أبو الحسن الأشموني ، تحقيق : محيي الدين بن عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1955م .

60 – شرح التسهيل ، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي ، المشهور بابن مالك الأندلسي ، تحقيق : عبد الرحمن السيد و محمد المختون ، هجر للطباعة و النشر ، ط 1 ، 1990م .

61 – شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك ، خالد الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، الناشر : عيسى البابي الحلبي و شركاه ، د . ت .

62 – شرح الحماسة ، المرزوقي ، نشره : عبد السلام هارون و أحمد أمين ، دار الجيل ، بيروت ، ط 1 ،1991م .

63 – شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تعليق : يوسف بن حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، 1978م .

64 – شرح الكافية الشافية ، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي ، المشهور بابن مالك الأندلسي ، تحقيق : عبد المنعم بن أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، مكة المكرمة ، ط 1 ، 1402هـ .

65 – شرح ألفية ابن مالك ، ابن الناظم ، المكتبة العثمانية ، بيروت ، 1312هـ .

66 – شرح ألفية ابن معط ، عبد العزيز بن جمعة الموصلي ، المشهور بابن القواس ، تحقيق : علي بن موسى الشوملي ، مطابع الفرزدق ، الرياض ، ط 1 ، 1405هـ .

67 – شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، تحقيق : أحمد أمين و عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط 1 ، 1991م .

68 – شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي الاستربادي ، تحقيق : محمد نور الحسن و محمد

الزفزاف و محمد بن محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1975م .

69 – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق : نواف الحارثي .

70 – شرح قطر الندى و بلّ الصدى ، عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد بن محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط 11 ، 1963م .

71 – شرح كتاب سيبويه ، أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق : رمضان عبد التواب و محمود فهمي حجازي ، و محمد عبد الدايم ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ط 1 ، 1986م .

72 – شرح متن الأجرومية ، محمد بن خالد الفاضل .

73 – الصاحبي في فقه اللغة ، أحمد بن فارس القزويني ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة المؤيد ، القاهرة ، 1910م .

74 – الصحاح ، إسماعيل بن حمّاد الجوهري ، تحقيق : أحمد بن عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط 3 ، 1984م .

75 – صحيح البخاري ، محمد البخاري ، دار السلام للنشر و التوزيع ، الرياض ، د . ط .

76 – طبقات الشافعية الكبرى ، عبد الوهاب بن علي السبكي ، تحقيق : محمود بن محمد الطناحي و عبد الفتاح الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه ، ط 1 ، 1383هـ .

77 – طبقات المفسرين ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : علي بن محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط1 ، 1396هـ .

78 – الفرائد اللؤلؤية السيد علوي الحسيني ، دار الحاوي ، الكويت ، ط 1 ، 1994م .

79 – الفعل زمانه و أبنيته ، إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط 2 ، 1980م .

80 – الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) ، نور الدين الجامي ، تحقيق : أسامة بن

طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف و الشئون الدينية ، بغداد ، 1983م .

81 – القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ، تحقيق : مكتب التراث في مؤسسة الرسالة ، إشراف : محمد بن نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 6 ، 1998م .

82 – قرى الضيف ، عبد الله بن قيس ، تحقيق : عبد الله المنصور . مكتبة أضواء السلف الرياض ط1 ، 1418هـ – 1997م .

83 – قطر الندى و بلّ الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : طه بن محمد الزيني و محمد بن عبد المنعم الخفاجي ، مطبعة محمد علي صبيح ، 1969م .

84 – الكامل ، أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، تحقيق : محمد بن أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 2 ، 1993م .

85 – الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 3 ، 1988م .

86 – الكشاف ، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .

87 – كتاب الأفعال ، علي بن جعفر السعدي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط 1 ، 1983م .

88 – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، ط 3 ، طهران 1387 هـ – 1967م .

89 – كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان اليمني ، تحقيق : هادي بن عطية مطر ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ط 1 ، 1984م .

90 – لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1994م .

91 – اللباب في علل البناء و الإعراب ، أبي البقاء العكبري ، تحقيق : غازي بن مختار طليمات ، دار الفكر ، بيروت ، دمشق ، ط 1 ، 1995م .

92 – اللمع في العربية ، ابن جني ، تحقيق : حسين بن محمد شرف ، القاهرة ، ط 1 ، 1979م .

93 – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وزارة الأوقاف ، 1999م .

94 – مختارات الصحاح ، الجوهري ، دار صادر ، بيروت .

95 – مرآة الجنان و عبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان ، اليافعي .

96 – المزهر في علوم اللغة و أنواعها ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية .

97 – المسائل البغداديات ، لأبي الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين بن عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1983م .

98 – المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الشيخ رائد ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ط 1 ، 1986م .

99 – مسائل خلافية في النحو ، أبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1992م .

100 – معاني القرآن ، الأخفش . دار السرور ، د . ت .

101 – معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق : أحمد بن يوسف نجاتي و محمد بن علي النجار ، د . ط ، 1955م .

102 – معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د . ت .

103 – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : مازن المبارك و محمد بن علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، ط 5 ، 1979م .

104 – مفتاح السعادة و مصباح السيادة ، طاس كبرى زاده ، تحقيق : كامل بكري و عبد الوهاب أبو النور ، القاهرة .

105– المفتاح في التصريف ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، تحقيق : علي

الحمد ، مؤسسة بيروت ، ط 1 ، 1987م .

106 – المفتاح في الصرف ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، تحقيق : علي بن توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 1 ، 1987م .

107 – المفصل في صنعة الإعراب ، أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : علي بو ملحم ، دار و مكتبة الهلال ، بيروت ، ط 1 ، 1993م .

108 – المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني ، مطبعة بولاق ، 1299هـ .

109 – المقتصد في شرح الإيضاح ،عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، تحقيق : كاظم المرجان ، وزارة الثقافة العراقية ، بغداد ، 1982م .

110 – المقتصد في شرح الإيضاح ،عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، تحقيق : كاظم المرجان ، وزارة الثقافة العراقية ، بغداد ، 1982م .

111 – المقتضب ، أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، تحقيق : محمد بن عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، 1996م .

112 – المقدمة الجزولية في النحو ، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ، تحقيق : شعبان بن عبد الوهاب بن محمد ، د . ط ، 1988م .

113 – مقدمة فتح الباري ، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني ، تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن باز – نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية بالسعودية .

114 – شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد المشهور بابن بشاذ ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ، ط1 ، الجزء الأول : 1976م ، و الجزء الثاني : 1977م .

115 – المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ، برهان الدين بن إبراهيم بن محمد بن مفلح ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية ، 1990م .

116 – مقصوصات صرفية و نحوية ، ثامر بن إبراهيم المصاورة ، مطبعة بولاق ، 1991م .

117 – الملخص في ضبط قوانين العربية ، ابن أبي الربيع ، تحقيق : علي بن سلطان الحكمي ، ط 1 ، 1405هـ .

118 – الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، ط 1 ، 1970م .

119 – المنصف لكتاب التصريف ، ابن جني ، تحقيق : إبراهيم بن مصطفى و عبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر ، 1954م .

128 – منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، د. ت .

120 – موسوعة الإعلام ، موقع وزارة الأوقاف المصرية ، 1990م .

121 – النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة ، لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن عبد الله بن تغري بردي ، مطابع كوستا توماس ، القاهرة .

122 – النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط 5 ، 1975م .

123 – نتائج الفكر ، السهيلي ، تحقيق : عادل بن أحمد عبد الموجود و علي بن محمد معوض ، بيروت ، ط 2 ، 1992م .

124– نزع الخافض في الدرس النحوي ، حسين الحبشي ، اليمن ، 1425هـ .

125– الهداية في النحو ، تحقيق : علي بن نايف الشحوذ ، المجمع العلمي الإسلامي ، 1401هـ .

126 – هدية العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين ، إسماعيل باشا البغداديّ ، مكتبة المثنّى ، بيروت ، 1955م .

127 – همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق ، محمد بن بدر الدين النعساني ، دار المعارف ، بيروت ، د . ت .

128 – الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، دار صادر ، بيروت ، 1969م .

129 – وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط 1 ، 1971م .

فهرس الموضوعات

ملخص الرسالة باللغة العربية

عنوان الرسالة /

تعدي الفعل و لزومه في صحيح البخاري

إنّ هذه الرسالة تعدُّ دراسة نحوية صرفية متخصصة ، و قد هدف الباحث من خلال هذه الرسالة دراسة ظاهرة (التعدي و اللزوم) في اللغة العربية تطبيقًا على صحيح البخاري خاصة وصفًا و تحليلا .

و قد جاءت هذه الرسالة في مقدمة و تمهيد و ثلاثة فصول و خاتمة .

أمّا **المقدمة** فقد تناول الباحث فيها تعريف عام بموضوع الرسالة و مشكلة البحث و حدوده و أهدافه و منهجه و الدراسات السابقة .

و قد تحدّث الباحث في **التمهيد** عن الأفعال التي وصفت بأنّها ليست أفعال متعدية و لا لازمة ، كذلك تحدّث الباحث عن نبذة قصيرة للإمام البخاري ، فتناول اسمه و مولده و نشأته و حياته و سبب تأليف صحيح البخاري و شيوخه و تلاميذه و وصف الكتاب و منهجه و مؤلفاته و وفاته .

أمّا **الفصل الأول** فكان بعنوان الفعل اللازم ، و قد تحدّث الباحث من خلاله عن أربعة مباحث ، و هي كالآتي :

- تناول المبحث الأول تعريف الفعل في اللغة و الاصطلاح ، و عند النحاة .
- و تمحور المبحث الثاني عن معنى الفعل اللازم و علاماته .
- و المبحث الثالث فكان من نصيب أبنية و دلالات الفعل اللازم .
- و المبحث الرابع دراسة تطبيقية لمواضع الفعل اللازم في صحيح البخاري .

و أمّا **الفصل الثاني** فقد كان بعنوان الفعل المتعدي ، و قد اشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث ، و هي :

- المبحث الأول : ذكرت بإسهاب مفهوم الفعل المتعدي في اللغة و الاصطلاح ، و أبنية و دلالات الفعل المتعدي .

- المبحث الثاني : الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين .

- المبحث الثالث : الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

- المبحث الرابع : دراسة تطبيقية على الأفعال المتعدية في صحيح البخاري .

و أمّا **الفصل الثالث** بعنوان تعدية الفعل اللازم و لزوم الفعل المتعدي ، و هذا الفصل قد اشتمل على مباحث أربعة ، و هي :

- المبحث الأول : تعدية الفعل اللازم و وسائل تعديته .

- المبحث الثاني : لزوم الفعل المتعدي ، و التغيّر الدلالي .

- المبحث الثالث : دراسة تطبيقية لمواطن تعدية الفعل اللازم في صحيح البخاري .

- المبحث الرابع : دراسة تطبيقية لمواضع لزوم الفعل المتعدي في صحيح البخاري .

أمّا **الخاتمة** فقد قام الباحث بعرض أهمّ النتائج و التوصيات التي قد توصّل إليها الباحث . و قد تلا تلك الخاتمة فهرس الآيات القرآنية و كذلك فهرس الأحاديث الشريفة و فهرس القوافي الشعرية و فهرس المصادر و المراجع و من ثمّ فهرس الموضوعات .

و على الله وحده التكلان .

The summary of study in English

The tkitle of the study

Transitive and intransitive verb in saheeh Al bukhari this study consider a modern grammatical syntactic study the researcher aimed through this study to study (transitive and intransitive) phenomena in Arabic language generally and specifically in Saheeh Al Buchari with description, analyzation and application.

This study include introduction, preface, three capters and conclusion.

Concerning the introduction, the researcher discuss a general definition of the study subject, the research problem, its objectives, limits, methodology and the previous studies.

As for the researcher talk in preface the verbs which described as not transitive neither nor intransitive verb, also, the researcher talked about brief biography El Emam Al Bukhari, his name birth, rise, early life, the authorship's cause of Saheeh Al Bukhari book, his scholars, students, methodology, books death and book's description .

Concerning, the first chapter Titled by intransitive verb the researcher classify it for four section as the following

- The first section discussed te linguistic and idiomatic clef nation of the verb and definition of verb by most grammarions, too.
- The second section discussed the meaning of intransitive verb and its marks
- The third section discussed the sings and structure intransitive verb.
- The fouth section is applicable study for intransitive verb as for the second chapter is titled by transibeive verb location at Saheeh Al

Bukhari .

As for the second chapter is titled by transitive berb and this capter classify for four section as the following.

- The first section: The researcher discussed the transitve verb technically and linguistically . In addition , the transitive verb structures and sings .
- The second section: discussed the verb which take two obfects.
- The third section: talked about the verb which take . Three objects .
- The fourth section : practical study for transitive verb in Saheeh Al Bukhari .

The third chapter titled by intransitive verb being in a transitive case and transitive case being in an intransitive case and this chapter include four section as the following :

- The first section : The researcher discussed intransitive verb being in a transitive case and transitive case means.
- The second section : This part discussed the intransitivity of transitive verb and evident transition
- The third section: it's applied study to the points of transitivity of intransitive verb according to Saheeh Al Bukari .
- The fourth section : It's applying study to the points of intransitivity of transitive verb in Saheeh Al Bukhari .

Concerning to the conclusion. The researcher that he reached most important results and recommendation that he reached following this conclusion the appendix of Quran's verses, the prophetic hadeeth , rhyme, resources and reernces and subjects appendix .

Dependence on nobody but Allah